مجلة الصحافة

العدد (34) | السنة التاسعة | صيف 2024

التضليل والحرب على فلسطين.. أفول الحقيقة

معهد الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 كيف يقوض التضليل ثقة الجمهور في الصحافة؟
محمد خمايسة

10 الذكاء الاصطناعي «المسلح».. ضيف ثقيل على منصات التدقيق
أحمد جهاد العرجا

18 حسابات وهمية بأقنعة عربية.. «جيش إلكتروني منظم»
لندا شلش

24 نصف الحقيقة كذبة كاملة
إيليا توبر

30 كيف تحققت المنصات الغربية من الرواية الإسرائيلية؟
أروى الكعلي

36 التضليل والسياق التاريخي.. «صراع الذاكرة ضد النسيان»
سعيد الحاجي

42 تدقيق المعلومات ليس مجرد «موضة»
حسام الوكيل

48 «أن تعيش لتروي قصتي»
لينا شنك

54 محمد الصواف.. الفيلم كتأريخ للإبادة
هديل عط االله

58 تهمة أن تكون صحفيا في السودان
إيمان كمال الدين

62 أدوار الإعلام العماني في زمن التغيرات المناخية
شيماء العيسائي

70 في السنغال.. «صحافة بلا صحافة»
عبد الأحد الرشيد

كتّاب المجلة

محمد خمايسة

صحفي وباحث في أخلاقيات الإعلام، يعمل محررا في معهد الجزيرة للإعلام.

حسام الوكيل

صحفي مصري، ورئيس تحرير منصة «تفنيد» لتدقيق المعلومات وصحافة البيانات.

أحمد العرجا

إعلامي فلسطيني، رئيس تحرير المرصد الفلسطيني لتدقيق المعلومات والتربية الإعلامية.

لينا شنك

كاتبة وصحفية مهتمة بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لندا شلش

صحفية فلسطينية وباحثة في الإعلام والدبلوماسية الرقمية.

هديل عطا الله

صحفية فلسطينية من غزة، صدر لها كتاب «حوارات في الفكر والحياة».

إيليا توبر

صحفي إسباني متخصص في شؤون الشرق الأوسط. يعمل منذ العام 2011 في إسطنبول مراسلاً لوكالة الأنباء الإسبانية (EFE).

إيمان كمال الدين

صحفية وكاتبة سودانية. متعاونة مع موقع الجزيرة نت، وعدد من المواقع الإخبارية

أروى الكعلي

أستاذة صحافة البيانات بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بتونس، وباحثة في علوم الإعلام والاتصال.

شيماء العيسائي

مهتمة بالعلوم الإنسانية والمجتمعات الرقمية، ومتخصصة في تحليل الحراكات الرقمية الناشئة على منصات التواصل الاجتماعي.

سعيد الحاجي

أستاذ جامعي مغربي في التاريخ وباحث في قضايا الصحافة.

عبد الأحد الرشيد

كاتب صحفي سنغالي مهتم بالشأن الأفريقي.

التضليل.. من يقول الحقيقة؟

في الظاهر، بين السادس والسابع من أكتوبر، تغيُّر رقمي طبيعي يحسب تطور أيام السنة، لكن في قياس مسار الأحداث والتغطية الإعلامية لحرب الإبادة الجماعية في فلسطين ثمة مساحة شاسعة من التضليل وبتر الحقائق وإسقاط التاريخ بوصفه مفسرا أساسيا لحقيقة ما جرى.

في أثناء الحروب والنزاعات والصراعات المعقدة، ينتعش التضليل مدفوعا بثورة الذكاء الاصطناعي وانحياز شركات التواصل الاجتماعي الكبرى، بينما يدرك «المضللون» أن الكشف عن الحقيقة بعد أسابيع أو أشهر قد يكون أمرا جيدا للتاريخ والأرشيف، لكنه لا يغير بالضرورة رأي الجماهير.

غاية التضليل ليس خلق رواية بديلة للرواية الأقرب للحقيقة كما حدث مع مزاعم الاعتداءات الجنسية لمقاتلي حركة حماس، بل إحداث «اضطراب» و«تشويش» لدى الرأي العام لخلط الحقائق وعدم الفرز بين الصحيح والخاطئ منها، ومن ثم تقويض ثقة الجمهور في الصحافة.

سنة 2018 نشرت كلية لندن تقريرا يحدد الضرر الأساسي للتضليل في دفع الجمهور لطرح سؤال: من يقول الحقيقة؟ مع كل ما ينطوي عليه السؤال من حيرة بسبب مصادر المعلومات المتناقضة والأخبار المزيفة.

يتغذى التضليل في الحروب والنزاعات على انحيازات شركات التواصل الاجتماعي غير القادرة على إيقاف تدفق المحتوى غير الدقيق بكل أشكاله، وبتضليل أكثر عمقا من وسائل الإعلام الرئيسية التي تجرد الأحداث من خلفياتها التاريخية، تماما كما حدث في فلسطين حين تجاهلت واقعها الذي نصت الأمم المتحدة على أنه احتلال.

هذه الأنظمة الجديدة لنشر الأخبار تسمح بازدهار القصص المضللة لأن المستخدمين أكثر عرضة لمشاركة القصص المثيرة وأقل احتمالية لتقييم المصادر أو الحقائق بشكل صحيح.

يُناقش العدد الجديد من المجلة ملف «التضليل» ليس من زاوية تقنية محضة ترصد الأدوات التكنولوجية والإستراتيجيات المتبعة (التي أصبحت أكثر منهجية)، بل من زاوية تأثيره على النقاش الحر داخل المجتمع وضرب الديمقراطيات، والأهم تحويل الضحايا إلى جناة.

مجلة الصحافة

مجلة الصحافة

العدد (34) ا السنة التاسعة صيف 2024
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
إيمان العامري

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
محمد أحداد
محمد خمايسة
محمد زيدان

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

كيف يقوض التضليل ثقة الجمهور في الصحافة؟

محمد خمايسة

تكشف التقارير عن مزيد من فقدان الثقة في وسائل الإعلام متأثرة بحجم التضليل الذي يقوض قدرة الصحافة المهنية على التأثير في النقاشات العامة. حواضن التضليل التي أصبحت ترعاها دول وكيانات خاصة أثناء النزاعات والحروب، تهدد بتجريد المهنة من وظائفها في المساءلة والمراقبة.

في نهايات القرن التاسع عشر، كان الصراع في مدينة نيويورك قد اشتد بين ويليام راندولف هيرست وجوزيف بوليتزر. كان صراعا جوهره تحقيق أكبر قدر من العوائد المادية من بيع الصحف؛ فراندولف هيرست كان قد استحوذ على صحيفة نيويورك جورنال لمنافسة جوزيف بوليتزر، مالك صحيفة نيويورك وورلد.

بدأت المنافسة على شخصية «الفتى الأصفر The Yellow Kid» الكاريكاتيرية، التي كانت تُنشَر يوميا على صفحات نيويورك وورلد، قبل أن يتمكن هيرست من الاستحواذ على هذه الشخصية عبر التعاقد مع رسّامها ريتشارد أوتكولت ونقلها إلى صحيفته. ولأن تلك الشخصية الكاريكاتيرية كانت تمارس سخرية ونقدا تجاه كل شيء في السياسة والمجتمع، فقد تحولت قصصه اليومية إلى جوهر النقاشات بين العامة، وهو ما دفع بوليتزر إلى إعادة توظيف رسام جديد لينتج قصص الفتى الأصفر لصحيفته، ويشعل حرب توزيع بين الصحيفتين.

وفي سبيل كسب تلك الحرب، أصبحت كل صحيفة تحاول جاهدةً وضع قصص وعناوين جاذبة للقراء، وكانت في كثير من الأحيان قصصا مختلقة وعناوين مضللة تضمن بيع أكبر عدد من النسخ.

حينئذ، أصبح الناس يشيرون إلى صحيفتي نيويورك جورنال ونيويورك وورلد بمصطلح «صحافة الولد الأصفر Yellow kid Journalism»، الذي عدّه كثير من الباحثين أساسا لتحوله لاحقا لمصطلح «الصحافة الصفراء Yellow journalism».

تميزت الصحيفتان بخط تحريري يركز على أخبار الإثارة والتهويل حتى لو اضطرتا إلى التلاعب بالحقائق أو إخفاء جزء منها أو تأليف قصص كاملة من العدم. هذه المنافسة المحتدمة، خلقت أساليب غير معتادة في ممارسة الصحافة حينئذ، ووعدت بتقديم مقاربات جديدة ستخلخل قواعد الحرفة جوهريا، لعل أبرزها كان تحويل الصحافة إلى وسيلة ربحية تحقق عوائد هائلة.

«الضحية الأولى»

إن الحديث عن ضرر الصحافة الصفراء، أو بعبارة أخرى التضليل الإعلامي الممنهج، أيّا كانت دوافعه، لا ينطلق من محاولة ترويج مقاربة صحفية «ملتزمة» في الصحافة في مقابل مقاربات

خلال العقود الماضية، لعب التضليل دورا في إذكاء نار الصراعات والحروب (تصوير: مايكل سانتياغو - غيتي).

أخرى، بل من الضرر الهائل الذي يحدثه التضليل في المجتمعات والذي قد يصل إلى حد إشعال حروب، أو تقديم مسوغات للإمعان فيها.

استغرق المجتمع الأمريكي أقل من عامين ليبدأ بتلمس الآثار الفعلية لهذا التضليل؛ إذ تُتهم تغطية صحيفتي نيويورك جورنال ونيويورك وورلد بأنها أحد الأسباب في إشعال الحرب الأمريكية الإسبانية عام 1898 بسبب افتعالها لقصص أسهمت في تعبئة الرأي العام الأمريكي بضرورة خوض حرب مع الإسبان في كوبا. وكان أبرزها حادثة تفجير سفينة يو أس أس ماين (USS Maine) التابعة للبحرية الأمريكية ومقتل عشرات الجنود فيها؛ إذ سارعت تلك الصحف إلى اتهام الإسبان بتفجيرها من دون أي دليل، وعمدت كذلك إلى تعبئة الشارع لدفع الولايات المتحدة لخوض حرب مع الوجود الإسباني في كوبا بمساندة الثوار هناك، وكذلك كان(1).

لا تهتم الصحافة الصفراء في تضليلها بحقائق الأمور ولا تحاول حتى تقديم حقائق مجتزأة لإضفاء بعض الصدقية على تلك القصص؛ لأن ما يهمها هو تقديم معطيات تتسق مع التصورات المسبقة والصور النمطية الموجودة لدى أفراد في المجتمع.

الأثر القاتل للتضليل

خلال العقود الماضية، لعب التضليل دورا في إذكاء نار الصراعات والحروب، وليس آخرها التضليل الذي قادته وسائل إعلام غربية تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكيف لعب دورا في استمرار الحرب والإمعان فيها، وإجهاض مساعي وقفها في أكثر من مرحلة.

في الرسالة التي وقعها أكثر من 50 أستاذا جامعيا للصحافة في الولايات المتحدة، والتي انتقدوا فيها القصة المضللة التي نشرتها نيويورك تايمز بشأن ادعاءات وجود جرائم عنف جنسي ارتكبها عناصر من حماس يوم السابع من أكتوبر، أشار الأساتذة إلى أن نشر القصة المضللة أسهم في تقويض محاولات احتواء الحرب (2).

وفي 16 أكتوبر/ تشرين 2023، نشر موقع بي بي سي على موقعه مادة صحفية ردا على سؤال ادعى أنه من أحد القراء، مؤداه: «هل تبني حماس أنفاقا تحت المستشفيات والمدارس؟». وكان رد المحررة بأن «هناك تقارير تفيد بأن بعض الممرات لها مداخل في الطوابق السفلية للمنازل والمساجد والمدارس» من دون تقديم دليل ملموس يؤكد ذلك أو ينفيه، وهو ما جعل الجواب يبدو لدى بعض القراء وكأنه تأكيد على وجود تلك الأنفاق تحت المستشفيات.

في اليوم التالي، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي مستشفى الأهلي المعمداني ما أدى إلى استشهاد أكثر من 500 فلسطيني معظمهم نساء وأطفال اتخذوا المستشفى ملاذا آمنا من القصف الجوي الإسرائيلي (3).

على مدى العقود الماضية، استفادت المؤسسات الصحفية من عمليات التضليل الممنهج لتحقيق عوائد مادية أكبر وسلطة هيمنة ثقافية جعلتها قادرة على تشكيل قناعات المجتمع خدمةً لمصالح الساسة ورجال الأعمال.

شيطنة الحقائق

لا تهتم الصحافة الصفراء في تضليلها بحقائق الأمور ولا تحاول حتى تقديم حقائق مجتزأة لإضفاء بعض الصدقية على تلك القصص؛ لأن ما يهمها هو تقديم معطيات تتسق مع التصورات المسبقة والصور النمطية الموجودة لدى أفراد في المجتمع، أو ما يعرف بـ «المغالطة الجمالية The Aesthetic Fallacy»؛ أي إن مجرد تقديم المادة الصحفية معلومات تتوافق مع القناعات المسبقة المتشكلة لدى فئة من العامة، كفيل بجعلها تتعامل مع التضليل كحقيقة.

وعلى مدى العقود الماضية، استفادت المؤسسات الصحفية من عمليات التضليل الممنهج لتحقيق عوائد مادية أكبر وسلطة هيمنة ثقافية جعلتها قادرة على تشكيل قناعات المجتمع خدمةً لمصالح الساسة ورجال الأعمال، علاوة على القدرة على تشتيت الرأي العام عن فهم الدور الذي تلعبه النخب السياسية والاقتصادية في إحداث الضرر في المجتمعات. ويتجلى ذلك عبر تزويدهم بسرديات مضللة لكن مقنعة ومتوافقة مع القناعات المشوهة التي زرعتها النخب، فتبدو أجمل للتصديق، مقارنة بالحقائق التي قد تكون مزعجة ومقلقة، فيشيطن كل من يحاول تقديمها، بما يخدم مصالح النخب المستفيدة من بقاء الجمهور مضللا عن حقائق الأمور ويسهل من قدرتها على التلاعب في الرأي العام.

«تقويض مصداقية الصحافة»

مع انتشار منصات التواصل الاجتماعي وما منحته للجمهور من قدرة على الوصول إلى مصادر مختلفة للمعلومات، ظن كثير من الباحثين أن عصر الهيمنة على السرديات التي كانت تتحكم بها وسائل الإعلام الكبرى قد انتهى، وأن الهيمنة الثقافية للنخب الاقتصادية والسياسية في العالم بدأت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

كانت المنافسة الشرسة بين مالك صحيفة نيويورك جورنال وجوزيف بولتزر مالك صحيفة نيويورك وورلد، من أجل تحقيق أكبر قدر من المبيعات، سببا في ظهور مصطلح «الصحافة الصفراء» (تصوير: الأسوشيتد برس).

قوّض التضليل قدرة النقاشات العامة على تسليط الضوء تجاه ما يؤثر في حياة الناس، وأدخلها في حالة اضطراب، تاركا المجال للوبيات الإعلام والسياسة لتفرض أجندة النقاش العام بما يتوافق مع مصالحها وتصوراتها.

يمكن القول إن هذا الافتراض كان صحيحا في السنوات الأولى التي تلت ظهور تلك المنصات، قبل أن تنتبه النخب إلى الخطر المحدق الذي يهدد قدرتها على السيطرة على السردية العامة، فتبدأ مرحلة جديدة أكثر تعقيدا من التضليل تقودها دول ومؤسسات رأسمالية، هدفت إلى إغراق الفضاء العام بكم هائل من الأخبار المضللة لتشتت النقاش العام بشأن أي شيء. لقد أدى ذلك إلى ردة فعل جعلت الجمهور لا يثق بأي شيء يراه حتى بالحقيقة نفسها مما قوَّض قدرة الصحافة على لفت انتباه الجمهور للقضايا التي تهمه، وقوّض قدرة النقاشات العامة على تسليط الضوء تجاه ما يؤثر في حياة الناس، وأدخلها في حالة اضطراب، تاركا المجال للوبيات الإعلام والسياسة لتفرض أجندة النقاش العام بما يتوافق مع مصالحها وتصوراتها (4).

ويؤكد هذه الفرضية تراجع ثقة الجمهور بالصحافة بصورة عامة خلال السنوات الأخيرة،

قد يؤدي التضليل الإعلامي الممنهج إلى إشعال حروب، أو تقديم مسوغات للإمعان فيها (تصوير: فيكتور شيماتوفيتش - غيتي).

وتراجع اهتمامهم بالأخبار بل حتى بالحديث عن القضايا السياسية؛ إذ يشير تقرير لمركز بيو للأبحاث، إلى أن قرابة نصف الأمريكيين (45%) توقفوا عن التطرق للقضايا السياسية في نقاشاتهم.

يهدد هذا الخطر قدرة الصحافة المهنية على الاستمرار في وظائفها الرئيسية في مراقبة السلطة وتثقيف العامة في القضايا التي تؤثر على حياتهم، ويترك المجال مفتوحا أمام صحافة الإثارة التي تقدم للناس ما يحبون رؤيته، لتعود قصص «الفتى الأصفر» لتستحوذ على اهتمامات الناس، بينما يستمر الساسة في الإمعان في فسادهم وحروبهم.

المراجع

(1) Carey, Craig. «Breaking the news: Telegraphy and yellow journalism in the Spanish-American War.» American Periodicals (2016): 130-148.

(2) https://www.washingtonpost.com/style/media/2024/04/29/new-york-times-oct-7-journalism-professors-letter/

(3) https://x.com/BBCWorld/status/1713936586411311331

(4) Michailidou, A., Eike, E., & Trenz, H. J. (2021). Journalism, truth and the restoration of trust in democracy. Reproduction.

الذكاء الاصطناعي «المسلح».. ضيف ثقيل على منصات التدقيق

أحمد جهاد العرجا

تعقدت مهمة مدققي المعلومات في حرب الإبادة الجماعية على غزة بعدما لجأ الاحتلال إلى توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل مكثف لممارسة التضليل. وأمام التدفق الهائل للصور وانتشار الحسابات المزيفة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، تجد منصات التدقيق نفسها في موقف صعب.

خيّم ظلام الحرب غير المسبوقة نطاقا وشدة على المشهد في قطاع غزة، الذي ترافق مع نشر متعمّد لمعلومات مضللة، ومشاركة غير مقصودة لمعلومات مغلوطة، عبر الفضاء الرقمي، وعلى ألسنة القادة السياسيين والعسكريين للاحتلال الإسرائيلي، ليضع العالم كله في مواجهة وابل من الأكاذيب ومحاولات غسل الأدمغة.

على مدار عشرة أشهر، اجتاحت مئات الصور والقصص والأخبار والمعلومات المزيفة، مواقعَ التواصل، واكتسبت انتشارا عالميا؛ تبعا للمتابعة الواسعة لمجريات الإبادة، التي شنها الاحتلال الإسرائيلي في السابع من أكتوبر الماضي، عقب هجوم «طوفان الأقصى» الذي نفذته حركة حماس على مستوطنات غلاف غزة.

معلومات مضللة انتشرت كالنار في الهشيم، ووقعت في شراكها المؤسسات والوكالات الإعلامية، وتداولها الصحفيون والناشطون. مثلا، الرئيس الأميركي جو بايدن زعم أنه رأى صور الرضع مقطوعي الرأس بنفسه، بعد أن اتهم مكتب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مقاتلي حماس بقطع رؤوس 40 رضيعا إسرائيليا. لم يكن النفي الفلسطيني كافيا لدحض تلك المعلومة المضللة، ولم تنجح منصات تدقيق المعلومات في الحد من آثار انتشارها على الرأي العام الدولي، حتى وإن لم يقدم الاحتلال الإسرائيلي ما يدعم صحة مزاعمه، رغم تراجع البيت الأبيض عن التصريح ونفي رؤية أي صور.

نماذج كثيرة من الحرب

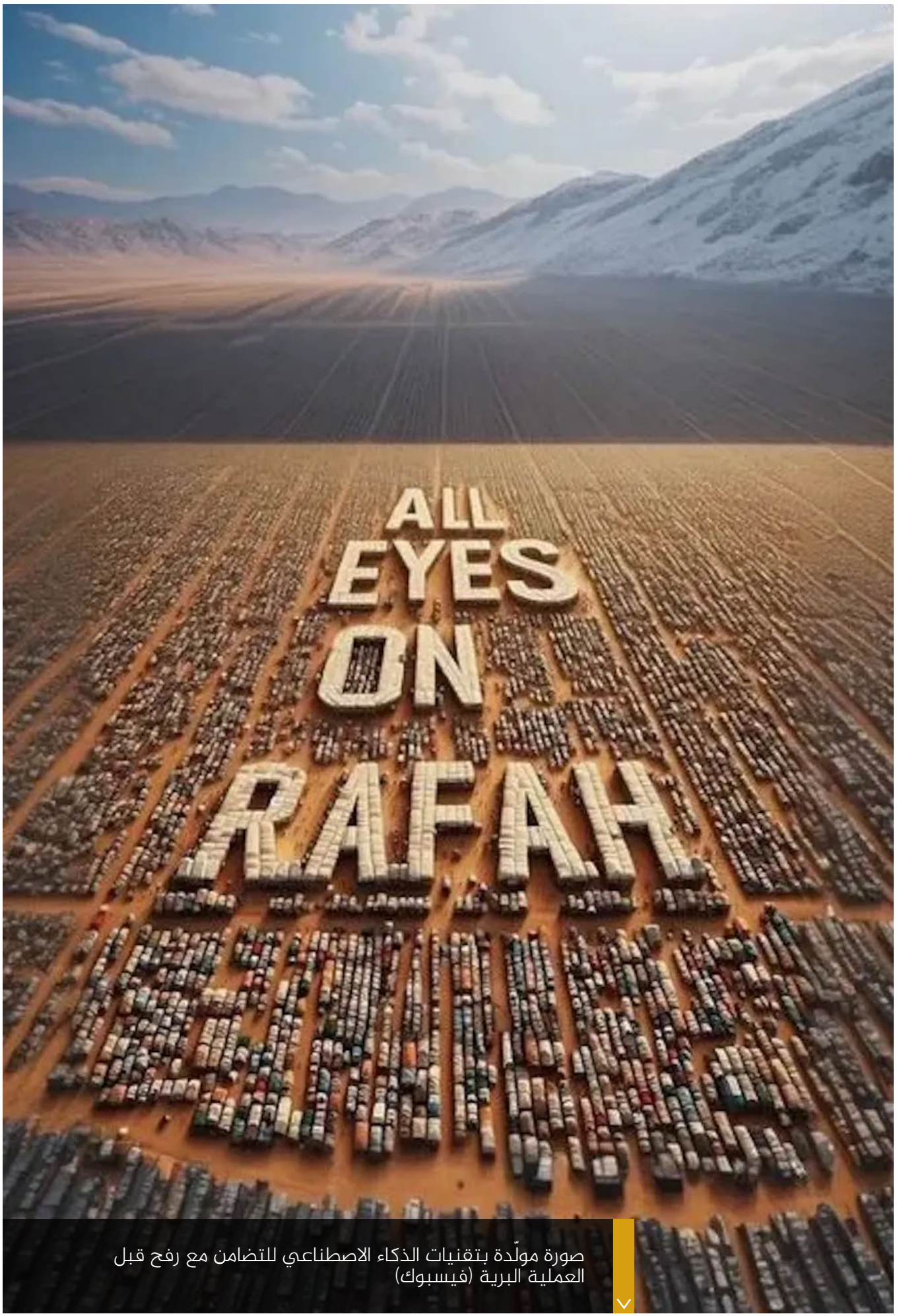

صورة مولّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي للتضامن مع رفح قبل العملية البرية (فيسبوك)

على غزة، مصدرها الصحافة الإسرائيلية والأجنبية الموالية لها، وبدرجة أقل بكثير، حسابات داعمة لمظلومية الفلسطينيين في غزة. تؤطر الأولى لمصطلح درج الحديث عنه في الآونة الأخيرة، وهو «حرب التضليل»، وهي معركة تُخاض -جنبا إلى جنب- مع المعارك الميدانية، وتؤدي دورا رئيسا ومُهِمًّا في المعركة الكبرى، إلا أنها تستهدف -بشكل منظم ومتعمد- الوعي والسردية والرواية التي تحدد الضحية من المعتدي. ولعل من أدواتها نشر الروايات الكاذبة، وإزالة المحتوى من سياقه الأصلي، والتلاعب والتزييف، بينما تُحيل الثانية إلى الاستخدام المغلوط غير المقصود للمعلومات.

التضليل الذي عرفته الحرب على غزة يضع العالم وجها لوجه مع أبرز مخاوف استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي قدرته على التزييف، وإمكاناته الكبيرة في الإقناع والتأثير.

رصدت منصات التدقيق مئات الادعاءات المرتبطة بأحداث الحرب، بيد أن عددا منها لم ينتهج الأساليب والأدوات التقليدية كما هو معهود خلال الاعتداءات الإسرائيلية السابقة على القطاع، فدشنت حرب الإبادة الإسرائيلية مرحلة جديدة من التضليل باستخدام الذكاء الاصطناعي.

صورة عبر برمجيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لجنود إسرائيليين يحتفلون أمام شمعدان من الركام (مسبار)

في الصحافة، كان النقاش بشأن الذكاء الاصطناعي في سياق مستقبل المهنة، وما إذا كان سيحل محل الصحفيين، أو سيكون مساعدا لهم في تجويد الممارسة. في الواقع، تكتسب أدوات الذكاء الاصطناعي شعبية في غرف الأخبار يوما بعد يوم، بسبب اتساع إمكاناتها، بما في ذلك البحث عن البيانات واستخراجها والتحقق منها. لكن على الطرف الآخر، تتزايد تهديدات الذكاء الاصطناعي من خلال الاستخدام المناقض للدقة والموضوعية، التي هي أساس العمل الصحفي؛ إذ رُصد استخدام متنامٍ لتلك التقنيات في تزييف الواقع وبث المعلومات المضللة خلال أزمات سابقة شهدها العالم، وحتى في الأحوال الطبيعية.

هذا الواقع يضع العالم وجها لوجه مع أبرز مخاوف استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي قدرته على التزييف، وإمكاناته الكبيرة في الإقناع والتأثير. لقد أصبح ذلك يؤرّق حتى العاملين في مجال تدقيق المعلومات ومحاربة الأخبار المضللة؛ إذ جعل العالم أكثر التباسا، ومع وجود مثل هذه التقنيات لم يعد بمقدرتنا أن نثق فيما يُقدَّم لنا من أخبار، خصوصا بعدما امتلأت وسائل الإعلام بتكهنات غير مؤكدة وأخبار زائفة ومختلقة.

مثلا، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يرسم صورة جميلة للطبيعة، فتُحدث تأثيرا مزيفا، والأمر نفسه بالنسبة لصوت مزيف أو صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي، خصوصا إذا ما نُشرت مرفقة بشعار وسيلة إعلام موثوقة. هذا ما نراه، اليوم، جليا في الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة موظفا التقنيات الذكية لخدمة ماكينته الدعائية بوصفها سلاحا جديدا فاعلا، فيما يمكن لنا أن نطلق عليه «الذكاء الاصطناعي المسلح».

في الحرب على غزة، كان تكاثر المعلومات المزيفة أمرا متوقعا، أما الجديد فهو الاستثمار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وقدراتها التضليلية في المعطى الإعلامي -ولا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي-، ومحاولة التأثير على الرأي العام؛ لضمان الشرعية لحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

المؤسسات الإعلامية والرسمية الإسرائيلية طيلة الحرب على غزة وظفت جيشا من حسابات الداعمين والحسابات المزيفة، مستغلة إحدى أدوات عالم الذكاء الاصطناعي، وهي الحسابات الوهمية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، فيما يُعرف بالبوتات.

والملحوظ أن استخدام الذكاء الاصطناعي في السياق الإعلامي، خلال الحرب، عكس توازنا هشًّا بين الفوائد والمخاطر؛ فمن جهة، يسمح بتصميم محتوى إعلامي قوي ومؤثر وإنتاجه، كما حدث مع صورة «كل العيون على رفح» التي جذبت انتباها عالميا كبيرا وأثّرت في تعزيز التضامن مع المدينة، فاستخدامه في توليد صور تعبيرية تجسّد الأحداث الإنسانية والمأساوية في غزة يسهم في رفع الوعي العالمي بالأزمات الإنسانية ويعزز الضغط الدولي لحماية المدنيين. ومن جهة أخرى، من الممكن استخدامه في خلق مشاهد مزيفة، ونشر معلومات مضللة وتشويه الحقائق، وهو ما يحدث من خلال استخدام الاحتلال الإسرائيلي لهذه التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج محتوى يخدم أجندته السياسية والعسكرية في غزة.

وكما هو في التسمية المقترحة، كلمة «المسلح» مشتقة من الاستخدام الواسع والتأثير العظيم لسلاح الذكاء الاصطناعي خلال المعارك. إنه توظيف إعلامي لا يقل أهمية عن التوظيف الميداني العسكري؛ فالتكنولوجيا الفائقة -بحسب وصف جيش الاحتلال الإسرائيلي- أسهمت في مضاعفة قوة الجيش خلال القتال الذي استمر 11 يوما في مايو/أيار 2021، المعروف فلسطينيا باسم «سيف القدس»؛ إذ وصفها الجيش -آنذاك- بأول «حرب ذكاء اصطناعي» في العالم، والأمر نفسه خلال حرب الإبادة على غزة التي بدأت نهاية 2023.

هذا السلاح الذي استُخدم في تتبع الأهداف على الأرض والاشتباك معها، استُخدم أيضا في الفضاء الإعلامي لاستهداف الجمهور وتوجيه الرأي العام، من خلال معارك التأثير والاستقطاب

حسابات إسرائيلية تروّج مقطع فيديو مزيف «بيلا حديد تقف مع إسرائيل» (إكس x).

والتلاعب بالرأي العام، لندخل مرحلة تجاوزت الاستخدام التقليدي لتقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل الأفراد أو حتى المؤسسات الإعلامية، ليصبح الذكاء الاصطناعي سلاحا إعلاميا تُحسن توظيفه الدول والجيوش.

كشفت شركة ميتا أنها أزالت شبكة من مئات الحسابات المزيفة، المرتبطة بشركة إسرائيلية تدعى STOIC، ومقرها في تل أبيب، حيث أنشأت شبكة من الحسابات تعمل بالذكاء الاصطناعي للترويج للدعاية الإسرائيلية وبث مزاعم مضللة؛ ولا سيما بين الجمهور العربي.

المؤسسات الإعلامية والرسمية الإسرائيلية طيلة الحرب على غزة وظفت جيشا من حسابات الداعمين والحسابات المزيفة، مستغلة إحدى أدوات عالم الذكاء الاصطناعي، وهي الحسابات الوهمية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، فيما يُعرف بالبوتات «bot»، بغرض كتابة تعليقات أو مقالات مؤيِّدة للاحتلال، ومعارِضة للفلسطينيين وحقوقهم، وذلك عبر منصات متعددة أبرزها فيسبوك وإكس وإنستغرام.

في 29 مايو/ أيار الماضي، كشفت شركة ميتا أنها أزالت شبكة من مئات الحسابات المزيفة، المرتبطة بشركة إسرائيلية تدعى STOIC، ومقرها في تل أبيب. هذه الشركة أنشأت شبكة من الحسابات تعمل بالذكاء الاصطناعي للترويج للدعاية الإسرائيلية وبث مزاعم مضللة؛ ولا سيما بين الجمهور العربي. وفي 30 مايو/ أيار ذاته، أعلنت شركة OpenAI المالكة لتطبيق الذكاء الاصطناعي ChatGPT أنها حظرت أيضا مجموعة حسابات تعود للشركة نفسها، تستخدم نماذج الذكاء الاصطناعي؛ لتبدو وكأن من يديرها طلاب يهود ومواطنون أمريكيون من أصل أفريقي.

إلى جانب الحسابات الوهمية، كانت الصورة والمقاطع المصورة أبرز أدوات سلاح التضليل الذكي؛ فالصورة تستمدُّ أهميتها من الدور الذي تؤديه، فهي قناة تواصل تملك قدرة على منافسة الكلمة، فتخلق حالة من الاستيلاء على عقل المتلقي. ذلك أن الخطاب البصري أبلغ تأثيرا من الخطابات الأخرى، كذلك فإن القفزة الكبيرة في مجال إنتاج الصور والمقاطع المصورة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، دعّمت جودتها وصعّبت مهمة كشفها. لقد أضحت هذه المواد الخيار الأفضل لمروجي الأخبار المختلقة والادعاءات المضللة، ومصدر قلق لعالم تدقيق المعلومات؛ فالتطور الكبير في إنتاجها يقابله افتقار إلى الأدوات والبرامج التي يمكن من خلالها التمييز بين الصور الحقيقية والمتلاعب بها.

استفاد الاحتلال من مئات الصور والمقاطع المصورة التي ضجّت بها منصات التواصل

توضيح إثبات التلاعب بصورة المخيم الإسرائيلي (المرصد الفلسطيني «تحقق»)

الاجتماعي، إلا أنّ هذا لم يكفِ لاستدرار تعاطف العالم وتصدير «المظلومية الإسرائيلية» و«الوحشية الفلسطينية»، خصوصا بعد أن انتشرت صور ومقاطع مصورة توثق جرائم جيشه، فوظف سلاحا جديدا منذ اللحظات الأولى، مستهدفا الرأي العام العالمي بالتوجيه، وجبهته الداخلية بالتقوية، والجبهة الداخلية الفلسطينية بالتلاعب والإضعاف.

هذه الأهداف الثلاثة اجتمعت في صورة بثتها حسابات إسرائيلية وأخرى داعمة على موقع فيسبوك، في بدايات الحرب على غزة أكتوبر/ تشرين أول من العام الماضي، تُصور جنديا إسرائيليا يحمل بين يديه طفلين رضيعين بزعم إنقاذهما من قبضة مقاتلي حماس في غزة، ورغم الانتشار واسع النطاق للصورة، تبين أنها مولدة بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي، فالمؤشرات الفنية بالملاحظة العادية تُظهر التلاعب؛ إذ يظهر الجندي بثلاث أيادٍ!

وكثيرة هي الرسائل التي ضُخّت عبر الفضاء الرقمي في سياق الحرب الإعلامية، لكن الرسائل الموجهة للجبهة الداخلية كانت الأبرز خلال الأسابيع الأولى للحرب على غزة؛ فقد كان تدارك الهزة التي سببها هجوم حماس من أولى أولويات آلة الدعاية الإسرائيلية.

في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول 2023، تداولت حسابات إسرائيلية على موقع إكس، صورة تُظهر جنودا من جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة يحتفلون ويقفون أمام مبنى مدمر وركام يُشكلان شمعدان «حانوكا»، ويظهر في الصورة رسم لنجمة داود السداسية على أحد الأحجار المكدسة أمام المبنى، لكن المؤشرات الفنية دلت على أن الصورة مخلَّقة عبر برمجيات الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ إذ تظهر تشوهات وتناقضات وأخطاء في بنية الصورة.

المرصد الفلسطيني لتدقيق المعلومات والتربية الإعلامية «تحقق»، إحدى المنصات الفلسطينية المتخصصة المهتمة بالتضليل الإعلامي المنتشر في الفضاء الرقمي الفلسطيني، خلال الحرب على غزة، رصد عددا من الادعاءات المستندة إلى مواد مولدة بالذكاء الاصطناعي. وقد استطاع معالجة عدد منها، بينما وقف عاجزًا أمام البقية؛ نظرا للافتقار إلى التقنية المناسبة. وأبرز ما عالجه المركز مقطع فيديو يُظهر عارضة الأزياء الأمريكية من أصل فلسطيني بيلا حديد تُدين هجوم السابع من أكتوبر وتُعلن وقوفها إلى جانب الاحتلال، وقد جرى تداوله إسرائيليا وعالميا في سياق حملة التضليل الإسرائيلية الممنهجة لكسب التعاطف والتأييد، إلا أن نتائج التحرّي كشفت أن المقطع مجتزأ من تسجيل لحفل توعوي نشرته مؤسسة Global Lyme Alliance على قناتها على يوتيوب عام 2016، وقد خضع المقطع للتزييف العميق بدمج صوت مستنسخ بالذكاء الاصطناعي.

ثمة نوع آخر من المعلومات المضللة تعامل معه فريق المرصد، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «التعاطف الزائف»، كان مصدره حسابات فلسطينية أو داعمة للفلسطينيين، يلجأ خلاله المستخدمون إلى إبراز الرواية الفلسطينية من خلال صور أو مقاطع مصورة منتشرة عبر الفضاء الرقمي، من دون معرفتهم بخضوعها للتزييف باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. إن اكتشاف التلاعب أمر يشق على مدققي المعلومات المختصين، فلا مناص من أن يقع في شراكه المستخدمون العاديون المتحفزون لما من شأنه أن يدعم قناعاتهم ورواياتهم.

تدوولت صورة على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي أواخر أكتوبر 2023، تُظهر مخيمًا تحمل خيامه أعلام دولة الاحتلال، في إشارة إلى تهجير المستوطنين من الشمال والجنوب بفعل ضربات المقاومة، وبتحليل الصورة تقنيا تبيَّنَ وجود تشوهات عديدة، ما يثبت توليدها باستخدام الذكاء الاصطناعي.

هناك أيضا مقطع مصور يُوثق تصريحات لوزير الأمن القومي

حسابات فلسطينية وعربية تروّج تصريحات مزيفة لبن غفير بشأن الهجوم الإيراني (إكس x)

الإسرائيلي إيتمار بن غفير، يُقر خلالها أن الهجوم الإيراني على إسرائيل تسبب في تدمير قاعدتين جويتين وقَتْل عدد من الجنود الإسرائيليين، ليتبيّن بالتدقيق أن المقطع خضع للتزييف والتلاعب، بإضافة صوت مستنسخ بالذكاء الاصطناعي وترجمة مطابقة للصوت المزيف.

الترويج لمثل هذه الادعاءات من الحسابات الفلسطينية استغله الإعلام الإسرائيلي والداعم لها بشكل معاكس، بزعم تزييف الفلسطينيين لمعاناتهم، ومن ثم التشكيك في الرواية الفلسطينية بشأن حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، وهو ما ظهر جليًّا من خلال حملات إعلامية ممنهجة تحت اسم «باليوود Pallywood» و«جازاوود Gazawood». إلا أن النشر الفلسطيني غير المنظم لا يمكن تصنيفه تحت بند استخدام الذكاء الاصطناعي سلاحا، كما هو حال الضخ المتواصل والمنسَّق للادعاءات، الذي تقف خلفه مؤسسات رسمية إسرائيلية إعلامية منظمة.

الحرب على غزة ضاعفت المخاوف من مخاطر الذكاء الاصطناعي، وأكدت الاحتياج الملح إلى التعامل الجاد معها؛ إذ إن الوجه المظلم لهذه التقنية الفائقة يُحيلها إلى أداة للقتل علاوةً على استخدام إمكاناتها للتلاعب بالعقول وتوجيه الرأي العام. ورغم أنها تُسخَّر سلاحا في إطار حروب التضليل الحديثة، ففي الوقت ذاته ندرك بوضوح أنها سلاح ذو حدّين؛ إذ إن لها قوة هائلة في توثيق الأحداث ونشر الوعي العالمي وجذب الانتباه ودفع الحركات التضامنية، ما يسلط الضوء على التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بتلك التكنولوجيا. لذلك، فإن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي في الإعلام خطوة أساس نحو تعزيز الشفافية وحماية القيم الإنسانية وتقليص مساحة التضليل الإعلامي الذي يزيد من تعقيد الصراعات.

ولما كان الاستغلال المضلل لتلك التقنيات الفائقة هو السائد خلال الحرب على غزة، فإن تبعات ونتائج الحرب المعلوماتية، التي كان بطلها الاحتلال الإسرائيلي الأكثر تفوقا في المجال التقني تظل غير معلومة؛ إذ لا تزال جارية إلى الآن. لكن المؤكد أن استطالة حرب الإبادة لم تكن إلا بشرعية زائفة ظفر بها الاحتلال بسلاح إعلامي جديد؛ هو الذكاء الاصطناعي «المسلح».

الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي في الإعلام خطوة أساس نحو تعزيز الشفافية وحماية القيم الإنسانية وتقليص مساحة التضليل الإعلامي الذي يزيد من تعقيد الصراعات (شترستوك).

حسابات وهمية بأقنعة عربية.. «جيش إلكتروني منظم»

لندا شلش

أُغرقت منصات التواصل الاجتماعي بآلاف الحسابات الوهمية التي تزعم أنها تنتمي إلى بلدان عربية. تثير النعرات، وتلعب على وتر الصراعات، وتؤسس لحوارات وهمية. الزميلة لندا شلش، تتبعت عشرات الحسابات، لتكشف عن نمط متكرر غايته خلق رأي عام وهمي بشأن دعم فئات من العرب لإسرائيل.

«من المغرب أقف مع إسرائيل».. «أنا من الموصل وأقول إن حماس هي السبب في دمار غزة وفلسطين».. «يستاهل الفلسطينيون ما يتعرضون له من حرب ودمار».. «شحادون مساعدات ولا يعترفون بجميل أهل الخليج».. هذا جزء بسيط من التعليقات السلبية والهجومية على الفلسطينيين التي يمكنك أن تقرأها بشكل شبه يومي على المنصات الرقمية الإخبارية العربية الشهيرة. لكن هل هذه التعليقات صادرة عن حسابات وأشخاص حقيقيين، أم إنها وهمية تسعى وراء أهداف معينة؟

في الحقيقة إنها حرب أخرى تقودها إسرائيل على الفلسطينيين في الفضاء الرقمي، تتمثل في إغراق مواقع التواصل الاجتماعي بمئات الحسابات الوهمية، لنشر الأخبار المضللة والكاذبة التي تهدف إلى تعزيز الرواية الإسرائيلية، مقابل شيطنة المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين على وجه الخصوص. ترافقت هذه الحرب السيبرانية مع الحرب الإعلامية الشرسة التي أطلقتها إسرائيل (حكومة ومسؤولين ووسائل إعلام عبرية) ردا على عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023، بهدف خداع الرأي العام العالمي وتزييف حقيقة ما جرى على أرض الواقع. وكان أبرز معالم هذه الحرب الإعلامية المسارَعة إلى اتهام أفراد المقاومة الفلسطينية بقتل 40 طفلا إسرائيليا وقطع رؤوسهم، واغتصاب النساء في مستوطنات غلاف غزة في الساعات الأولى من العملية التي أطلقتها كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، على إسرائيل.

ونتذكر هنا كيف سارع رؤساء عدد من الدول ومؤسسات

إعلام غربية إلى تبني تلك الادعاءات وتكرارها بشكل ممنهج من دون التحقق منها.

حسابات مُريبة

بصفتي صحفية وباحثة متخصصة في الإعلام والدبلوماسية الرقمية في أوقات الصراع والحرب، لفت انتباهي الظهور العشوائي وغير المعتاد لعشرات الحسابات الوهمية على المنصات الرقمية، مع بداية الحرب على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. دفعني هذا الظهور المريب لتلك الحسابات إلى تتبع نحو 50 حسابا على منصة إنستغرام وحدها، في محاولة للتعرف إلى طبيعتها ومن يُديرها فعليا، وهذه أبرز النتائج التي توصلت إليها:

أولا: الحداثة؛ فمعظم الحسابات المستهدفة ظهرت خلال فترة وجيزة من بداية الحرب، ولا يتجاوز عدد متابعيها 50 – 100 شخص في أحسن الأحوال، ومنها ما لا يحظى بأي متابعين على الإطلاق.

ثانيا: انتحال الخصائص الرقمية نفسها؛ إذ لاحظت أن عددا لا بأس به من هذه الحسابات يتبنى شخصية دولة عربية معينة، ويغرد بلغة عربية ركيكة، مع محاولة تقمص لهجات معينة كالمصرية والمغربية والخليجية. كذلك تضع معظم تلك الحسابات علم دولة عربية محددة إلى جانب العلم الإسرائيلي، ومنها ما يضع في الملف التعريفي كتابات تدعي العروبة؛ مثلا: كويتي يُحب الأردن، خليجي يحب الإسلام والعروبة. ومنها ما يقتبس أشعارا أو أحاديث أو آيات قرآنية في محاولة للتضليل وتزييف حقيقة تلك الحسابات.

ثالثا: العمل المنظم؛ إذ وجدت أن الحسابات المستهدفة تتابع أهم المنصات العربية مثل الجزيرة، والجزيرة مباشر، وTRT عربي، وسكاي نيوز عربية... بشكل مكثف وواضح، فلا يكاد يُنشر خبر أو مقطع فيديو يتعلق بالحرب حتى تسارع هذه الحسابات للتعليق في وقت واحد.

على هذا الأساس، توصلت إلى النتيجة التالية: إذا كان المنشور يتعلق بجرائم إسرائيل في القطاع مثل قتل المدنيين والأطفال والنساء ونسف المباني،

ترافقت الحرب السيبرانية مع الحرب الإعلامية الشرسة التي أطلقتها إسرائيل ردا على عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023 بهدف خداع الرأي العام العالمي (شترستوك).

تهاجم تلك الحسابات المقاومة الفلسطينية وإيران في معظم الأحيان، وتتهمهما بالتسبب في الحرب وتدمير غزة، أما إذا كان المنشور يحمل دلالات إيجابية كالصبر والصمود ودعم المقاومة، فتكاد تغيب عن التعليق.

لاحظت أن عددا لا بأس به من هذه الحسابات يتبنى شخصية دولة عربية معينة، ويغرد بلغة عربية ركيكة، مع محاولة تقمص لهجات معينة كالمصرية والمغربية والخليجية.

رابعا: تكرار السردية ذاتها؛ لفتني أن عددا كبيرا من تلك الحسابات تردد التعليقات نفسها التي صدرت منها بداية الحرب بين الحين والآخر، كذلك تستخدم التعليق ذاته على أكثر من منصة رقمية لخلق رأي عام وهمي. قد يشير ذلك إلى أن لجانا إلكترونية منظمة هي التي تدير هذه الحسابات الوهمية.

خامسا: إثارة الفتن بين العرب؛ فمن خلال قراءة معمقة للتعليقات الصادرة عن تلك الحسابات، وجدت أنها تتعمد إثارة الفتنة بين الشعوب العربية ولا سيما التي تعاني من مشكلات سياسية تاريخيا، مثل المغرب والجزائر، والكويت والعراق. دعوني أسُق لكم نماذج من هذه التعليقات التي تتكرر بشكل مثير للانتباه: (من الجزائر نؤكد أن المغاربة خونة وطبعوا مع إسرائيل) (أنا كويتي ضد العراق الشيعية وإيران المجوسية) ... إلخ.

سادسا: تأسيس حوار وهمي؛ تدعم الحسابات المستهدفة بعضها، وتسعى لخلق حوار مع المتابعين العرب في الوقت ذاته؛ فمثلا يكتب «س» تعليقا مسيئا لحركة حماس على منشور ما، فيوافقه «ص» الرأي، فيعود «س» للتعليق من جديد، ما يُشجع أصحاب حسابات عربية حقيقية على الانخراط في حوار أسسه أشخاص وهميون، فيسهمون من حيث لا يدرون في إبراز تلك الحسابات وإيلائها أهمية.

سابعا: لاحظت أن عددا من هذه الحسابات غيّرت أسماءها وملفاتها التعريفية عدة مرات في فترة قصيرة نسبيا، وثمة حسابات اختفت كليا.

هل هو جيش إلكتروني منظم؟

إن كمية الحسابات الوهمية المنتشرة في الوسط الرقمي خلال الحرب على غزة، تثير تساؤلا مهما عمن يقف وراءها، ويبدو أن هذه الحسابات لا تعمل بشكل فردي، بل تتبع فريقا يعمل بشكل منظم ومدروس بهدف خلق رأي عام وهمي بشأن دعم فئات من العرب لإسرائيل.

تُعيدنا الحسابات الوهمية إلى «الهاسبارا» الإسرائيلية، وهي كلمة عبرية تعني «الشرح والتفسير»، ويُقصد من ورائها الدعاية والتضليل. صِيغَ المصطلح لأول مرة في أوائل القرن العشرين من قبل الناشط الصهيوني ناحوم سوكولوف، واستُخدم لاحقا مرادفا للعلاقات العامة، لكنه في الواقع ليس أكثر من برنامج منظم لنشر الدعاية السياسية الإسرائيلية حول العالم بدعم حكومي وأمني كبير. غالبا ما تستهدف جهود «هاسبارا» النخب السياسية الغربية وقادة الرأي وعامة الناس، وتشمل تقريبا كل مؤسسة حكومية إسرائيلية، بما في ذلك الجيش ووزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز الأبحاث ومجموعات المناصرة، وحتى الطلاب.

في الآونة الأخيرة، كشفت هيئة رقابية إسرائيلية خاصة على الإنترنت تُدعى (فيك ريبورتر) عن نفوذ إسرائيلي نَشِط عبر المنصات الرقمية (1) يوظف فعليا مئات الحسابات المزيفة بين الجمهور الغربي باللغة الإنجليزية عبر الإنترنت؛ لتعزيز الرواية الإسرائيلية التي تهاجم وكالة الأونروا وحركة حماس على وجه الخصوص. تمثل هذا النشاط الرقمي في تضخيم الادعاءات والمزاعم بشأن تورط موظفين بالوكالة الأممية في هجوم 7 أكتوبر. من الواضح أن هذه الحملة أسهمت بشكل أو بآخر في خداع عدد من الدول الغربية التي أوقفت دعمها المالي للوكالة، قبل أن يتراجع عدد منها في وقت لاحق.

بين الموساد و«باليوود»

لا تقتصر الحرب السيبرانية على الحسابات الوهمية فحسب، بل تشمل حسابات تدعي أنها تابعة لجهات رسمية وأمنية إسرائيلية، تسهم في نشر الأخبار والمعلومات المضللة للرأي العام. الصحفي شايان ساردار زاده المتخصص في المعلومات المضللة عبر الإنترنت في بي بي سي، كان من أوائل الذين اكتشفوا أمر أحد الحسابات التي كانت تدعي أنها تابعة لجهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) على منصة إكس. تبين لاحقا أن الحساب الذي يحمل علامة التوثيق الزرقاء ولديه أكثر من 100,000 متابع، ليس حقيقيا، بعدما حلل شايان مقاطع فيديو منشورة على الموقع وأثبت أنها مزيفة.

لفتني أن عددا كبيرا من تلك الحسابات تردد التعليقات نفسها التي صدرت منها بداية الحرب بين الحين والآخر، كذلك تستخدم التعليق ذاته على أكثر من منصة رقمية لخلق رأي عام وهمي. قد يشير ذلك إلى أن لجانا إلكترونية منظمة هي التي تدير هذه الحسابات الوهمية.

من ناحية أخرى، أعادت الحرب استخدام كلمة «Pallywood»، وهي عبارة عن مزيج من كلمتي «فلسطين» و« هوليوود» التي وظفتها إسرائيل منذ سنوات لتشويه الرواية الفلسطينية، عبر الادعاء بأن الفلسطينيين كاذبون ويمثلون معاناتهم سينمائيا.

وانتشر هذا الهاشتاغ خلال الحرب بصور ومقاطع فيديو مضللة وخارجة عن السياق، تتهم الفلسطينيين بتزييف إبادتهم في غزة. إن توظيف كلمة «باليوود» بشكل مكثف يهدف من دون أدنى شك إلى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتشويه صورتهم أمام الرأي العام العالمي.

لنأخذ على سبيل المثال المعلومات المضللة عن الناشط الغزي صالح الجعفراوي، الذي لعب دورا رئيسا في فضح حرب الإبادة الجماعية في فلسطين. أثار الجعفري غضب إسرائيل بسبب نشاطه عبر المنصات الرقمية، فشنت عليه حملة واسعة، واتهمته بالكذب والتضليل والتمثيل، وأطلقت عليه لقب «ممثل حماس الباليوودي». الحملة الأضخم على الجعفراوي كانت لاحقا بالترويج لفكرة مغايرة تماما هي اتهامه بالعمالة لإسرائيل..

صيغَ مصطلح «الهاسبارا» لأول مرة في أوائل القرن العشرين من قبل الناشط الصهيوني ناحوم سوكولوف، واستخدم لاحقا مرادفا للعلاقات العامة، بهدف نشر الدعاية السياسية الإسرائيلية حول العالم (تصوير: ادواردو مونوز - رويترز).

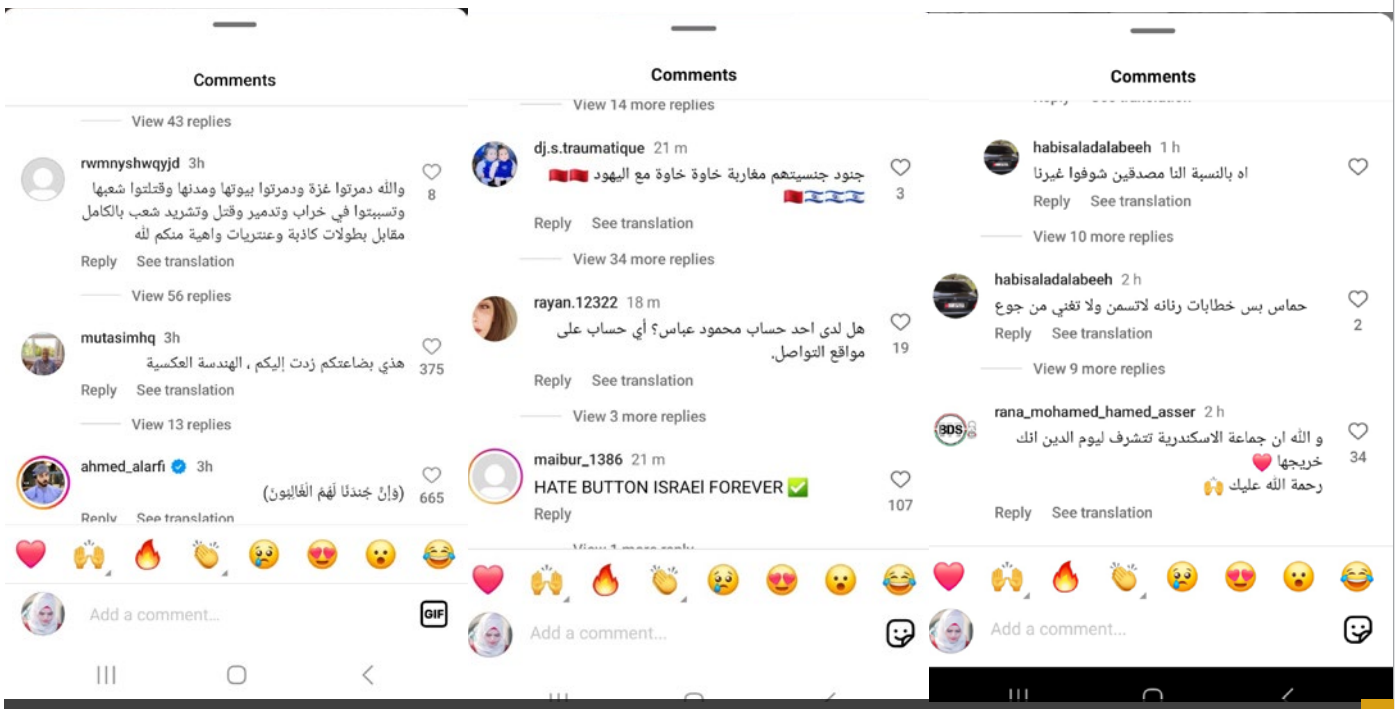

قصاصات من نشاط بعض الحسابات المزيفة التي تعمل بغرض التشويش وتأسيس حوارات وهمية (إنستغرام).

إن كمية الحسابات الوهمية المنتشرة في الوسط الرقمي خلال الحرب على غزة، تثير تساؤلا مهما عمن يقف وراءها، ويبدو أن هذه الحسابات لا تعمل بشكل فردي، بل تتبع فريقا يعمل بشكل منظم ومدروس بهدف خلق رأي عام وهمي بشأن دعم فئات من العرب لإسرائيل.

أحد الحسابات الوهمية غرد بالقول: «يمكن الكشف الآن عن أن الجعفراوي كان عميلا إسرائيليا وزود إسرائيل بمعلومات قيمة»، وأضاف: «شكرا لك شاليف ياريف (الاسم السري لصالح الجعفراوي) على خدمتك لإسرائيل».

هناك أدلة محددة لتحديد صحة حسابات الشبكات الاجتماعية، منها إنشاء ملف تعريف جديد ومشاركة كمية كبيرة من المحتوى المثير للخلاف والمتناقض في فترة قصيرة نسبيا. إن توفر مثل هذه الإشارات يعني احتمالية كبيرة لأن يكون الحساب مزيفا أو يديره أشخاص أو كيانات معينة لأغراض أمنية، وينطبق هذا على عشرات الحسابات التي تابعتها خلال الحرب الإسرائيلية الحالية على غزة؛ إذ وجدت أن بعض الحسابات حديثة الإنشاء تشارك مقاطع فيديو غير مترابطة إطلاقا بشكل متسارع، كنشر مقاطع دينية إسلامية ثم مشاركة مقاطع لأغان إسرائيلية أو داعمة للاحتلال، ومنها ما ينشُر مقاطع عن جرائم الاحتلال في غزة ومقاطع أخرى تُظهر الدعم لإسرائيل؛ فكيف يمكن الجمع بين أمرين متناقضين في حساب يدعي الهوية العربية؟!

ختاما، أود الإشارة إلى أن بعض الحسابات التي رصدتُها، أرسلت لي طلبا للمتابعة عبر منصة إنستغرام، وهذا جعلني شبه متأكدة من أن تلك الحسابات ليست فقط وهمية، بل تعمل ضمن فريق وخطة ممنهجة لأغراض محددة.

أعادت الحرب استخدام كلمة «Pallywood»، التي تمزج كلمتي «فلسطين» و«هوليوود» وقد وظفتها إسرائيل لتشويه الرواية الفلسطينية، عبر الادعاء بأن الفلسطينيين كاذبون ويمثلون معاناتهم سينمائيا (تصوير: حاتم خالد - رويترز).

المراجع

(1) https://www.aljazeera.com/news/2024/3/19/pro-israel-online-influencing-operation-has-been-targeting-unrwa-report

نصف الحقيقة كذبة كاملة

إيليا توبر

في صحافة الوكالة الموسومة بالسرعة والضغط الإخباري، غالبا ما يطلب من الصحفيين «قصاصات» قصيرة لا تستحضر السياقات التاريخية للصراعات والحروب، وحالة فلسطين تعبير صارخ عن ذلك، والنتيجة: نصف الحقيقة قد يكون كذبة كاملة.

تفشّت الأخبار الزائفة كثيرا في زمننا، وباتت حاضرة في كل شيء حولنا؛ ولا سيما على شبكة الإنترنت التي أصبحت عالمنا، ونعول عليها الآن أكثر من أكشاك بيع الصحف القديمة وشاشات التلفزيون. ويستفحل خطرها عند ملاحقة مجريات صراع مسلح أو انتفاضة شعبية؛ فالمعلومات سلاح في الحروب، خصوصا تلك التي تشهد تباينا في العتاد والعدد، والتي يغدو فيها الدعم الدولي عاملا مرجِّحا. وأبلغُ مثالٍ على ذلك الحاصل في فلسطين؛ فالصراع هناك يحظى بالتغطية الإعلامية الأوسع، وعرض المعلومات أكبر مما تخيلناه، لكنه مصحوب بقدر مماثل من التضليل.

تتعدد وجوه التضليل الإعلامي وأشكاله؛ فقد يأتينا على هيئة أكاذيب فجة، أو يتجلى في توظيف صور من صراعات أخرى، أو توظيف صور من زمن مختلف للصراع عينه. وليست الأخبار الزائفة جميعها واردة من مكتب إعلامي مكرّس لنشرها (نقرّ بوجود مكاتب كهذه)، وإنما تحصل غالبا جراء الارتباك، ثم تتأجج لانعدام الغربلة الكاشفة عن الأخطاء، وغياب المُراجع المُدقق للمادة، وتستشري لسهولة انتشار عنوان أو صورة بين الملايين بنقرة، وللتأييد الهائل من الآلاف والآلاف الذين يطربون حين يصدقون أمرا متسقا مع رؤيتهم للعالم.

أمسيت شبكة الإنترنت - خصوصا شبكات التواصل الاجتماعي - غابة من الفخاخ والشراك للأخبار الزائفة (شترستوك).

أمست شبكة الإنترنت - خصوصا شبكات التواصل الاجتماعي يتصدرها موقع إكس (تويتر سابقا)- غابة من الفخاخ والشِّراك؛ فما أسهل أن تصطادنا فيها الأخبار الزائفة! لكن ما عسانا نفعل؟ لدينا، نحن الصحفيين، حل ناجع، أو هكذا نزعم غالبا: امتنعوا عن قراءة إكس واستعيضوا عنه بالصحف.

كتابة القصص الإخبارية أشبه باقتطاع جزء من الحقيقة؛ فالصحفي ملزم بانتقاء بعض الحقائق من سيل جارف من الأحداث الجارية واستبعاد بعضها الآخر. والصحفي الذي يقتطع المعلومات يقلبُ الحقيقة، سهوا أو عمدا، إلى حقيقة ناقصة؛ أي إلى كذبة مكتملة الأوجه.

الصحف أماكن يفني فيها الصحفيون المتمرسون أوقاتهم في غربلة المعلومات المتاحة، والتخلي عن الملتبس منها، ثم نشر ما اجتاز فحص المعقولية. والأخطاء واقعة ولا ريب، لكنها ليست الأساس؛ لذلك يغلب على ظنك عند شرائك الصحيفة أن أحداثها حدثت حقا. بيد أنّ لصحف كثيرة تحيُّزَها الأيديولوجي، وهذا الأمر ليس حتى موضع استنكار؛ فمنذ انطلاقة أول صحيفة يومية، دأبت وسائل الإعلام على استعراض رأي سياسي ونظرة عالمية دون أن يقتصر ذلك على افتتاحياتها ومقالات الرأي، وإنما تجلّى أيضا في طريقة انتقاء الأخبار واستعراضها وترتيبها في الصحيفة. وفي وسط متنافر، سواء بسبب انتخابات وطنية أو صراع مسلح يدغدغ مشاعر القراء، تنزع وسائل الإعلام -حتى التي تحتذي منها معايير الصحافة السليمة- إلى نشر فقاعات معلومات لا تقدم للقراء إلا وجها واحدا من الرسائل، من دون أن يشكوا أنّ الآخرين يرون وجها آخر مغايرا للحقيقة.

يبرز هذا السلوك في صورة شهيرة انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي قبل بضع سنين؛ إذ أظهرت الصورة جنديا أمريكيا في العراق موجها سلاحه إلى رأس جندي أسير، في حين أبانت صورة ثانية السجين نفسه، في اللحظة عينها، وهو يتلقى زجاجة ماء من جندي أمريكي آخر، ولم يبدُ أي مسدس في الصورة الثانية. وصحيح أنّ الصورة الأصلية تضمنت الجنديين الأمريكيين، لكنها أوصلت رسالتين مختلفتين عند اقتطاعها يمينا أو يسارا.

لا ريب أن اقتطاع الصور ممارسة طبيعية في غرف الأخبار، وهو إلى ذلك لا يوصف تلاعبا في العموم. وكتابة القصص الإخبارية أشبه باقتطاع جزء

الصحفي الذي يقتطع المعلومات يقلبُ الحقيقة، سهوا أو عمدا، إلى حقيقة ناقصة؛ أي إلى كذبة مكتملة الأوجه (مواقع التواصل).

من الحقيقة؛ فالصحفي ملزم بانتقاء بعض الحقائق من سيل جارف من الأحداث الجارية واستبعاد بعضها الآخر. والصحفي الذي يقتطع المعلومات يقلبُ الحقيقة، سهوا أو عمدا، إلى حقيقة ناقصة؛ أي إلى كذبة مكتملة الأوجه.

ثمة قطاع من الصحافة يتضاءل فيه التحيز كثيرا، أو هكذا الزعم السائد؛ فوكالات الأنباء تزود خدماتها لآلاف العملاء في العالم من الصحف، والمحطات الإذاعية، والشبكات التلفزيونية، والمجلات، وتمتنع عن إيراد رأي عالمي محدد في النصوص المرسلة إليهم. ويغلب القِصَرُ والاختصار على أخبار تلك الوكالات؛ إذ تكتفي بجمع الوقائع والحقائق وتتحاشى إبداء رأي أو تقييم أخلاقي لمجريات الأحداث. فمن المعلوم، مثلا، أنّ وكالة رويترز للأنباء تتجنب وصف أي مقاتل بـ «الإرهابي» إلا حينما تورد تصريحا لشخص يُقرّ هذا المصطلح.

يُعلِمنا صحفي الوكالة بهوية مطلِق النار أو الجهة القاصفة وهوية المقصوف والمكان- ونأمل أن يبين لنا السبب- لكنه لا يَسِم هذا الفعل بالخير أو الشر أبدا؛ فالخبر مرهون بتقديم حقائق ثابتة لا تفسيرات. وفي وكالات الأنباء عمليات غربلة؛ فلا توزع القصص كما كتبت، وإنما يفحصها محرر (أو أكثر) ويراجعها تحسبا لاستيفائها المعايير.

من هذا المنطلق حينما تقرأ أخبار وكالات الأنباء -من الصحف غالبا- دون إدراكك أنّها واردة منها، فهذا «يُنجِيك» غالبا من التحيز والتلاعب، لكنها للأسف ليست الحقيقة المكتملة.

يُعلِمنا صحفي الوكالة بهوية مطلِق النار أو الجهة القاصفة وهوية المقصوف والمكان- ونأمل أن يبين لنا السبب- لكنه لا يَسِم هذا الفعل بالخير أو الشر أبدا؛ فالخبر مرهون بتقديم حقائق ثابتة لا تفسيرات.

هذا السلوك نفسه مستنكر أو مستحسن في عين القارئ حسب الظروف؛ فلا قيمة للحقيقة، مهما تكشّف صدقها، من دون السياق؛ فحينما ينشر أي صحفي تقريرا مفاده «أطلقت الشرطة النار صباحا على رجل وقتلته»، فسيورد فيه إن كان الضحية محتجا مسالما أم مجرما خطيرا، بيد أن الالتزام بذلك ليس يسيرا في الحروب الطويلة، فلأي درجة يغدو السياق مُهِما؟ بعض الصراعات العرقية تعبّر عن أحقاد قديمة منذ قرون غابرة، وهي بذلك تمضي في دوامة من العنف والانتقام المتواصل، فيغدو كل اشتباك أو قصف أو مجزرة ردا على حادثة سابقة من الطرف الآخر. وهنا نضرب مثلا الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، أو بين الأرمن والأذربيجانيين؛ فالصراع بينهم قديم العهد يسبق تأسيس الدولتين، لكن إلى أي حد يسعنا الرجوع بالتاريخ لتفسير هذه الحوادث؟

متى يصبح تعويلنا على التاريخ مفرطا؟ لو تأملنا الصراعات العرقية الطابع، أو كلها بالأحرى، لرأينا تلك الجماعات تسوق في حججها ماضيا تليدا أسطوريا أكثر منه تاريخيا.

لنتدبر حالة فلسطين مجددا؛ فحينما يتناول صحفيو وكالات الأنباء القصف في غزة والمفاوضات لأجل الرهائن، فإنهم يضيفون سطرا قصيرا مفاده أنّ الصراع نشب بهجوم حماس في السابع من أكتوبر. وفي هذا اجتزاء للحقيقة الكاملة؛ فما من سلام في غزة أو الضفة الغربية قبل السابع من أكتوبر. ويستلزم شرح السياق القول إن هجوم حماس ليس إلا جولة من حرب قائمة منذ عقود. وربما يقول الإسرائيليون إنّ الفلسطينيين رفضوا مقترح الأمم المتحدة لتقسيم البلاد، لكن الفلسطينيين يعلمون علم اليقين أن الحرب لم تبدأ آنذاك، وإنما خلال السنوات الأولى لعشرينيات القرن الماضي؛ ففي تلك الأيام أنشأ اليهود المهاجرون من أوروبا ميليشيات مسلحة لإقامة دولة في أرض غيرهم. وقد يتأتى لبعض الإسرائيليين القول إنّهم «عادوا» إليها بعدما طردهم الرومان منها في القرن الأول، بيد أنّ هذا الادعاء ليس حقيقة تاريخية وإنما محض خيال باتفاق المؤرخين، لكنه راسخ ومتأصل في أذهان الإسرائيليين.

ربما تدرك الآن أنّه يتعذر إيراد هذه المعلومات كلها في النصوص المرسلة من غرف الأخبار لدى وكالات الأنباء، التي تؤدي عملها وفق ضغط زمني هائل، وتولي عنايتها للتثبت من تفاصيل أحدث التطورات

والحوادث ضمن دوامة حرب طويلة. ولا يتسنى لنا غالبا إدراك غياب السياق؛ فبعد العمل لسنين طويلة مراسلين مسؤولين عن تغطية الصراع، ننخرط بشدة في الحالة فلا نميز بين الأمور الواجب تفسيرها، والأمور القابلة للتجاهل لأنها من المسلمات (أليس من المسلّم به أنّ الحرب كانت دائرة في غزة قبل السابع من أكتوبر؟). وحري بأخبار وكالات الأنباء أن تكون موجزة وقصيرة؛ فعوضا عن استبدال القصص الصحفية المُحكمة الكتابة، ينبغي أن تكون مواد أولية يتلقفها محرر الأخبار لدى وسائل الإعلام العميلة، وليس أمام أولئك المحررين متسع من الوقت لتصفح عدد كبير من الصفحات؛ لذلك تحدد الوكالات قصصها الإخبارية بعدد يتفاوت بين 300-400 كلمة للقصة الإخبارية العادية، و700 كلمة لقصة أطول وأعمق. ومن المفارقة استخدام كلمة «أعمق» في هذه الحالة، ولا سيما عند اختصار صراع قرن من الزمن في صفحة واحدة يعي معظم الصحفيين أنّه لا

لا قيمة للحقيقة، مهما تكشّف صدقها، من دون السياق؛ فحينما ينشر أي صفحي تقريرا مفاده «أطلقت الشرطة النار صباحا على رجل وقتلته»، فسيورد فيه إن كان الضحية محتجا مسالما أم مجرما خطيرا، بيد أن الالتزام بذلك ليس يسيرا في الحروب الطويلة، فلأي درجة يغدو السياق مُهِما.

محيد عن هذه القواعد، وإن كانوا مستائين منها بحسب كلام أندريس مورينزا، وهو مراسل إسباني يعمل في تركيا لصالح وكالات وصحف يومية. يقول مورينزا: «الميزة الأهم للعمل في صحيفة بدلا من الوكالة هو تخصيص مساحة أكبر للسياق، وإعانة القارئ على الإحاطة بالأحداث التي تكتب عنها، ولا سيما في زمننا حينما نكتب غالبا في النسخة الإلكترونية للصحيفة، فلا نتقيد بحد معين لطول النص». ويضيف قائلا إنّ الصحيفة قلّما تكتب يوميا عن الصراع نفسه؛ لهذا يتعين علينا الانتظار وجمع المواد ريثما تسنح لنا الفرصة لذكر الموضوع مجددا. أما وكالة الأنباء فترسل يوميا أخبارا عديدة عن الموضوع، فإذا جُمعت هذه الأخبار معا، بات أقدرَ على تكوين صورة متعددة الجوانب للصراع، لكن هذا القول يظل مجرد افتراض باعتراف الصحفي الإسباني؛

فالحقيقة أنّ «معظم تلك النصوص الإخبارية تضيع بين الكم الهائل من الأخبار المرسلة، وقلمّا يقرأها أحدهم».

لا تُغني كمية الأخبار المرسلة عن الجودة، وهذه الأخيرة مرهونة بالمساحة المخصصة. فالخلاصة أننا، معشر الصحفيين في وكالات الأنباء، نصوغ عناوين رئيسية تؤثر على الرأي العام العالمي من دون توفير الأدلة اللازمة للإحاطة بها وتفسيرها.

وهذه الحقائق التي ننشرها- تلك الحقائق الصادقة كما ندعي بفخر- سيوردها ويفسرها خطاب مراوغ من الساسة، وخبراء التلفزيون، ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي. وربما يُشيِّد بها أولئك الناس صرحا من الأكاذيب!

إننا نؤسس مجتمعا مطلعا على كل شيء دون أي فهم أو إلمام؛ أي مجتمعا سهل الانقياد والاقتناع بما تريده مؤسسة أيديولوجية قوية. وإدراك هذا الأمر، حسبما أرى، يحدو بمراسلين كثر إلى تأليف كتاب بعد سنين طويلة من كتابة قصص إخبارية قصيرة؛ إذ يشعرون حينئذ أنهم سيخبرون القراء بمجريات الأمور حقا. وأعتقد أنني سأحذو حذوهم، لكن كم قارئ للكتب في عصرنا؟

اعذرني أيها القارئ لأنني أرى المعضلة ولا أرى حلها.

حينما يتناول صحفيو وكالات الأنباء القصف في غزة والمفاوضات لأجل الرهائن، فإنهم يضيفون سطرا قصيرا مفاده أنّ الصراع نشب بهجوم حماس في السابع من أكتوبر. وفي هذا اجتزاء للحقيقة الكاملة (تصوير: أحمد حسب الله - غيتي).

كيف تحققت المنصات الغربية من الرواية الإسرائيلية؟

أروى الكعلي

هل احترمت منصات التحقق الغربية قيمة الحقيقة وهي تفحص الرواية الإسرائيلية حول حرب الإبادة الجماعية في فلسطين؟
برؤية نقدية، يقدم هذا المقال قراءة في تقارير حاولت التحقق من هذه الرواية، وأثر الانحيازات والضغوطات في إنجازها.

ليست الحرب على غزة محدودة بحدود القطاع، فهي مأساة إنسانية تحظى باهتمام كُبريات وسائل الإعلام في العالم، وتجتمع فيها قيم إخبارية متعددة تجعلها حدثا يتصدر نشرات الأخبار باستمرار. وقد كشفت الحرب عن تباين بين المعايير والضوابط المهنية التي من المُفترض أن وسائل الإعلام الغربية تتقيد بها من جهة، وتغطية عملية «طوفان الأقصى» والحرب على غزة لدى عدد من المؤسسات الإعلامية في الغرب من جهة أخرى.

ولكن المنطق الذي تعمل به منصات التحقق من التصريحات والأخبار مختلف؛ ففي الوقت الذي تحولت فيه وسائل إعلام مرموقة إلى مصدر لأخبار مُضللة، وتناقلت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين دون تحقق مسبق، فإن منصات التحقق ليست معنية بالسبق الصحفي، ولا تفتح منابرها لتصريحات هذه الجهة أو تلك، بل ينطلق عملها من افتراض أن ما تأتي به المصادر المختلفة ادعاءات لا وقائع، فتخضعها لمنهجية تحقق صارمة وتعمل على فحصها وتمحيصها للوصول في النهاية إلى أحكام واضحة على مدى صحة هذه الادعاءات.

التحقق من التصريحات -ولا سيما تصريحات السياسيين- والتثبت من المعلومات يعد امتدادا للصحافة ويتجاوز بحسب عدد من المنظِّرين مثل لوكاس غرايفز Lucas Graves التغطيات الصحفية التي تقف عند «هذه الجهة قالت وتلك الجهة أضافت». ولكن منطق التحقق الذي يصل في أغلب الأحيان إلى أحكام ونتائج واضحة بصحة الادعاء أو زيفه يُعرضه إلى عدد من الانتقادات التي نتجت عنها نقاشات بين الباحثين. من الأمثلة على ذلك ورقة The Epistemology of Fact-Checking لأوسينسكي Uscinski وباتلر Butler (1) أو Revisiting The Epistemology of Fact-Checking (2)للباحثة ميشال أمازين Michelle Amazeen بشأن قدرة الصحفيين

كشفت الحرب عن تباين بين المعايير والضوابط المهنية التي من المُفترض أن وسائل الإعلام الغربية تتقيد بها من جهة، وتغطية عملية «طوفان الأقصى» والحرب على غزة لدى عدد من المؤسسات الإعلامية في الغرب من جهة أخرى (تصوير: محمد سالم - رويترز).

وغيرهم على فحص الحقائق والوصول إلى خلاصات ومدى شرعية ذلك، ولعل السبيل نحو تجاوز هذه الانتقادات كان عبر تطوير مجموعة من المبادئ والأساسيات المنهجية التي من شأنها أن تؤسس للتحقق من الأخبار والمعلومات على أنه شكل من أشكال صحافة المساءلة كما تصفه الباحثة أمازين.

إلا أن التحقق، وفي سياقات عديدة، ليس حكرا على الصحفيين فقط؛ ففي الولايات المتحدة، وحسب تقرير (3) غرايفز وشيروبيني Cherubini في 2016، فإن مجموعة من منصات التحقق من الأخبار والمعلومات تنتمي إلى المجتمع المدني، وهذا ما يضيف الحاجة إلى وضع ضوابط دقيقة تضفي «شرعية» على عمل هذه المؤسسات مهما كانت خلفياتها.

لذلك، فإن هذه المؤسسات سواء أكانت تستند إلى وسيلة إعلامية أو منظمة مجتمع مدني أو مؤسسة أكاديمية أو حتى إلى مبادرة فردية فهي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ التي ظهرت في سياق غربي بالأساس، وطُوّرت لتتحول إلى مبادئ الشبكة الدولية لتقصي الحقائق International Fact-Checking Network التي يستلهم منها مدققو الحقائق في العالم منهجياتهم. وتمثل هذا الإطار التنظيمي في خمسة مبادئ أساسية

1- الالتزام بعدم الانحياز والإنصاف.
2-الالتزام بشفافية المصادر.
3- الالتزام بشفافية التمويل والتنظيم.
4-الالتزام بشفافية المنهجية.
5-الالتزام بسياسة تصحيح مفتوحة وشفافة.

ولكن هل يعني ذلك أن التحقق من التصريحات والتثبت من المعلومات محصن بهذه المبادئ عن الوقوع في الانحيازات؟ الإجابة هي طبعا لا؛ فمثلما تخضع الممارسة الصحفية إلى معايير وأخلاقيات تسجل أيضا انحيازات وتجاوزات لا يعني ذلك

حتمية تطبيقها، ولكن الفكرة التي نريد مناقشتها هنا، هي أن عملية التحقق مختلفة عن عملية تغطية الأخبار؛ لأن هدف جانب من عملها هو إصدار أحكام عبر مسار قائم على جمع الأدلة التي تؤكد رواية أو تنفيها.

منصات التحقق ليست معنية بالسبق الصحفي، ولا تفتح منابرها لتصريحات هذه الجهة أو تلك، بل ينطلق عملها من افتراض أن ما تأتي به المصادر المختلفة ادعاءات لا وقائع

التحقق من الرواية الإسرائيلية

سنبدأ بمثال حديث نسبيا، وهو الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 24 يوليو/ تموز 2024.

كان هذا الخطاب مادة للتحقق لدى عدد من منصات التحقق ووسائل الإعلام الغربية على غرار منصة التحقق الأمريكية بوليتيفاكت Politifact التي نشرت تقريرا (4) عنه فندت فيه مجموعة من الادعاءات التي جاءت في الخطاب. موقع ABCNews الأمريكي (5) عمل أيضا على الخطاب ووصل إلى ادعاء نتنياهو «إذا كان الفلسطينيون في غزة لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء، فهذا ليس لأن إسرائيل تمنعه، بل لأن حماس تسرقه» وتوصل إلى أن هذا الكلام غير دقيق، ويقول التقرير: «وفقا لمسؤولين أمريكيين ودوليين، فإن أحد الأسباب الرئيسية لندرة الغذاء وغيره من الإمدادات الإنسانية في غزة هو القواعد التي تفرضها قوات الدفاع الإسرائيلية عند نقاط التفتيش»، وقد نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية تقريرا (6) بهذا الشأن تحت عنوان «هل كانت ادعاءات بنيامين نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي صحيحة؟» وقد تحققت من عدد من النقاط الواردة في خطاب نتنياهو ومنها الادعاء بالقول «(...) يتهم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إسرائيل باستهداف المدنيين عمدا. ما الذي يتحدث عنه في أرض الله الخضراء؟ لقد أسقط جيش الدفاع الإسرائيلي للتو ملايين المنشورات، وأرسل ملايين الرسائل النصية، وأجرى مئات الآلاف من المكالمات الهاتفية لإبعاد المدنيين الفلسطينيين عن طريق الأذى»، وقد قدمت الغارديان مجموعة من المصادر التي تفيد بأنه لا مكان آمنا في غزة.

الادعاء الخاص بقطع حماس رؤوس رضع خلال عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 كان من أشهر الادعاءات التي وردت أيضا على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن نفسه ونقلته أيضا وسائل إعلام غربية. مثل هذا الادعاء كان سريع الانتشار وصعب التفنيد. وقد نشرت بوليتفاكت Politifact تقريرا بعنوان «كيف قام السياسيون ووسائل الإعلام بتضخيم تقارير غير مؤكدة حول قطع رؤوس الأطفال» بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (7) أوضح أنه لا أدلة على الادعاء القائل إن حماس قد قطعت رؤوس 40 رضيعا خلال عملية 7 أكتوبر. ولكن بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 نشرت توضيحا من المحررة تقول فيه: «بدأت بوليتيفاكت مراجعة القصة بعد أن انتقدت لجنة الدقة في تقارير وتحليلات الشرق الأوسط، وهي مجموعة مراقبة إعلامية، تقاريرنا في مقالة نشرتها في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني. تنشر المجموعة بانتظام انتقادات للتغطية الغربية لإسرائيل وغزة». (8) الانتقادات وجهت إلى بوليتيفاكت لأنها لم تدرج في تقريرها في نسخته الأولى «التعليقات المنشورة من جانب المتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي وموظف الاستجابة للطوارئ التي أضافت إلى الأساس الذي استندت إليه هذه التقارير. ولقد أخطأنا بعدم تحديد هذه التعليقات وإدراجها في قصتنا الأصلية (وقد نُشرت تعليقات إضافية من جانب الطبيب الشرعي الذي فحص العديد من الرفات البشرية في العشرين من أكتوبر/ تشرين الأول، وهو اليوم نفسه الذي نشرنا فيه قصتنا)». وتغير التقرير كاملا وتحول العنوان بعد التحديث إلى «الحرب بين إسرائيل وحماس: ما نعرفه عن «الأطفال مقطوعي الرؤوس». (9) في حين نشرت سي بي سي نيوز وسي أن أن تقارير في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 تفيد بأنه لا أدلة على صحة هذا الادعاء.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 24 يوليو/ تموز 2024 الذي كان مادة للتحقق لدى عدد من منصات التحقق ووسائل الإعلام (تصوير: كريج هدسون - رويترز).

جوانب أخرى للحرب

تناولت أيضا تقارير التحقق في عدد من المنصات ووسائل الإعلام ادعاءات أو صورا أو فيديوهات تتعلق بالحرب على غرار هذا التقرير من رويترز (10) أو التحقق من المحتويات التي تنشر تحت وسم Pallywood الذي يدعي مستخدموه أن ما يحدث من مشاهد الضحايا هو مجرد مسرحية فلسطينية. عدة منصات غربية دققت مثل هذه المحتويات وتوصلت إلى أنها مضللة وغير دقيقة وأيضا عملت منصات أخرى على غرار بيلينغ كات Bellingcat المتخصصة في التحقيقات مفتوحة المصدر على نشر تقارير تناولت جوانب مختلفة عن الحرب على غزة، مثل تقرير مصور (11) عن الدمار الذي عرفته المواقع الثقافية والتراثية في غزة وتقرير عن التصحر (12) في غزة نتيجة تدمير الجيش الإسرائيلي الأراضي الزراعية.

هذه طبعا بعض الأمثلة التي قد لا تعبر عن واقع التحقق الغربي من الرواية الإسرائيلية كاملة، وتستوجب منا دراسة معمقة أكثر للتعرف إلى حدود هذا التحقق أو الجوانب المسكوت عنها.

> **التحقق، وفي سياقات عديدة، ليس حكرا على الصحفيين فقط؛ ففي الولايات المتحدة، وحسب تقرير غرايفز وشيروبيني Cherubini في 2016، فإن مجموعة من منصات التحقق من الأخبار والمعلومات تنتمي إلى المجتمع المدني، وهذا ما يضيف الحاجة إلى وضع ضوابط دقيقة تضفي «شرعية» على عمل هذه المؤسسات مهما كانت خلفياتها.**

تناولت منصات التحقق من الأخبار الغربية بالفعل الرواية الإسرائيلية للحرب وأخضعتها للفحص. ولكنها أيضا لم تتمكن من الجزم في أحيان كثيرة بزيف العديد من الادعاءات بالرغم من انتشارها الواسع.

للوقائع الكلمة الأخيرة

ولكن رغم التقارير وعمليات التحقق التي نشرت في منصات غربية، فإن الحرب الأخيرة عرفت بالتأكيد ارتفاعا كبيرا في حجم المعلومات الخاطئة والمضللة والمحتويات المولدة بالذكاء الاصطناعي لتكون حربا هجينة بامتياز، وتكشف أيضا عن التحديات التي يمكن أن يواجهها مدققو الحقائق في هذه السياقات والضغوط التي يمكن أن يتعرضوا إليها.

ولكن رغم ذلك، فإن للوقائع قدرة على الصمود أمام الضغوطات. في آخر مؤتمر للشبكة الدولية لتقصي الحقائق، تُوج تحقيق للمنصة التركية Teyit بجائزة أعلى تأثير في GlobalFact 11. التحقيق يحاول الإجابة عن سؤال: «هل باع الفلسطينيون أراضيهم للإسرائيليين، ومن ثَمّ برروا الاحتلال الحالي؟» وقد توصلت المدققة Öyküm Hüma Keskin التي عملت على التحقيق إلى أنه «بالنظر إلى المصادر المتوفرة عن نسبة ملكية الأراضي من قبل اليهود من مصادر مختلفة، يتبين أنه عندما تأسست دولة إسرائيل في عام 1948، لم يكن السكان اليهود يمتلكون ممتلكات كبيرة في المنطقة. ويشير الخبراء إلى أنه ربما لم يتم بيع جميع الأراضي المملوكة لليهود من قبل الفلسطينيين. ومع ذلك، حتى لو تم بيع جميع الأراضي المملوكة لليهود في عام 1948 من قبل الفلسطينيين، فلا يمكن القول إن إنشاء دولة إسرائيل مرتبط بشكل مباشر ببيع الأراضي الفلسطينية؛ لأنه عندما تأسست دولة إسرائيل، كانت غالبية الأراضي مملوكة للعرب».

تناولت منصات التحقق من الأخبار الغربية بالفعل الرواية الإسرائيلية للحرب وأخضعتها للفحص. ولكنها أيضا لم تتمكن من الجزم في أحيان كثيرة بزيف العديد من الادعاءات بالرغم من انتشارها الواسع. يعود الأمر في أحيان كثيرة إلى تعقيد بعض هذه الادعاءات ولكن في أحيان أخرى إلى التعويل على المصادر الإسرائيلية بشكل كامل. فالحاجة أيضا ملحة للتحقق من صحة التقارير والوثائق والصور والمعلومات التي تتداولها المصادر الإسرائيلية وتنقلها بعد ذلك المصادر الأمريكية على أنها حقائق مسلمة خاصة إذا ما قدمت أدلة على صحة الادعاءات أو زيفها.

عرفت الحرب الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم المعلومات المضللة والمحتويات المولدة بالذكاء الاصطناعي لتكون حربا هجينة بامتياز، وتكشف عن التحديات التي يمكن أن يواجهها مدققو الحقائق في هذه السياقات (تصوير: سلمان أكسونجر).

المراجع

1) Uscinski, J. E., & Butler, R. W. (2013). The Epistemology of Fact Checking. Critical Review, 25(2), 162–180. https://doi.org/10,1080/08913811,2013,843872

2) Amazeen, M. A. (2015). Revisiting the Epistemology of Fact-Checking. Critical Review, 27(1), 1–22. https://doi.org/10,1080/08913811,2014,993890

3) The rise of Fact-Checking sites in Europe. (n.d.). Reuters Institute for the Study of Journalism. https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/our-research/rise-fact-checking-sites-europe

4) Uribe, S. P. M. R. (n.d.). Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu addressed a joint session of Congress in a defiant hourlong speech about Israel's war with Hamas in Gaza. We fact-checked what he said. @Politifact. https://www.politifact.com/article/2024/jul/25/israeli-prime-minister-benjamin-netanyahu-addresse/

5) Flaherty, A., Martinez, L., & Sarnoff, L. (2024, July 25). Fact-checking Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's address to Congress. ABC News. https://abcnews.go.com/Politics/fact-checking-israeli-prime-minister-benjamin-netanyahus-address/story?id=112253179

6) Michaelson, R. (2024, July 26). Were Benjamin Netanyahu's claims accurate in his speech to US Congress? The Guardian. https://www.theguardian.com/world/article/2024/jul/24/fact-check-benjamin-netanyahus-speech-to-the-us-congress

7) Archive: "How politicians, media outlets amplified uncorroborated report of beheaded babies" | PolitiFact. (n.d.). https://www.politifact.com/archive-beheaded-babies-israel-hamas/

8) Sanders, K. (n.d.). PolitiFact's editor-in-chief explains why we have written a new story about what's known about "beheaded babies" in Israel. @Politifact. https://www.politifact.com/article/2023/nov/21/editors-note-politifacts-coverage-of-beheaded-babi/

9) Swann, S. (n.d.). In the weeks since Hamas' Oct. 7 attack on Israel, reports of beheaded babies have spread widely in the news and on social media. PolitiFact examined what we know about the reports and how officials have addressed them. @Politifact. https://www.politifact.com/article/2023/nov/21/israel-hamas-war-what-we-know-about-beheaded-babie/

10) Kennedy, R. (2023, October 12). Israel-Hamas war: Fact-checking online misinformation. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/fact-checking-online-misinformation-israel-hamas-conflict-2023-10-09/

11) Team, B. I. (2024, June 26). Analysis Reveals Damage and Destruction of Cultural Heritage Sites in Gaza - bellingcat. Bellingcat. https://www.bellingcat.com/news/2024/06/26/gaza-israel-destroy-destruction-damage-cultural-history-heritage-archaeology-conflict-war/

12) Chaudhuri, P. (2024, March 20). Gaza's Trees Disappear, Showing a Humanitarian Crisis - bellingcat. Bellingcat. https://www.bellingcat.com/news/2024/03/15/gazas-trees-disappear-showing-a-humanitarian-crisis

التضليل والسياق التاريخي.. «صراع الذاكرة ضد النسيان»

سعيد الحاجي

ما الفرق بين السادس والسابع من أكتوبر؟ كيف مارست وسائل الإعلام التضليل ببتر السياق التاريخي؟ لماذا عمدت بعض وسائل الإعلام العربية إلى تجريد حرب الإبادة من جذورها؟ وهل ثمة تقصد في إبراز ثنائية إسرائيل - حماس في التغطيات الإخبارية؟

إذا كان يوم السابع من أكتوبر قد أصبح الحدث العالمي الأبرز الذي استأثر باهتمام مختلف وسائل الإعلام في العالم، فإن زاوية التناول الإعلامي لهذا الحدث قد اختلفت بحسب طبيعة المنابر الإعلامية وخلفياتها وخطها التحريري سواء في الغرب أو في العالم العربي.

فرض التدفق الهائل للمعلومات على وسائل الإعلام إيقاع اشتغال سريعا ونموذجا معينا لتقديم الخبر، يقوم على الإيجاز ومواكبة التفاصيل اليومية والمستجدات المتسارعة على حساب الجانب التحليلي والقراءات المتأنية للأحداث ووضعها في سياقاتها المختلفة، ولا سيما السياق التاريخي الذي يوفر عوامل تفسيرية مهمة للحدث وتداعياته. وهو ما قد يرفع خطر تسطيح الوعي لدى المتلقي بأبعاد القضية الفلسطينية، ويجعله أسير توالي الأحداث وتسارعها والتفاعل العاطفي معها من دون إدراك دلالاتها أو تكوين وعي متكامل بشأن طبيعتها وأسبابها الحقيقية.

بدا واضحا في العديد من وسائل الإعلام ذلك التنافس على إنتاج سرديات معينة محكومة بالموقف السياسي من أطراف القضية الفلسطينية، عبر الانتقائية في تقديم المعطيات ووجهات النظر، ومنهجية صياغة المواد الإعلامية، وطبيعة التوصيفات المعتمَدَة لوصف الوقائع المرتبطة بحدث السابع من أكتوبر، فضلا عن التضليل الإعلامي الذي مارسته بعض وسائل الإعلام خصوصا المتحيزة لإسرائيل، وسعيها الحثيث لإنتاج سرديات مزيفة تخدم موقفها. لقد أفضت هذه المقاربات إلى تغييب السياق التاريخي للقضية الفلسطينية التي تعود جذورها إلى وعد بلفور سنة 1917، ما دام استحضار هذا السياق من شأنه تقوية الموقف الفلسطيني وموضعة ما فعلته المقاومة الفلسطينية في السابع من

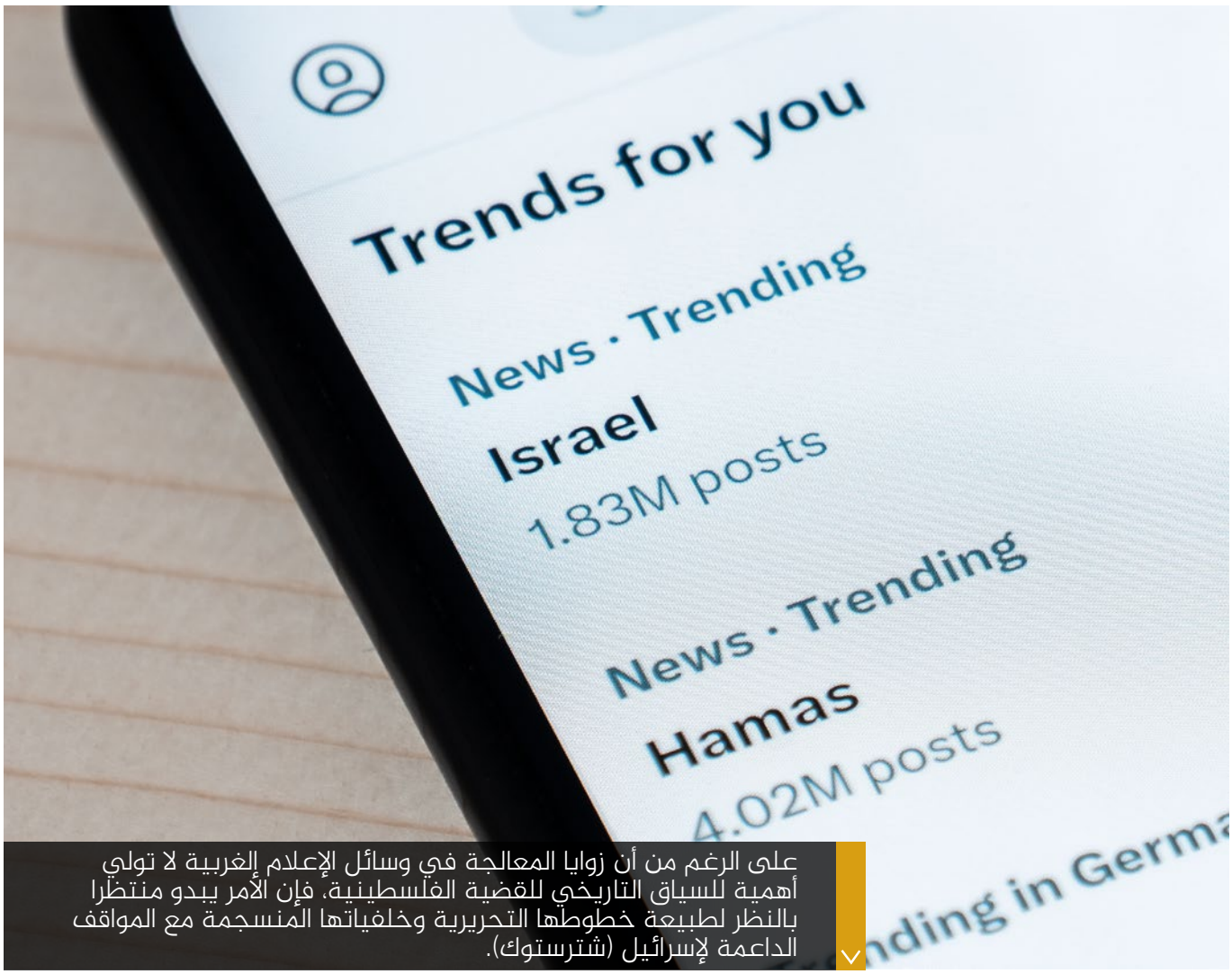

على الرغم من أن زوايا المعالجة في وسائل الإعلام الغربية لا تولي أهمية للسياق التاريخي للقضية الفلسطينية، فإن الأمر يبدو منتظرا بالنظر لطبيعة خطوطها التحريرية وخلفياتها المنسجمة مع المواقف الداعمة لإسرائيل (شترستوك).

أكتوبر في سياق يفرغ محاولات حصره في ثنائية حماس – إسرائيل من مضمونها، بالشكل الذي تحاول بعض وسائل الإعلام تصويره للرأي العام.

التضليل لبناء السرديات المزيفة

في تقرير منشور على موقع DawnMena يكشف (1) الصحفي الأمريكي وليام يومانز عن التحيز العميق الذي شاب التغطيات الإعلامية للسابع من أكتوبر، لصالح السرديات الإسرائيلية، خصوصا في صحف نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز، مستدلا بتركيزها على أعداد القتلى في صفوف الإسرائيليين أكثر من نظيرها في صفوف الفلسطينيين. كذلك وُظّفَت صفات الإدانة بشكل حصري لمقتل الإسرائيليين دون الفلسطينيين على نحو ينطوي على تقليل كبير من قيمة حياة هؤلاء، وكان حجم المواد الإعلامية المخصصة لمقتل إسرائيلي واحد أكبر مما خُصّص لمقتل أعداد كبيرة من الفلسطينيين. وعلى غرار الصحف، نهجت القنوات الإخبارية التلفزيونية النهج نفسه، من قبيل شبكات إن بي سي، وسي بي إس، وأي بي سي، وفوكس نيوز، وكان جليا اعتماد هذه المنابر الإعلامية بالخصوص على تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية والمسؤولين الإسرائيليين، علاوة على مسؤولي القوى المساندة لإسرائيل.

وعلى الرغم من تبني هذا التوجه من طرف وسائل الإعلام المتحيزة لإسرائيل، فإنها بدأت تدريجيا في التحول تحت الضغط الشعبي والتحول النسبي الذي عرفته مواقف جزء من النخبة السياسية الغربية لصالح الفلسطينيين، بعد المجازر التي تعرضوا لها والوحشية التي أظهرها الاحتلال والمواقف المتطرفة الصادرة عن السياسيين الإسرائيليين. لكن هذا التحول

توقف عند زاوية معالجة تساوي بين الطرفين، وترى أن الأمر يتعلق بعدم التناسب في القوة بين الفعل ورد الفعل، مستندين دائما إلى حدث السابع من أكتوبر الذي يعدونه مقياسا للمعالجة الإعلامية ومؤشرا على الموضوعية التي تُقدّم بموجبها الأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام، في تجاوز تام للسياق التاريخي الذي من شأنه أن يضع الحدث في سياق ما تعرض له الفلسطينيون على امتداد حوالي ثمانية عقود.

فرض التدفق الهائل للمعلومات على وسائل الإعلام إيقاع اشتغال سريعا ونموذجا معينا لتقديم الخبر، يقوم على الإيجاز ومواكبة التفاصيل اليومية والمستجدات المتسارعة على حساب الجانب التحليلي والقراءات المتأنية للأحداث ووضعها في سياقاتها المختلفة، ولا سيما السياق التاريخي الذي يوفر عوامل تفسيرية مهمة للحدث وتداعياته.

حذر إعلامي عربي تحت تأثير التطبيع

على الرغم من أن زوايا المعالجة في وسائل الإعلام الغربية لا تولي أهمية للسياق التاريخي للقضية الفلسطينية، فإن الأمر يبدو منتظرا بالنظر لطبيعة خطوطها التحريرية وخلفياتها المنسجمة مع المواقف الداعمة لإسرائيل. لكن الملاحظ في هذا الصدد هو تغييب السياق التاريخي في العديد من التغطيات الإعلامية للمنابر الصحفية العربية، التي يُفترض أن تضع أحداث السابع من أكتوبر في سياق مسار طويل من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بكل ما تخلله من انتهاكات لحقوق الفلسطينيين، وتقديم الحدث بأنه رد فعل على عقود من التعرض لهذه الجرائم. ويبدو واضحا هنا تأثر الإعلام بخطوات التطبيع التي خطَتْها بعض الدول العربية، خصوصا بعد تغير المواقف من التطبيع بشكل أسهم في تليين حدة الخطاب الرسمي تجاه السياسات الإسرائيلية، والدفع في اتجاه تكريس نظرة مستقبلية تقوم على قبول الأمر الواقع ومنح إسرائيل مساحة إضافية لنيل مكتسبات تخدم احتلالها للأراضي الفلسطينية، في ظل الضغط الذي تمارسه القوى الغربية على مجموعة من الدول العربية تحت طائلة زعزعة استقرارها السياسي والتضييق على مصالحها الاقتصادية، ورفع شعار تقديم مصلحة الشعوب الوطنية على القضايا القومية.

من جهة أخرى، أبرزت تقارير إعلامية محاولة استثمار حدث السابع من أكتوبر في تعزيز مشروعية بعض الأنظمة السياسية العربية، وشرعنة مواقفها اللينة تجاه إسرائيل في ظل ضغوطات الغرب المتواصلة عليها للدخول في مشروع التطبيع مع إسرائيل. وقد أظهر تقرير لمجموعة من الصحفيين في موقع Arab-Reform كيفية إنجاز السرديات الإعلامية بشأن فلسطين في إعلام الشرق الأوسط في خضم حرب غزة، وأبرز التقرير إظهار وسائل الإعلام في السعودية تضامنها القوي مع الفلسطينيين، لكنها في الوقت نفسه دافعت عن التطبيع بوصفه ضرورة حتمية لضمان السلام في المنطقة، بينما سعت وسائل الإعلام في مصر إلى استثمار حرب غزة لإظهار كفاءة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في حين كانت هذه الحرب مثار نقاش في وسائل الإعلام الإيرانية يتعلق بتداعياتها على أمن إيران واستقرارها، وركز الإعلام اللبناني على ما يمكن أن تتسبب الحرب به من أضرار اقتصادية وسياسية على البلاد.

وفي هذه النماذج جميعها، بدا واضحا أن المعالجة الإعلامية أصبحت تتعاطى مع حرب غزة وثنائية حماس وإسرائيل بمثابة منطلق القضية وأن توقف الحرب سيكون بمثابة منتهاها، في حين أن القضية الفلسطينية بأبعادها التاريخية تتجاوز حدث السابع من أكتوبر وثنائية إسرائيل وحماس/ غزة، ما دامت هذه الأخيرة جزءا من القضية التي تعود جذورها إلى حوالي قرن من الزمن. ورغم وجود بعض التواريخ ذات الدلالة في مسار القضية الفلسطينية بالتزامن مع حرب غزة، فإنه لم يكن هناك استثمار إعلامي كافٍ لها من طرف الإعلام العربي، وجعلها مناسبة لتوظيف السياق التاريخي في تكوين صورة متكاملة عن الأحداث المرتبطة بحرب غزة، من قبيل وعد بلفور (نوفمبر 1917) وحرب النكبة (ماي 1948) وحرب النكسة (يونيو 1967)، علاوة

انتقد البرنامج العديد من الصحفيين الأمريكيين والبريطانيين بسبب تجريد الوقائع المرتبطة بحرب غزة من سياقها التاريخي، بشكل أسهم في التضليل الإعلامي بشأن القضية الفلسطينية (يوتيوب).

على التواريخ المرتبطة بالمجازر المرتكبة من طرف الإسرائيليين في حق الفلسطينيين، وغير ذلك من التواريخ الدالة التي يمكن توظيفها في معرض استحضار السياق التاريخي للقضية.

السياق التاريخي وتحصين الموضوعية

ثمة مفارقة واضحة نجدها لدى الإعلام الغربي فيما يتعلق بتوظيف السياق التاريخي في المعالجة الإعلامية لحدث السابع من أكتوبر؛ ففي الوقت الذي عُرف فيه الإعلام الفرنسي على سبيل المثال بتوظيف المؤرخين للمعطيات التاريخية عند معالجة مجموعة من الملفات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، فإننا لا نكاد نجد هذه المقاربة حاضرة في المعالجة الإعلامية لحرب غزة؛ ذلك أن التركيز فقط وفي أفضل الأحوال على الوقائع الميدانية وتحليل الخطابات السياسية والبلاغات المرتبطة بحدث السابع من أكتوبر، في تجاهل تام للسياق التاريخي الذي أفرز هذه الأحداث. وهو ما عالجته بعض البرامج المنجزة على قناة الجزيرة الإنجليزية مثل برنامج: What US media is missing in Israel's war on Gaza...and why it matters ? (3) الذي انْتقِد فيه العديد من الصحفيين الأمريكيين والبريطانيين بسبب تجريد الوقائع المرتبطة بحرب غزة من سياقها التاريخي، بشكل أسهم في التضليل الإعلامي بشأن القضية الفلسطينية. وعلى غرار ذلك، كان لافتا للانتباه النقص الواضح لتوظيف السياق التاريخي كذلك في الإعلام العربي، الذي انجَرّ بدوره إلى المواكبة اليومية للأحداث تحت تأثير المحاذير التي يقتضيها الموقف الجديد من التطبيع. في الجهة المقابلة، كان الطرف الإسرائيلي أكثر استحضارا للسياق التاريخي، ولا سيما بتوظيف الخطاب الديني الذي يحيل على «الحقوق التاريخية» لليهود في أرض فلسطين، خصوصا من طرف المسؤولين الإسرائيليين؛ إذ كانت تحظى هذه الخطابات بتغطية إعلامية مكثفة في وسائل الإعلام، مما أسهم أيضا في تقديم صورة مغلوطة عن الأحداث وسياقاتها الصحيحة.

كان لافتا للانتباه النقص الواضح لتوظيف السياق التاريخي في الإعلام العربي، الذي انجَرّ إلى المواكبة اليومية للأحداث تحت تأثير المحاذير التي يقتضيها الموقف الجديد من التطبيع. في الجهة المقابلة، كان الطرف الإسرائيلي أكثر استحضارا للسياق التاريخي، ولا سيما بتوظيف الخطاب الديني الذي يحيل على «الحقوق التاريخية» لليهود في أرض فلسطين.

إن تغييب السياق التاريخي عن المواد الإعلامية المرتبطة بحدث السابع من أكتوبر قد يفضي إلى تبلور صورة ناقصة لدى الأجيال الحالية عن طبيعة الصراع (تصوير: مايا سميجكوفسكا - رويترز).

إن تغييب السياق التاريخي عن المواد الإعلامية المرتبطة بحدث السابع من أكتوبر قد يفضي إلى تبلور صورة ناقصة لدى الأجيال الحالية عن طبيعة القضية الفلسطينية؛ فالسياق التاريخي يكتسي أهمية أكبر عندما يتعلق الأمر بالقضايا «المعمرة» التي تستمر رغم اختلاف الأجيال. ومن شأن التركيز على حدث معين واعتباره منطلقا لبقية الأحداث الأخرى المرتبطة بالقضية الفلسطينية، أن يكسر العلاقة السببية بين الأحداث الممتدة في الزمن، التي تعطي مشروعية أكبر للمقاومة الفلسطينية وتُبيّن حجم الحيف الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على امتداد عقود طويلة، وهو كذلك يجرد الإعلام من الموضوعية والمهنية التي من المفترض أن يتحلى بهما، ويجعله في خدمة الأجندات السياسية عوض خدمته الأساسية المتمثلة في تكوين رأي عام واع بطبيعة القضايا المطروحة عليه.

المراجع

1) وليام يومانز، تفسير التحيزات في التغطية الإعلامية لحرب غزة، موقع dawnmena.

2) مجموعة باحثين، حرب غزة في وسائل الإعلام في الشرق الأوسط: كيف تُنسج السرديات الإعلامية حول فلسطين في المنطقة، موقع arab-reform

3) تقرير لقناة الجزيرة: https://www.youtube.com/watch ?v=loyptuBMHmo

تدقيق المعلومات ليس مجرد «موضة»

حسام الوكيل

روجت وسائل إعلام مختلفة رواية نيويورك تايمز والتلغراف حول اغتيال إسماعيل هنية دون التحقق منها. بعض قادة غرف الأخبار يعتقدون أنه بمجرد نسب المعلومات إلى مصادرها تنتهي المهمة.. هنا تبدأ مهمة مدققي الحقائق في حماية الوعي العام ومحاربة التضليل.

«تدقيق المعلومات قواعده جيدة وأخلاقية، ولكنها غير واقعية»، «منهجية التحقق من الأخبار مناسبة أكثر للصحافة في الغرب حيث تتوفر حرية تداول المعلومات ومصادرها، ولكن في المنطقة العربية هذا صعب»، «منهجية تدقيق المعلومات لا تتناسب مع بيئات النزاع التي نعيشها بالمنطقة»، «إذا التزمت بمنهجية تدقيق المعلومات لن أجد فرصة عمل؛ فكثير من مديري التحرير يبحثون عن الأخبار التي تحقق مشاهدات وربحا للمؤسسة»... إلخ.

هل سمعت أيا من تلك الانطباعات من قبل داخل غرف الأخبار أو في ورشات تدريبية ؟

لقد حالفني الحظ خلال 4 أشهر أن ألتقي نحو 200 صحفي وصحفية من 11 جنسية عربية، دربتهم على أساسيات تدقيق المعلومات ما قبل النشر وبعده ضمن ورشات مختبر تحقق الذي أطلقته الشبكة العربية لمدققي المعلومات بدعم من مبادرة أخبار غوغل.

زرت خلال تلك التدريبات 7 غرف أخبار لقنوات فضائية ومواقع إخبارية، تغطي جميعها مناطق نزاع، والتقيت عشرات الصحفيين المستقلين.

كان جزء من التدريب يتناول التحديات التي يواجهها الصحفيون بشكل يومي في محاربة المعلومات المضللة، ولكن ما لفت انتباهي أن 5 تحديات تطبيقية وإشكاليات مفاهيمية تكررت بين أغلب المتدربين من مختلف الجنسيات وتوجهات المؤسسات التي يعملون بها، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تعارض تحقيق السبق الخبري مع منهجية التحقق لأنها تحتاج إلى مزيد من الوقت والإجراءات.

2. عدم وجود مصادر كافية في بيئات النزاع ما يدفع المحررين لنشر أخبار غير مستندة إلى مصادر أصلية.

3. قناعة كثير من الصحفيين ومديري التحرير أن المسؤولية المهنية تنتهي عند نسب المعلومات إلى مصادرها حتى ولو كانت المصادر تطلق معلومات مضللة.

4. عدم القدرة على التحقق من بعض المعلومات المرتبطة بقضايا النزاع نظرًا لضعف الإمكانات المادية للمؤسسة.

5. السياسات التحريرية المنحازة التي تفرض على الصحفي تبني روايات غير دقيقة.

هل يتعارض السبق الصحفي مع منهجية تدقيق المعلومات؟

لطالما كان نقاشا مهما يسيطر على غرف الأخبار، أيهما أكثر أولوية، السبق أم الدقة؟ ولكن غرف الأخبار ذات المنهجيات المهنية الراسخة دائما ما تقدم الدقة على السبق الصحفي، نظرًا لفداحة الآثار السلبية للسبق الخبري الذي يحمل معلومات مضللة.

لم تكن رواية قطع «حماس» لرؤوس الأطفال سوى معلومة مضللة جرى تداولها بشكل سريع بين وسائل إعلام دولية حرصا على السبق الصحفي دون تحقق من مدى مصداقية المعلومة ومصدرها -مع افتراض حسن النية في نشر الرواية-، فكان أثرها بالغا في محاولة شرعنة حرب إبادة جماعية بحق ما يزيد عن مليوني فلسطيني بقطاع غزة قواعد تدقيق المعلومات لا تتعارض مطلقا مع السبق الصحفي، ولكنها تعمل على رفع المعايير التحريرية فيما يخص مصادر المعلومات؛ إذ يجب الحصول عليها من مصادرها الأولية أو الأصلية، وهو الشرط الأساس لعدها قابلة للنشر. وفي حال استحالة الحصول على المعلومة من مصدر أولي، يمكن اعتماد نشرها إذا استطاع المحرر أن يوثقها من مصدرين ثانويين مختلفين، على أن يتفق المصدران على الرواية بشكل كامل، وأن يكون المصدر الثانوي جديرا بالحصول على المعلومة من المصدر الأولي.

نجد هنا أن الإشكالية الحقيقية ليست في المنهجية، ولكن في كفاءة العاملين في غرف الأخبار، فكلما تمتع الصحفيون بغرفة الأخبار بقدرة عالية على التواصل مع المصادر لتوثيق المعلومات، كانت أقدر على تحقيق السبق الصحفي وفقًا للشروط المهنية السليمة.

لذلك، فإن منهجية تدقيق المعلومات فيما يخص الأخبار العاجلة لا تُكلف غرفة الأخبار وقتا إضافيا في كل مرة بشكل حقيقي، ولكنها تدفع مديري غرف الأخبار إلى رفع المعايير التحريرية في اختيار مصادر المعلومات، ورفع كفاءة فريق العمل وتنمية مصادر معلومات المؤسسة بشكل يضمن القدرة على الوصول إلى معلومات سليمة من مصادر أولية بشكل سريع، وهنا يظهر الفارق الحقيقي في الحرفية وقدرات غرف الأخبار على الحصول على معلومات وفقا لقواعد مهنية سليمة ومنضبطة.

غرف الأخبار ذات المنهجيات المهنية الراسخة دائما ما تقدم الدقة على السبق الصحفي، نظرًا لفداحة الآثار السلبية للسبق الخبري الذي يحمل معلومات مضللة (شترستوك).

من التحديات الكبرى لتدقيق المعلومات هو قناعة كثير من الصحفيين ومديري التحرير أن المسؤولية المهنية تنتهي عند نسب المعلومات إلى مصادرها حتى ولو كانت المصادر تطلق معلومات مضللة.

مناطق النزاع والكوارث وألغام التضليل

كثيرا ما يواجه الصحفيون إشكالية في توثيق المعلومات الميدانية في مناطق النزاع أو المناطق التي تعرضت لكوارث، ولا سيما إذا كانت المؤسسة تغطي قضية خارج نطاق عملها المعتاد، فتواجه كثيرا من التحديات مثل قلة مصادرها الميدانية، وعدم إلمام الصحفيين بالسياقات الجغرافية والسياسية للمنطقة، أو عدم فهمهم للغة أو اللهجة المحلية لمنطقة النزاع، وتنامي ظاهرة تداول الصور والفيديوهات المضللة أو القديمة عبر الشبكات الاجتماعية بحثا عن المشاهدات؛ لذلك يجد الصحفيون في غرف الأخبار أنفسهم في مهمة صعبة وسط أحداث تحتاج إلى سرعة فائقة في العمل.

ولكن قبل أن نفكر كيف يمكن أن نتغلب على تلك التحديات، يجب أولا أن نقف على الآثار السلبية لعدم تدقيق المعلومات في مناطق النزاع والكوارث، التي لا تقف عند حد فقدان القضية لمصداقيتها أمام العالم في حال تنامي تداول معلومات خاطئة بشأنها، أو حتى فقدان المؤسسة الإعلامية لمصداقيتها أمام الجمهور، بل إن الأسوأ أن المعلومات المضللة قد تضلل الجمهور داخل تلك المناطق بما يعرض حياتهم للخطر رئيس دائرة الاتصالات برئاسة الجمهورية بتركيا، فخر الدين ألتون، خرج يوم 11 فبراير/ شباط 2023، أي بعد 5 أيام من كارثة ما أطلق عليه زلزال قهرمان مرعش الذي أودى بحياة الآلاف في تركيا وسوريا، ليقول في تغريدات عبر حسابه على موقع إكس (تويتر سابقا)، إنه في ظل الكارثة التي شهدتها منطقة الزلزال، فإن هناك خطرا آخر يهدد حياة الإنسان يرافق عمليات الإنقاذ، وهو «المعلومات المضللة».

أوضح ألتون أنه خلال عمليات الإنقاذ انتشرت كذبة عن انفجار سد مائي في هاتاي، وأن المياه ستغمر المدينة؛ ما أدى إلى تعليق أنشطة البحث والإنقاذ لتكدس المواطنين الذين يحاولون إخلاء المدينة. وقد عمدت منصات إخبارية إلى نشر المعلومة من دون التحقق من دقتها فتسببت في وفاة أشخاص تحت الأنقاض لم يُنتشلوا بسبب تعطل عمليات الإنقاذ.

ينبغي أن ننظر إلى القضية من منظور آخر مختلف عن تحقيق المشاهدات، وتحقيق السبق، فكل ما يُكتب عن مناطق النزاع أو الكوارث قد يقتل إنسانا؛ لذلك فالعمل يستلزم استعدادات خاصة من غرف الأخبار والعاملين بها، منها الفهم الجيد لطبيعة المنطقة، وإذا لم يكن أي من الصحفيين داخل غرفة الأخبار على دراية بها، فيجب الاستعانة بمصادر خبيرة قبل التورط في نشر أي معلومة. يجب أيضا العمل على بناء خريطة مصادر متنوعة بحجم تنوع أطراف النزاع، وعدم التعامل مع الرواية الرسمية -رغم أهميتها- على أنها الرواية الوحيدة، كذلك يجب البحث دائما عن مصادر مستقلة تساعد على الترجيح بين روايات الأطراف المختلفة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد أو جهة واحدة.

كذلك فمن الضروري الاعتماد بشكل كبير على مراسلين ميدانيين من ذوي الخبرة، والمقارنة بين ما يصل من المصادر والمراسلين وما تنشره وكالات الأنباء الدولية ووسائل الإعلام المحلية في تلك المنطقة، وعدم الاكتفاء بشهود العيان الذين على الأغلب يعانون من كرب ما بعد الصدمة، أو قد يكون لهم انحيازات تجاه أطراف النزاع تؤثر على شهاداتهم -رغم الأهمية البالغة لروايات شهود العيان التي غالبا ما تسلط الضوء على نقاط أغفلها الجميع-.

ولا بد أيضا من الاستعانة بخبراء من لغات مختلفة أو لهجات محلية إذا كانت منطقة النزاع أو الكارثة تتطلب ذلك أيضًا من النقاط التي تغيب عن كثير من الصحفيين بغرف الأخبار أنهم مستهدفون من شبكات التضليل التي تنشأ مع كل قضية نزاع أو كارثة لإغراقهم بالأخبار الزائفة التي تحقق مصالحها.

الإشكالية الحقيقية ليست في المنهجية، ولكن في كفاءة العاملين في غرف الأخبار، فكلما تمتع الصحفيون بغرفة الأخبار بقدرة عالية على التواصل مع المصادر لتوثيق المعلومات، كانت أقدر على تحقيق السبق الصحفي وفقًا للشروط المهنية السليمة.

بناء على ذلك، يجب التحقق دائما من الصور والفيديوهات المتداولة بشأن تغطية مناطق النزاع والكوارث؛ إذ عادة ما يعاد ترويج صور ومقاطع قديمة لكوارث شبيهة عبر الشبكات الاجتماعية إما بغرض التضليل لتحقيق أهداف أحد الأطراف، أو بحثا عن جذب المشاهدات وتحقيق الأرباح، ومن ثَمّ أصبح من الضروري أن يُدرب الصحفيون بغرف الأخبار على استخدام أدوات البحث العكسي بشكل دائم للتأكد من أن الصور حديثة، ومن مكان الحادث، وأنه لم يُتلاعب بها بأي شكل ولم تُخلَّق بالذكاء الاصطناعي.

هذه الإجراءات لن تؤدي إلى إطالة الفترة الزمنية لنشر الأخبار العاجلة أو الحصرية، ولكنها ترفع من كفاءة عمل غرفة الأخبار ذاتها، وتضمن بشكل كبير أن الأخبار المنشورة خضعت لمنهجية سليمة في الرصد والتحقق والنشر. إلا أن النصيحة الذهبية لغرف الأخبار، ولا سيما التي تغطي مناطق النزاع والكوارث، هي تدريب الصحفيين على الأدوات ومصادر المعلومات المفتوحة (Open source intelligence)، وهي مجموعة كبيرة من الأدوات ومصادر المعلومات المتاحة للجميع، سواء أكانت إلكترونية أم ورقية، وكثير منها مجاني وجزء منها مدفوع.

يمكن للصحفيين الذين يجيدون استخدام مصادر المعلومات

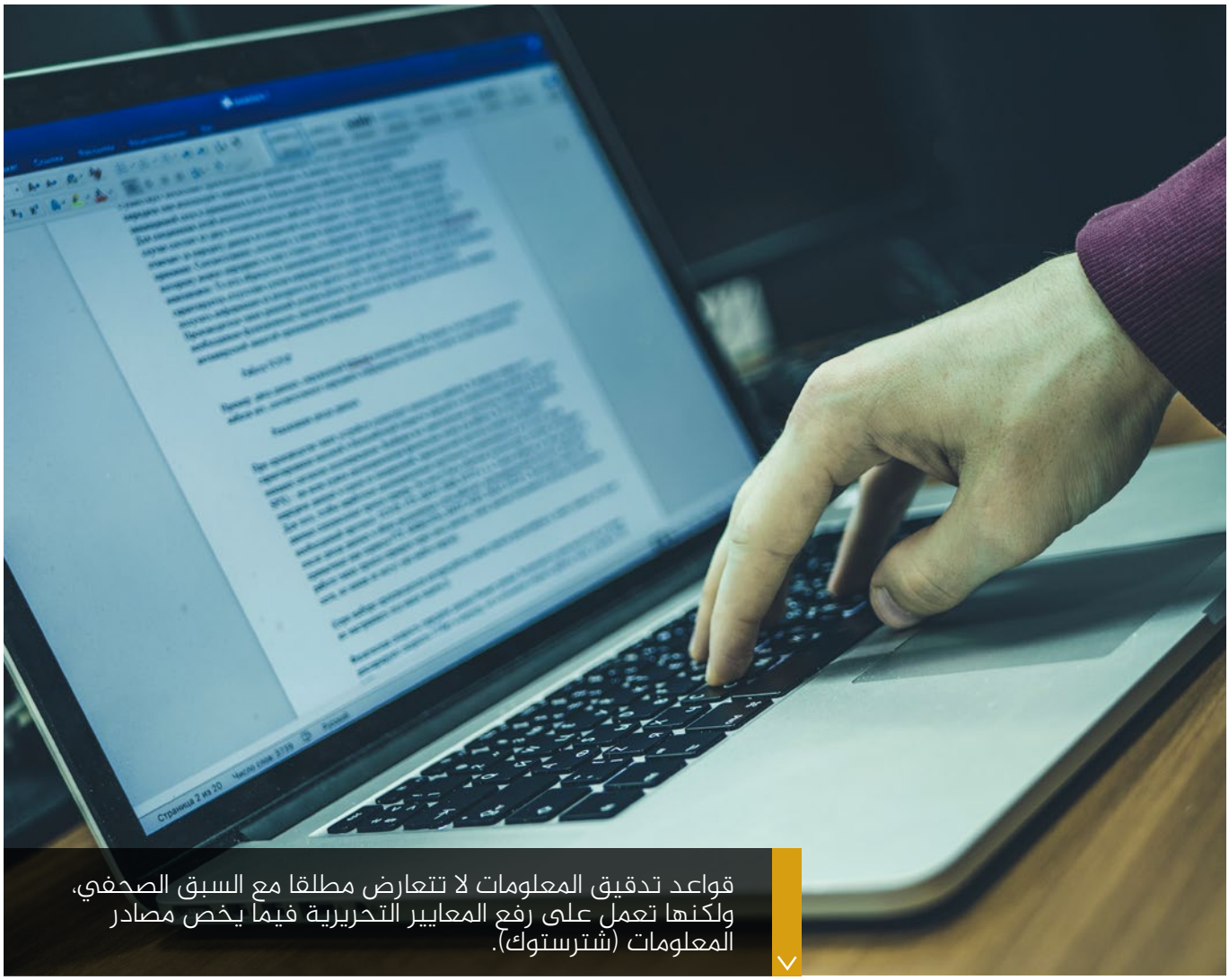

قواعد تدقيق المعلومات لا تتعارض مطلقا مع السبق الصحفي، ولكنها تعمل على رفع المعايير التحريرية فيما يخص مصادر المعلومات (شترستوك).

المفتوحة أن يقودوا عمليات النشر من خلال تتبع الخرائط والأقمار الصناعية لمناطق الكوارث والنزاعات، فضلا عن تتبع حركة الملاحة البرية والجوية والبحرية بأدوات عدة، بما في ذلك المركبات العسكرية.

لقد أصبح استخدام مصادر المعلومات المفتوحة الآن بغرف الأخبار أحد أهم وسائل تدقيق المعلومات، فضلا عن أنها قادرة على قيادة خط إنتاج إخباري مُحدث على مدار الساعة بشكل يتكامل مع عمل المراسلين الميدانيين لا تحتاج غرف الأخبار إلى تمويلات ضخمة كي تتمكن من استخدام أدوات ومصادر المعلومات المفتوحة، بل إلى خطة للتدريب، وتطوير لإستراتيجيات العمل والمعايير التحريرية، لرفع كفاءة العمل بشكل كامل.

لا تحتاج غرف الأخبار إلى تمويلات ضخمة كي تتمكن من استخدام أدوات ومصادر المعلومات المفتوحة، بل إلى خطة للتدريب، وتطوير لإستراتيجيات العمل والمعايير التحريرية، لرفع كفاءة العمل بشكل كامل.

ويمكن للصحفيين في المنطقة العربية الاستفادة من خدمة شات بوت[MA1] للشبكة العربية لمدققي المعلومات، وهي خدمة مجانية تقدمها الشبكة للصحفيين والجمهور، ما عليك إلا أن ترسل لهم رابط الادعاء أو نص الخبر الذي ترغب في التحقق منه، وتوفر الشبكة عددا من مدققي المعلومات المحترفين للمساعدة على التحقق من تلك الادعاءات.

ناقل الكفر «كافر»

جميعنا نعلم أن حكم ناقل الكفر في الشريعة الإسلامية ليس بكافر ما دام أنه لا يعتقد فيه، ولكن في الصحافة فإن ناقل المعلومات المضللة مضلل.

هذه إحدى الإشكاليات المفاهيمية التي تكررت بين عدد كبير من المتدربين؛ إذ تسود قناعة لدى عدد من الصحفيين أنه إذا نقل تصريحا على لسان مسؤول أو سياسي، وكان التصريح منطويا على معلومات مضللة، فإن المسؤولية المهنية للصحفي تتوقف عند إخبار الجمهور بمصدر المعلومة ونقلها على لسانه، ويترك للجمهور سلطة الحكم عليها.

إنها إحدى المغالطات التي تطعن في نزاهة العمل الصحفي، وفي أحد أهم الأدوار الرئيسية للصحافة؛ فالصحفي لا يتوقف عند نقل المعلومة، ولكنه مسؤول عن حماية الوعي العام، ومساءلة السلطة والسياسيين؛ لذلك فإن الصحفي يتحمل مسؤولية المعلومات المضللة التي ينقلها للجمهور. وإذا كانت المعلومات التي يطلقها المسؤولون أو السياسيون أو أصحاب المصالح «مضللة»، وجب على الصحفي أن ينقلها للجمهور على لسان مصدرها الأصلي، ولكن مرفقة بأدلة تكشف مدى دقتها؛ فعملنا نحن الصحفيين لا يقتصر على النقل، ولكننا نحاكم النصوص والمعلومات، ونعمل على تدقيقها لنقدم حقائق واضحة لا لبس فيها للجمهور. على سبيل المثال، إذا صرح أحد المسؤولين خلال خطاب انتخابي بمعلومات عن إنجازاته، تتسابق غرف الأخبار في نقل خطابه للجمهور، ولكن فقط غرف الأخبار المهنية هي التي تحاكم خطابه، وتخضعه لعملية تدقيق، لتنوير الجمهور.

بيد أن الصحفيين يصطدمون بعقبة السياسات التحريرية، التي يغلب على بعضها الانحياز لصالح طرف معين، فيرحب بعض مديري غرف الأخبار بتدقيق المعلومات الصادرة عن جهات دون أخرى، لتصبح عمليات تدقيق المعلومات انتقائية، وهو ما يطعن في نزاهة تلك المؤسسات بالأساس، لكن ذلك لا يمنع من تدقيق المعلومات أبدا.

مديرو غرف الأخبار لا يبحثون فقط عن الصحفيين المتوافقين مع السياسة التحريرية، ولكنهم يبحثون أيضا عن الصحفي المحترف الذي وإن تمسك بمبادئه المهنية ضد انحيازات المؤسسة، فإنه في كثير من الأحيان يكون هو جرس الإنذار الذي يحمي المؤسسة من التورط في نشر مواد مضللة أو منحازة دون تدقيق فتسوء سمعتها وتفقد مصداقيتها لدى جمهورها.

مديرو غرف الأخبار لا يبحثون فقط عن الصحفيين المتوافقين مع السياسة التحريرية، ولكنهم يبحثون أيضا عن الصحفي المحترف الذي وإن تمسك بمبادئه المهنية ضد انحيازات المؤسسة (شترستوك).

«أن تعيش لتروي قصتي»

لينا شنك

هل تكفي أرقام الضحايا ومتابعة أخبار قصف المدنيين والتطورات العسكرية لإحداث التأثير والتعاطف؟ ماذا نعني بالقصة الإنسانية خاصة في سياق حرب الإبادة الجماعية في فلسطين؟ وهل يجوز من الناحية المهنية والأخلاقية توظيف مفهوم «الأنسنة»؟

في قصيدته الأخيرة، كتب الدكتور الشهيد رفعت العرعير قائلا «إذا كان لا بد أن أموت فلا بد أن تعيش لتروي قصتي». كانت هذه وصيته التي تشابهت مع وصايا كثيرين من أهالي قطاع غزة، الذين طالبوا العالم بألا يعاملهم بوصفهم أرقاما فقط، وأن ينظر إليهم بوصفهم أفرادا كانوا يحلمون ويخططون لحياة طبيعية لم يشأ لها الاحتلال أن تستمر وقد برزت في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، المستمرة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الفائت، محاولات كثيرة من قبل صحفيين لـ «أنسنة» قصص الشهداء والأحياء على حد سواء، ومن هؤلاء الصحفي يوسف فارس، الذي يراسل العديد من وسائل الإعلام لتغطية الحرب على القطاع، ولكنه يُخصّص المنشورات على صفحاته الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي لنوع آخر من المحتوى.

يجد المتصفح لصفحاته الصور التي أُخذت في سياقات إنسانية متعددة، ليست دموية بالضرورة، ولكنها تشهد على ما يحدث بعد الدموية وأثر الحرب على أدق تفاصيل حياة الناس. نجده يوثق إرادة البقاء في مخيم جباليا الذي دمره العدوان الإسرائيلي تارة، ويحتفي بأول صلاة جمعة وسط كل الخراب، ونجده يمازح شخصا ما بشأن طول لحيته التي منعته الحرب من حلقها منذ شهور طويلة تارة أخرى.

يؤمن فارس بأهمية القصة الإنسانية التي يعدُّها «بطلة العمل الصحفي»، والتي قد تعلق بالذاكرة متجاوزة في أثرها الآلاف من الأخبار التي تركز على الأعداد حصرا. وفي حديثه المكتوب مع «مجلة الصحافة»، يشرح فارس بأنه مضطر، في عمله مع القنوات والصحف التي يتعاون معها، للالتزام بـ «بالخط التحريري الذي لا يعطيني مساحة لاستعراض ما شعرت به، ما أحسست به تجاه الأهل الذين أنتمي إليهم».

من هنا، فإن مساحته البديلة هي تلك التي يجدها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتتيح له الخلط بين الكتابة التي تستند إلى المعلومات والأحداث الحقيقية وتلك التي تُعبّر عن المشاعر المتبادلة بينه وبين بطل القصة.

يعترف فارس بأنه لم يكتب عن أي إنسان إلا بعدما تشاطرا الهمّ ذاته؛ فهو بحسب تعريفه لنفسه: «صحفي فلسطيني من مخيم جباليا، يعايش كل ما يعيشه الناس، يتحدثون عن الفقد، أنا فقدت 17 شهيدا عزيزا من أفراد عائلتي المقربين، يتحدثون عن هدم المنزل، هُدم منزلي ومنزل عائلتي، يتحدثون عن الجوع، جعت معهم». بسبب كل هذه القواسم المشتركة بينه وبين أبطال قصصه، يرى فارس أن الكتابة تُصبح أسهل، لأنه قادر على التعبير عمّا عايشوه بصدق.

كما يُدرك فارس أن هناك من يظن بأن هذه المشاعر، إن ظهرت للعلن، قد «تقدح في موضوعية الصحفي ومهنيته»، ولكنه مؤمن بأهميتها لأنه

الدكتور الشهيد رفعت العرعير صاحب الاقتباس «إذا كان لا بد أن أموت فلا بد أن تعيش لتروي قصتي» (إكس).

يراهن على «الشعور البشري المتجدد، الذي هو بخلاف الحواس، لا يعتاد مشهدا أو صوتا، ولا سيما أننا في حالة حرب أورثتنا عددا هائلا من القصص التي تتكرر فيها الضحية والجزار، البداية والخاتمة، وهنا، تصبح التفاصيل والانطباعات المتبادلة، هي عمود القصة ولبها». ويلفت فارس إلى أنه كان ينشر القصص المستوحاة ممّا كان يشهده في يومه، ومن ثم أصبح زملاؤه يقترحون عليه قصصا جديدة تستحق أن يسلط الضوء عليها إلى أن بدأ الناس، أصحاب القصص أنفسهم، الذين «هم بحاجة إلى أن يحمل أحد معهم هول مصابهم الأليم»، بحسب تعبيره، يتواصلون معه طالبين منه كتابة حكاياتهم.

في هذه الحرب أيضا، نشطت منصة «إنسان»، التي أنشئت في عام 2023، بغاية التركيز على قصص البشر، التي ترى مؤسستُها الإعلامية الفلسطينية إسراء المدلل أنها أهم من صورة «ألف صاروخ». وُلدت هذه المنصة قبل عام واحد فقط، ولكنها فكرة كانت تراود المدلل منذ زمنٍ بعيد، وبالتحديد منذ أن كانتْ تغطي العدوان الإسرائيلي الأول على قطاع غزة في عام 2008.

وكانت تدرك قصور الإعلام عن تناول قصص الناس بالشكل الكافي. ترى المدلل أن هدف المنصة هو نشر الوعي عن طريق قصص الناس العاديين، الذين تتعامل معهم «على أنهم آخر من تبقى، آخر من نجا، آخر من شاهد، آخر من استمع»، وتترجم قصصهم إلى اللغة الإنجليزية حتى لا يكون القائمون على المنصة كمن يخاطب نفسه فقط.

تعُدّ المدلل التفاصيل الإنسانية مهمة، وتقول في حديثها مع المجلة، إن قصة لسيدة تعترف بأنها خائفة من القصف، ولكنها عاجزة عن التعبير عن هذا الخوف لتظل مصدر أمان لأطفالها، ومن ثم تنفجر من البكاء بعد أن يخلدوا إلى النوم، قد تكون من أدق الأوصاف لما يحدث.

وتسرد مؤسسة المنصة أمثلة كثيرة عن قصص كان من المهم أن تخرج إلى العلن، ولكن أبطالها فضلوا الصمت، ومنها قصص الفتيات اللواتي شعرن بـ»الذل» بعد أن عجزن

عن توفير حاجاتهن النسائية في فترة الحيض، ولكنهن رفضن الحديث للإعلام على الرغم من أن هذا الحديث كان من الممكن أن يُستخدم برأيها أداةَ ضغط لضمان شمول المساعدات لهذه الحاجات النسائية.

يجد المتصفح لصفحات فارس الصور التي أُخذت في سياقات إنسانية متعددة، ليست دموية بالضرورة، ولكنها تشهد على ما يحدث بعد الدموية وأثر الحرب على أدق تفاصيل حياة الناس. نجده يوثق إرادة البقاء في مخيم جباليا الذي دمره العدوان الإسرائيلي تارة، ويحتفي بأول صلاة جمعة وسط كل الخراب.

في تعليقها على تغطية الإعلام للصراعات طويلة المدى، ترى أستاذة الإعلام في الجامعة الأمريكية في الشارقة الدكتورة عبير النجار أن «معظم القصص، بغض النظر عن قسوتها، تذهب طي النسيان في زحمة تغطيات الحدث اليومي، وهذا جزء مهم وأساسي لتفسير القصور الجوهري والبنيوي للإعلام في التعاطي البنّاء مع الصراعات والقضايا». وتلفت النجار إلى أن كلمة «الأنسنة» في الأساس تُشير إلى «القاع الجديد» الذي وصلنا إليه؛ ذلك لأن الكلمة في اللغة تُستخدم، وفق رؤيتها، مع الجماد، أي مع ما لا ينتمي إلى البشر، ومن هنا فإن مجرد استخدامنا للكلمة يؤكد أن الإنسان «صار بالنسبة لنا شيئا ونريد إعادته للحياة واعادة توصيف الإنسانية له». وترى النجار أن «الصحفي ليس بحاجة إلى أنسنة أي شخص إلا إذا كان المجتمع لا يراه إنسانا بالأساس، ولكنه لربما أصبح بحاجة إلى هذه المقاربة اليوم بسبب تسييس الفروقات المبنية على العرق والدين واللغة ولون البشرة، بسبب سنوات وعقود طويلة من الانحيازات وتفوق العرق الأبيض».

لا تخفي النجار أن لديها تحفظاتها على القصص الإنسانية بشكل عام، ولعل أبرزها هو غياب السياقين السياسي والحقوقي في بعضها، ما يجعلها تفقد شيئا من قيمتها. على سبيل المثال، لا يكفي أن يقول الصحفي، وفقا للنجار، إن عددا من السكان يعانون من الجوع؛ لأن ذلك قد يشبه مجاعات حدثت في أماكن أخرى، بينما الأصح أن توضع المعلومة في سياقها، ويُوضّح أن هذه المجاعة من «صنع البشر». وهذا ينسحب على قصة أخرى استوقفت النجار، وهي قصة إنسانية لطالبة ثانوية عامة تُحضّر للامتحانات في الخيمة بعد أن أصبحت مَسكنا لها، وتقول: «القصة مش قصة بنت ضاعت عليها سنة بالتوجيهي، القصة قصة أجيال كاملة ضاعت عليها سنوات من عمرها وهي خارج إطار التعليم، ما يولد الإحباط وانغلاق الآفاق أمامها». ومن هنا، فإن القصص الإنسانية ليست إشكالية بحد ذاتها، ولكن الإشكالية تكمن في السؤال التالي برأيها: «إلى أي حد تسمح هذه القصة للصحفي برواية «القصة الأكبر»، بأن يقدم شيئا يلقي الضوء على القضية الأكبر التي يحاول تقديمها من خلال قصة الفرد الواحد؟».

هذا السياق بالغ الأهمية بالنسبة لإسراء المدلل، التي تخبرنا أنها توصي المحررين بكتابة «المعلومات البديهية لنا ولكنها ضرورية للغرب، الذي لا يعرف غزة وجغرافيتها وتفاصيلها. ومن هنا، فإن المنصة تحرص على ذكر مساحة قطاع غزة، وكثافته السكانية، وعدد مخيماته، والمعابر التي تدخل منها البضائع للقطاع وعدد أيام عملها في السنة، أملا في أن تشكل هذه المعلومات لدى المتلقي صورة واضحة عن فداحة الجريمة المرتكبة بحق أهالي القطاع».

أخلاقيات القصة الإنسانية في سياق الحرب

بينما يسعى الصحفي إلى نقل الحقيقة عن طريق قصص الأفراد، ثمة معايير أخلاقية عامة يتعيّن عليه الالتزام بها. تُبرز النجار في هذا السياق أهميةَ احترام كرامة الأفراد وخصوصيتهم، وإخفاء الوجه إذا كان الوضع الإنساني للأفراد يستدعي ذلك، والحرص على التقليل من المعلومات التي يمكن أن تكشف هوية الشخص في حال رغب في إخفاء هويته. كذلك تُذكّر بأن الأطفال لهم خصوصية مختلفة، نظرًا لعدم امتلاكهم لـ «الإرادة القانونية»، ولأن أهم معيار هو وضع «مصلحة الإنسان الذي نغطي قصته قبل مصلحة المؤسسة وقبل مصلحتنا الشخصية».

ترى المدلل أن هدف المنصة هو نشر الوعي عن طريق قصص الناس العاديين، الذين تتعامل معهم «على أنهم آخر من تبقى، آخر من نجا، آخر من شاهد، آخر من استمع»، وتترجم قصصهم إلى اللغة الإنجليزية حتى لا يكون القائمون على المنصة كمن يخاطب نفسه فقط.

تعي النجار أن «المذبحة» التي تجري في غزة تفرض تحديات كثيرة على الصحفيين الذين يفترض فيهم مراعاة هذه الأخلاقيات ويجدون أنفسهم واقعين تحت ضغوطات كبيرة؛ لذلك تؤمن أن ما يجب أن يحدث هو الموازنة واتباع مبدأ «درء المفاسد وجلب المنافع»، بمعنى أن يفكر الصحفي بالمنفعة العامة من نشر القصة دون أن يغفل مصلحة الإنسان صاحب هذه القصة، وأن يضع كرامته وحقه في الخصوصية قبل ضغط «المواعيد النهائية للتسليم والنشر والإعجابات وكل الاعتبارات الأخرى». في غزة حاليا، هناك سياق استثنائي بالفعل، بحسب النجار، ولكن مجرد انتهاك العدو لكرامة الناس ورغبة الصحفيين في الدفاع عن قضية وطنية لا يعطيهم المبرر ليكونوا سببًا في تفاقم المأساة، بحيث تنشر صور تبث على كل شاشات العالم، وتؤثر على أصحابها في المستقبل، بل «يجب أن تظل لدينا هذه الحساسية تجاه الكرامة الإنسانية كيفما كان الوضع استثنائيا».

بالعودة إلى الميدان، فإن ما قالته النجار ليس بعيدا عن أذهان كل من فارس والمدلل، اللذين يقران بمواجهة العديد من الأسئلة الأخلاقية في عملهما. بحسب تجربة يوسف فإن «ضيوف القصص وأبطالها يعطونك تفويضا أخلاقيا في نقل قصصهم»، ويرى فارس أن هذا التفويض هو أكبر عبء أخلاقي»، ما دعاه إلى إعادة التفكير فيما يكتب بشكل شخصي تحديدا؛ إذ يقدِّم الناس أحيانا «تفاصيل مهمة بعيدا عن الكاميرا والتوثيق، في كثير من الأحيان، تتجاوز أهميتها ووقعها كل ما سجلته، وهنا يبدأ الصراع؛ إذ إن كثيرا من القصص أعرضها على أصحابها قبل نشرها، وبعضها أحجم عن نشرها في صفحاتي كليا لأنني عجزت عن التواصل مجددا مع أبطالها لأنال موافقتهم».

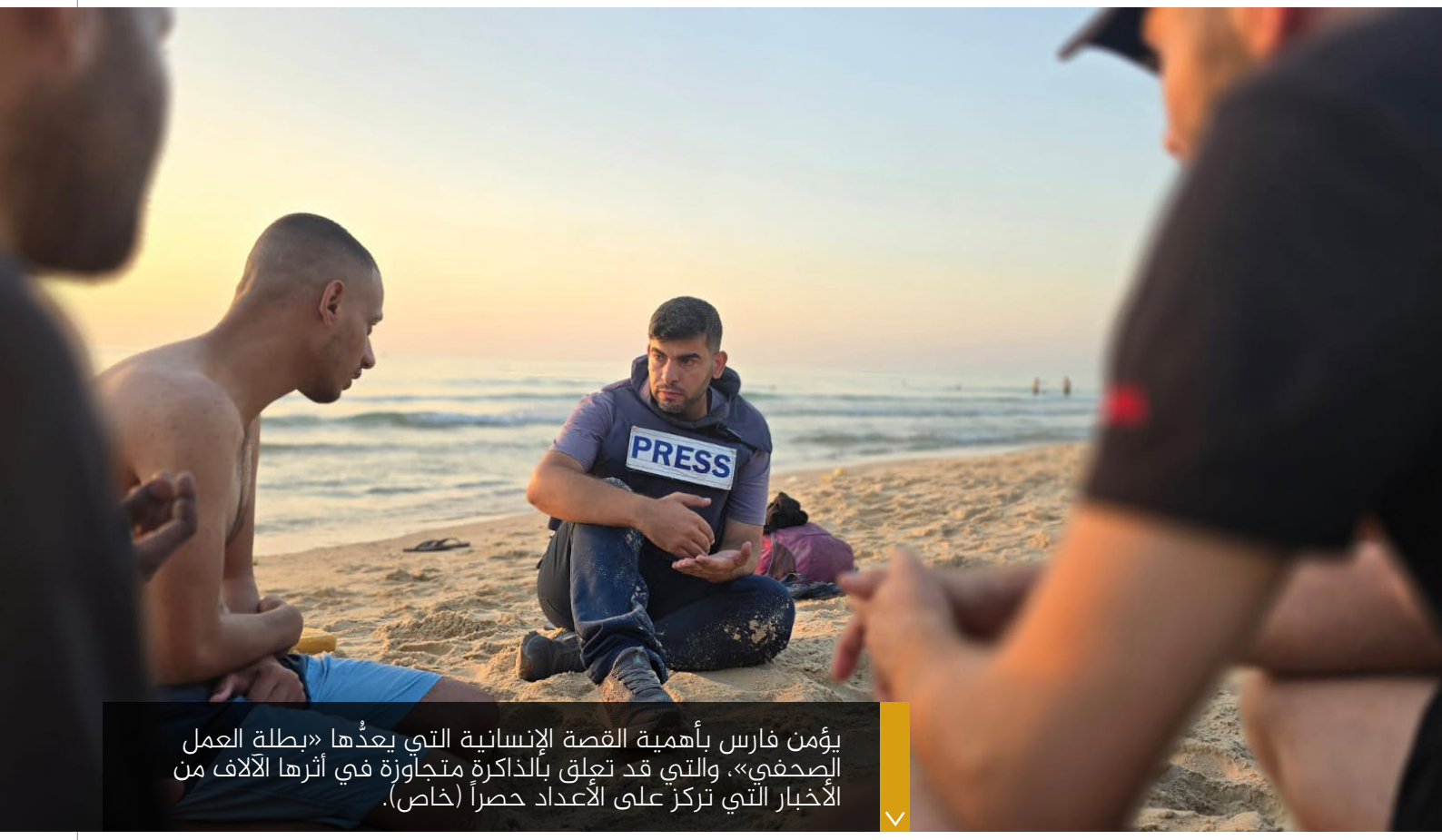

يؤمن فارس بأهمية القصة الإنسانية التي يعدُّها «بطلة العمل الصحفي»، والتي قد تعلق بالذاكرة متجاوزة في أثرها الآلاف من الأخبار التي تركز على الأعداد حصراً (خاص).

الصحفي ليس بحاجة إلى أنسنة أي شخص إلا إذا كان المجتمع لا يراه إنسانا بالأساس، ولكنه لربما أصبح بحاجة إلى هذه المقاربة اليوم بسبب تسييس الفروقات المبنية على العرق والدين واللغة ولون البشرة، بسبب سنوات وعقود طويلة من الانحيازات وتفوق العرق الأبيض.

حتى في حالة الحرب المستمرة، يفكر فارس في أثر هذه القصص على أصحابها بعد النشر، ويروي لنا أنه نشر قصة لشاب جامعي اضطرته ظروف الحرب إلى البحث عن الأكل بطريقة ربما يعدها بعض الأشخاص مهينة بالنظر إلى مستواه الاجتماعي. على الرغم من أن الشاب كان موافقا على نشر قصته، بل وسُعد بها بعد النشر، فإن أحد أفراد عائلته كان له رأي آخر، وعاتب فارس الذي تفهم هذا الشعور واحتواه. يقول إنه حاور هذا الشخص وشاركه تجارب مشابهة لأفراد من عائلته لا يقل مستواهم الاجتماعي عن الشاب المذكور في القصة، فهذا «حالنا وواقعنا الذي لا نستطيع القفز عنه، وإن ما نعيشه لا ينتقص من قيمتنا ومكانتنا؛ لأن البلاء لا يتفاضل فيه أحد عن الآخر»، لينجح في النهاية في امتصاص العتب وتجاوزه.

من جهتها، تسرد المدلل هي الأخرى جملة من التحديات الأخلاقية التي تواجه الفريق؛ فهم أيضا حريصون على احترام خصوصية الأفراد الجسدية، فلا ينشرون الصور التي تُظهر أماكن حساسة من أجسادهم أو الصور التي تظهر فيها نساء يعرفون أنهن محجبات بلا حجاب، وما إلى ذلك من اعتبارات يجب أخذها في الحسبان. كذلك ترى المدلل أن «هناك أسئلة محظورة عند التعامل مع الأطفال، مثل سؤال «شو شعورك» (ما هو شعورك؟)، أو الأسئلة التي تحاول تذكيرهم بما شهدوه واستحضار الأحداث مرة أخرى، لما في ذلك من أذى نفسي على الطفل، وهو أمر تعلمته بالتجربة والخطأ، وأحرص اليوم على إيصاله للعاملين في المنصة لكي يلتزموا به».

تريد منصة «إنسان» نشر الوعي بشأن ما يحدث، ولكنها تواجه مواقف شائكة يكون من المهم تذكير الصحفيين القائمين على المنصة بعدم «التلقين» فيها. تروي لنا المدلل أن المنصة استطاعت الوصول إلى قصة مهمة لطفلة مصابة نُقلت من إحدى مناطق القطاع إلى مدينة غزة، حيث تعرضت الطفلة هناك لتدخل طبي سبّب لها ألما جسديا ونفسيا كبيرا. في أثناء التصوير، ظلت الطفلة تردد أنها تكره غزة، التي عدتها مصدر ذلك الألم كله. واجهت المدلل سؤالا أخلاقيا مهما هنا، ومن ثم اختارت إرجاء النشر إلى حين

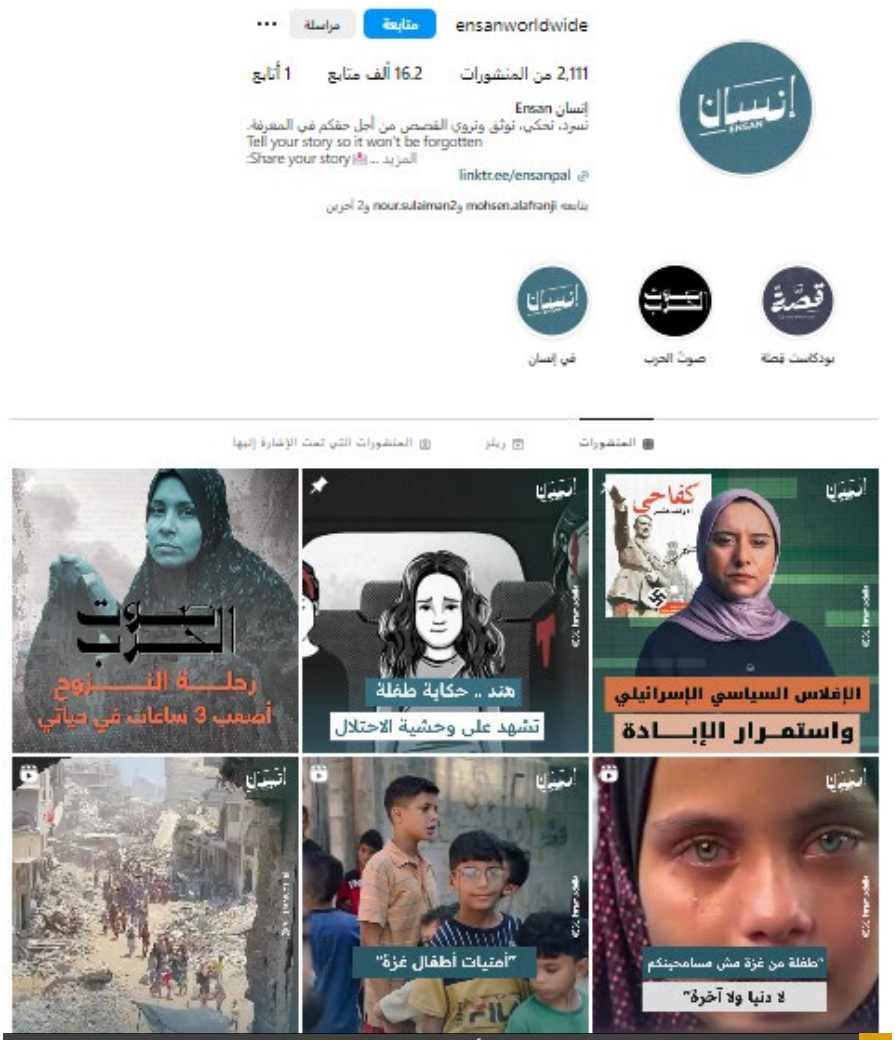

نشطت منصة «إنسان»، التي أنشئت في عام 2023، بغاية التركيز على القصص. وهي فكرة تراود مؤسستها إسراء المدلل منذ أن كانت تغطي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008. وكانت تدرك قصور الإعلام عن تناول قصص الناس بالشكل الكافي (إنستغرام).

استعادة الطفلة لتوازنها وقدرتها على التفريق «بين المكان الذي أوجعها، والقاتل الذي تسبب لها بهذا الوجع». على المنوال نفسه، يواجه الصحفيون مواقف يضطرون فيها إلى التفكير في إطفاء الكاميرا أو إبقائها شاهدة على الحدث. بحسب المدلل، قد يبكي أصحاب القصة ويختار الصحفي أن يسجل هذا البكاء، ولكن في بعض الأحيان، قد يكون من الأسلم المغادرة. تسرد المدلل أن المنصة كانت تعمل على قصة فتاة أحرق جسدها بالكامل، ولم تكُن قادرة على الحديث، كذلك فإن المصور المكلف بتغطية القصة وجد صعوبة في البقاء حولها. كتبت المنصة في وصف هذه القصة: «لم نستطع إكمال هذه القصة وتصويرها»، وتشرح أن «وجود الصحفي وقتئذ كان بالإمكان أن يؤذيها أكثر ويلقي عليها ضغطا أكبر، وفي الوقت نفسه كان ضروريا أن نصور معها، وفي النهاية عدَدْنا الثلاثين ثانية التي سجلناها قصة».

القصص الإنسانية ليست إشكالية بحد ذاتها، ولكن الإشكالية تكمن في السؤال التالي، «إلى أي حد تسمح هذه القصة للصحفي بأن يقدم شيئا يلقي الضوء على القضية الأكبر التي يحاول تقديمها من خلال قصة الفرد الواحد؟» (تصوير: عبدالله العطار - رويترز).

نشرت القصص الإنسانية، ماذا بعد؟

برأي يوسف فارس، فإن ما يميز بين قصة وأخرى «هو طريقة العرض، وصدقية المضمون، وأيضا، قدرة صاحب القصة على التعبير»؛ إذ يرى أن قصصا مثل قصة هند الخضري، الطفلة التي ظلت محاصرة في سيارة عائلتها، وصاحب تعبير «روح الروح»، وأم «الطفل يوسف صاحب الشعر الكيرلي»، هي قصص «صنعها أبطالها بذاتهم، ولم يتقاسم الصحفي البطولة مع أصحابها، القصة التي لا يزاحم فيها الصحفي أبطالها هي أنجح القصص وأصدقها وأكثر تداولا». ويختم فارس بالقول: «عندما يغرق الناس مع التفاصيل فقط، ويعيشون الأحداث، هذا هو النجاح المطلق في عرض القصة»

تعترف المدلل أيضا بأن هناك من أحدث خبر استشهاده ضجة أكبر من استشهاد غيره، مثل الدكتور الشهيد رفعت العرعير، الذي اشتهر بسبب كتاباته وقصائده الإنسانية، ولكونه أول من أطلق حملة «نحن لسنا أرقاما». كذلك فإن هناك جانبا آخر يتعلق بأمور تقنية، مثل طول القصة؛ إذ تلاحظ المنصة أن «الريلز» أي الفيديوهات القصيرة تُحدث تفاعلا كبيرا بين الجمهور، لأنهم، حتى وسط كل ما يجري، يريدون شيئا قصيرا وسريعا، يجيب عن الأسئلة الأساسية ولا «يحير المتلقي».

بيد أن السؤال الأهم هو مدى نجاح هذه القصص في رفع الوعي وتحريك ضمائر العالم لوقف الحرب، كما يتمنى بعض من ينشرها. تقول النجار إن «التعاطف العالمي الموجود لديه علاقة بحجم الدمار والصور التي تنشر، ولا يقتصر الأمر على جهود الأنسنة فقط». لا تقلل النجار من هذه الجهود، ولكنها تدعو إلى الموازنة بين التفاصيل الإنسانية والقضية العامة الأوسع لكي تكون «تغطية إنسانية بناءة»؛ ذلك لأن وظيفة الصحفي أن «يعلم الناس ويثير الأسئلة في رأسها». هل نعزو هذا التضامن العالمي إلى فداحة الجريمة أم إلى أنسنة القضية؟ وفقًا لرأي النجار، لا يزال البحث جاريا عن الإجابة.

قصة هند الخضري، الطفلة التي ظلت محاصرة في سيارة عائلتها، وصاحب تعبير «روح الروح»، وأم «الطفل يوسف صاحب الشعر الكيرلي»، هي قصص «صنعها أبطالها بذاتهم، ولم يتقاسم الصحفي البطولة مع أصحابها، القصة التي لا يزاحم فيها الصحفي أبطالها هي أنجح القصص وأصدقها وأكثر تداولا.

محمد الصواف.. الفيلم كتأريخ للإبادة

هديل عطا الله

دون هاجس البحث عن الجوائز، يواصل محمد الصواف، توثيق جرائم الاحتلال بأفلام تسجيلية تستلهم واقع الإبادة ولا تتعالى عليه. «كل شخص يصلح أن يكون قصة»، عبارة تؤطر رؤية الصواف وفريق العمل من أجل إنجاز أفلام تتذكر الحرب ولو بعدة مئة عام.

لم تنتهِ أحلام محمد الصواف فحسب، بل يشعر أن حياته كلها انتهت كل جميل انطفأ، بعد أن قُتلت عائلته في مجزرة كاملة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الفائت في مدينة غزة، استشهد فيها والداه وإخوته وبعض أطفالهم.

مع كل المآسي التي عاشها في هذه الحرب، والتي لم تتضح لها نهاية بعد، يستمر المخرج الشاب محمد الصواف -الذي لم يسلم من إصابة بالغة- في العمل مع فريقه رغم تدمير الاحتلال مقر شركته.

يقول الصواف: «فقدنا جزءا كبيرا من معداتنا وأجهزتنا، لكن في إطار الإجراء الاحترازي، وكعادتنا في كل عدوان، نحتفظ ببعض الكاميرات والمعدات الخفيفة خارج الشركة، وهكذا استأنفنا عملنا من شقتي في منزلنا بغرب غزة، ثم لما نزحنا استعنّا ببعض مكاتب الأصدقاء، وفي النهاية كانت مقراتنا هي سياراتنا، لم يتخلَّ أحد من الفريق عن استكمال مهمته رغم كل الظروف».

قصص في كل مكان

في الحروب السابقة، انخرط فريق المؤسسة في التوثيق والمتابعة، وإنجاز أفلام تقرب صورة ما يحدث، لكن هل فرضت ظروف الحرب الحالية خطة مختلفة؟

يحكي محمد لـ«مجلة الصحافة»: «هذه المرة اتبعنا أسلوبا مختلفا في صناعة أفلامنا؛ لا نملك ترف الإعداد لفيلم وما تتطلبه مرحلة «قبل الإنتاج» من إعداد وسيناريو، كل هذا أصبح يَتِم في الميدان؛ كنا نبدأ مع الصباح الباكر وننتهي في الليل بسبب خطورة التحرك، اتفقنا أن أفلامنا ستُقدّم كما هي، مادة خام مع بعض التهذيب لتصلح للعرض؛ لا تحتاج إلى إضافات وحبكات، فما يجري على الأرض أكبر. يسوقنا تطور القصة مع الأحداث المتسارعة، دائما همنا أن نقدم مواد أعمق من مادة الأخبار والتقارير السريعة، أن نصنع أفلاما تبقى وتؤثر وتسهم في إثارة النقاش ورفع الوعي والتأثير».

تتوالى الأحداث تباعا، بينما يستمر الصواف في سردها: «حدثت الفاجعة الأكبر بقصف منزل العائلة، واستشهاد نحو 47 من عائلتي وأقاربي، وأُصبت إصابة بالغة أقعدتني عن أي حركة نحو ثمانية أسابيع. في تلك الأسابيع رأيت أهوالا لم

أتخيل أن من الممكن أن أطيقها؛ ففي الأول من ديسمبر/ كانون الأول استشهد إخوتي مروان ومنتصر في استهداف مباشر، ومعهما ابن عمي محمد فؤاد، الممرض الذي تطوع لرعايتي طوال إصابتي، واثنان من الجيران وعدد كبير ممن تبقى من عائلتي. وبعد ذلك بأربعة أيام، هربنا تحت قصف الدبابات، وأنا هربت محمولا نحو شارع الجلاء غرب غزة، لنجد أنفسنا في منزل بعد ساعات محاصرين بين الدبابات والجنود الإسرائيليين».

قضى محمد تلك الفترة متعبا جدا، مقعدا، يحتاج إلى المساعدة في كل شيء، وحتى لا يستطيع قضاء حاجته بنفسه، ثم في آخر الأيام قُصفت الشقة بقذيفة دبابة، وأصيب بعض من كان معه محاصرا بإصابات طفيفة.

ويصف الصواف هذه المرحلة: «كانت من أصعب أيام حياتي، انقطعت عن العالم تقريبا 18 يوما، كنا تقريبا نحو 18 شخصا وطفلة رضيعة، ظن الأقارب أننا استشهدنا، وأصبحنا على يقين أننا مُدركون، إما سيُكشف وجودنا في المنزل فنقصف أو نعدم، وإما أن تأتينا قذيفة من جملة القذائف التي تطلق حولنا فتحرق وتدمر، أصبح همّنا من سيعرف بموتنا، نريد أن نُدفن بكرامة، ولا نريد لجثثنا أن تبقى لنهش الكلاب أو تفعل بها الطبيعة فعلها؛ أصبح هذا أكثر ما يؤرقني».

ومع كل ما سبق، كان شيء آخر هاجسه؛ وهو أن حصارهم يستحق أن يُوثق فيلما، رغم أنها تجربة يصعب توثيقها،

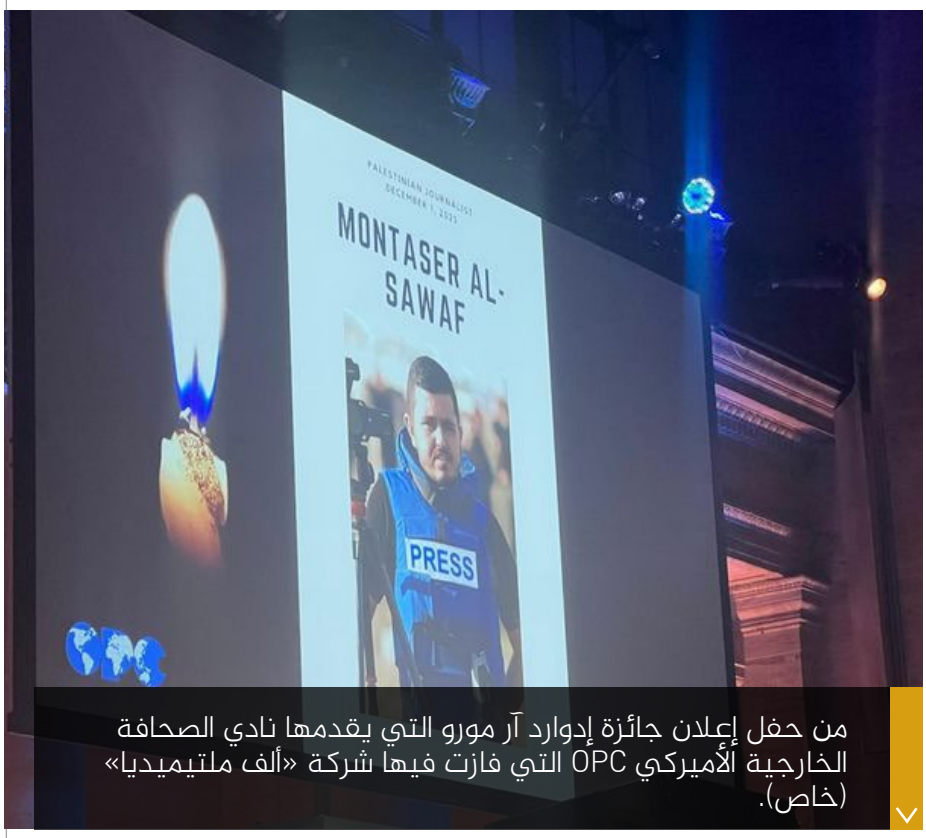

من حفل إعلان جائزة إدوارد آر مورو التي يقدمها نادي الصحافة الخارجية الأميركي OPC التي فازت فيها شركة «ألف ملتيميديا» (خاص).

مثل مشهد «كيف نوفر طعاما»: «يسمع الشباب صوت دجاجة أو بطة هاربة في الشارع، فيخاطرون بأنفسهم يفتحون الباب رغم أن مقابل اكتشافهم موتنا جميعا؛ يستدرجونها، حتى يدخلوها باب المنزل فيرقصون احتفالا بالوليمة، لأشهر لم نذق طعم اللحم، نبقى أكثر من 18 ساعة والدبابات بجانب المنزل والجنود يمشون في الممر بجانبه، ونحن بلا حراك، إلا من يتحرك زحفا، يتفق الشباب على لعب الورق لكنه لعب صامت؛ فينسى أحدهم نفسه فيعلو صوته فجأة، فتصبح قلوبنا في أقدامنا؛ لعلهم انتبهوا، إنها نهايتنا».

انتهت الأيام الأشد سوادا، وعاد محمد لاستئناف عمله مصابا في فبراير/ شباط تقريبا، وبدأ إنتاج فيلم جديد واستكمال أفلام أخرى قد بدأها سابقا؛ إذ يتعدى الأمر مجرد مصدر رزق، ليكون شغفا يواجه به الاستسلام.

ولعل من الأسباب التي تجعل الصواف يواصل تصوير أفلامه هو أنه «يجب أن تكون غزة مرئية، نحن من يعيش فيها، ونعاني مع أهلها أكثر، وإلا من يمكن أن يروي روايتنا ويرفع أصواتنا؟ نؤمن بأن الفلسطيني يجب أن يكون مرئيا، وهذا دورنا. صحيح أنني لم أعد أؤمن بأي عدالة يمكن أن يوفرها هذا العالم، لكن ما يعطينا أملا هو هذا الجيل الذي بدأ يعلو صوته في العالم ويدرك الحقيقة، وأن أفلامنا التي ننتجها بدأت تصلنا أصداؤها وتأثيرها؛ لذا كان يتوجب أن نكمل رسالتنا، نحن لا ننقل أخبار غيرنا وصورهم، كل قصة تظهر في أفلامنا هي قصتنا الشخصية، تشبهنا

تماما؛ لذا هي أعمق وأصدق» تختلف تجربة حرب الإبادة الجماعية عن بقية الحروب السابقة بالنسبة للصواف؛ ذلك أنه لم يعد ثمة وقت للتحضير «فقط انزل بكاميرتك إلى الأرض، واجعل القصة تقودك واصنع فيلمك، كل شخص يمكن أن تقابله يصلح ليكون فيلما، كل شخص أصبح يملك قصته الخاصة التي لم يسمع بها أحد، هذه فلسفتنا؛ فقط تابع القصص وتفاعلها مع الأحداث وستجد فيلمك جاهزا، فيلما خاما لا يحتاج إلا لقليل من المونتاج، هذه هي الأفلام التسجيلية التي يجب أن تُقدَّم خاما أو أقرب إلى الخام للمشاهد، حتى نعكس تجربتنا كما هي».

اتفقنا أن أفلامنا ستُقدّم كما هي، مادة خام مع بعض التهذيب؛ لا تحتاج إلى إضافات وحبكات، فما يجري على الأرض أكبر. همنا دائما أن نقدم مواد أعمق من مادة الأخبار والتقارير السريعة، أن نصنع أفلاما تبقى وتؤثر وتسهم في إثارة النقاش ورفع الوعي والتأثير.

القدرة على الصراخ

حاز محمد وشركته جوائز كبيرة عن أفلامه «مهمة إنقاذ في غزة» و«طفل من غزة»، لكنه يبدو زاهدا في ذلك؛ يقول: «لم نصنع فيلمًا لكي ينال جائزة، ولم تخطر ببالنا الجوائز عندما صنعنا أفلامنا في هذه الحرب، ما نعيشه ونسجله في أفلامنا هو أكبر وأصعب من مجرد التفكير بالجوائز، فلن يكون للجوائز قيمة أمام ما نعيش من أهوال الأفلام، والقصص تفرض نفسها».

ويعتقد أن الفلسفة التي يعمل بموجبها مع الفريق في إنتاج «أفلام خام» ونقل التجربة كما هي، دفعت المنصات والجوائز للالتفات إلى أفلامهم، لما فيها من صدق وواقعية، وتركيز على الإنسان أولا، يقول موضحا: «نادرا ما نناقش أفلامنا من زوايا سياسية، دائما ما نجعل الإنسان وتفاصيله محور أعمالنا، وربما هذا ما يجعلها قريبة للمشاهد».

مواصلة العمل في غزة هي في جوهرها صرخة، فحسب الصواف «لا نملك إلا الصراخ، نصرخ ونقول نحن هنا، وعلى الآخرين أن ينتبهوا أننا هنا، هنا إنسان يريد أن يعيش بكرامة. أفلامنا تمنحنا القدرة على الصراخ، وهذا ما يجعلنا قادرين على السير والإنتاج رغم كل ما حصل، نريد الصراخ، وهو ما نقدر عليه، وهو ما قد يخفف عنا، وهو ما قد يلفت النظر إلينا، على الأقل إن لم يقفوا معنا فلا ضير من أن نزعجهم بصراخنا».

ويشعر محمد بالارتياح تجاه توزيع الفريق في القطاع كله، موضحا أن انتقال معظمه إلى الجنوب أتاح له مشاهدة ما يحدث في القطاع كله في الوقت ذاته، وفي المقابل، لم يكن بإمكانه معايشة ما يعيشه شمال غزة وإدراكه، لو لم يعش فيه ويقاسِ ما يقاسيه.

ويحاول تقريب الصورة: «ما يحدث الآن خصوصا في الشمال، فاق حتى خيالي. ومن ثَم، فوجودي هنا، ووجود الجزء الأكبر من فريقي في الجنوب، جعل عملنا يتكامل، الأفلام التي نعمل عليها حاليا تتوزع قصصها بين الشمال والجنوب، لتظهر التجربة كاملة، أشاهدها بعيني وعين فريقي معا، فتكون الصورة واضحة ومتناسقة».

ويرى الصواف أن نزوح جُل الصحفيين إلى الجنوب، وخروج وكالات الأنباء من القطاع، ومنع

محمد ومروان أثناء تصويرهما فيلما (خاص).

الإعلام الأجنبي من الوصول إلى غزة، أثّر على توثيق الصورة وكشف الجرائم (وهذا كان هدفا رئيسا للاحتلال) مستدركا: «لكن وجودنا وثبات عدد من الصحفيين ومخاطرتهم بأنفسهم أفشل هذا الهدف جزئيا؛ إذ بدأت الصورة تصل، والأفلام التي تخرج من غزة وتروي ما يحدث تكتسب احتراما في أرقى المحافل، ومن ثَمّ بدأ الاحتلال يفشل في محاولاته، وأخذت أعمدة روايته المكذوبة تتهاوى».

تستمر حرب الإبادة الجماعية، لكن الصواف وفريقه يواصلون الاشتغال ويلتقون بوتيرة شبه يومية لإنجاز مشاريعهم (خاص).

انزل بكاميرتك إلى الأرض، واجعل القصة تقودك واصنع فيلمك، كل شخص يمكن أن تقابله يصلح ليكون فيلما، كل شخص أصبح يملك قصته الخاصة التي لم يسمع بها أحد.

بساطة الفيلم عمق التجربة

ومع كل ما ألمّ بمحمد، فهو ممتنّ لهذه التجربة التي علّمته أن «لا شيء يمكن أن يمنعه من صناعة فيلم»، وثبت له أنه كلما مال الفيلم إلى البساطة، وكانت القصة مباشرة وغير متكلفة دون زركشة، زادت فرصتها في التأثير والإلهام، «هكذا في الأفلام التسجيلية، تكون أقرب للمشاهد، وأكثر واقعية وصدقا». ويكشف عن أنه يحضر لإنتاج عمل مشترك مع صناع أفلام عالميين، يروي قصة الحرب بأسلوب يجمع بين الدراما والوثائقي.

فأمام رعب وجوع وموت ودمار ونزوح، تتأتى «خلطة» غير مألوفة لتوثيق الحرب بالأفلام. فـ«المأساة التي نعيشها غير تقليدية وتجاربنا جميعا كذلك، ومن ثَمّ فإن طريقتنا في صناعة أفلامنا ستكون غير تقليدية، ومع ذلك، بعد أن بدأنا نستفيق قليلا، نفكر في قوالب جديدة تديم قصتنا، هذه الحرب يجب ألا تُنسى تفاصيلها بمجرد توقفها أو بعد توقفها بسنين أو حتى عشرات السنين، يجب أن نبحث عن قوالب جديدة لنقل تفاصيل ما يحدث وما حدث بصدق وواقعية، لكن بقالب مستدام يمكن للجميع مشاهدته في أي وقت، حتى بعد مئة عام، وفي الدراما الوثائقية وجدنا واحدا من هذه الأساليب».

تلقي حرب الإبادة على عاتق صنّاع الأفلام مسؤولية الاجتهاد في صنع مزيد من الأفلام بفهم ومهنية وعمق أكبر، وأن يصبروا عليها حتى تنضج «فلا نسلقها سلقا»؛ فحرب الإبادة لا تحتاج فحسب إلى أفلام صارخة مليئة بالحقيقة والوقائع وصدق الرواية، بل تفرض على المهتمين البحث عن طرق للوصول إلى منصّات جديدة، أي «يجب ألا نصنع أفلاما لجمهور واحد ومنصة واحدة، الناس في الخارج لديهم الاستعداد لمشاهدة قصصنا، ونحن فاشلون لحدود الآن في التوزيع».

تستمر حرب الإبادة الجماعية، لكن الصواف وفريقه يواصلون الاشتغال ويلتقون بوتيرة شبه يومية، وثمة ما يثير الإعجاب بشأن طريقة إدارته للفريق في أحلك الأزمات: «السؤال الأول لدينا دائما هو: «كيف يمكن أن نفعل؟» لا «ما رأيكم أن نفعل؟» فلا يصبح النقاش مبدئيا في الفعل، بل في سبل تحقيقه، ومن ثم يبدأ الجميع التفكير في كيفية إنجازه، دائما ما أحث نفسي والفريق: «اهتم بنفسك وعائلتك أولا، لكن لا تركن إلى اليأس. حاول، ولو لبضع ساعات، أن تفصل بين همومك ومخاوفك الشخصية عندما تبدأ في مرحلة من مراحل صناعة فيلم، بقدر ما تستطيع ذلك، سيكون إنجازك أكبر، لا تحزن لدرجة الشلل على ما فاتك، بل دعونا نستكمل ما بدأنا».

تهمة أن تكون صحفيا في السودان

إيمان كمال الدين

بين متاريس الأطراف المتصارعة، نازحة تارة، ومتخفية من الرصاص تارة أخرى، عاشت الصحفية إيمان كمال الدين تجربة الصراع المسلح في السودان ونقلت لمجلة الصحافة هواجس وتحديات التغطية الميدانية في زمن التضليل واستهداف الصحفيين.

أُقرُّ وأنا أكتب هذه المذكرات، بصفتي صحفية تعمل في ظل الحرب الدائرة في السودان منذُ أكثر من عام، أنني لم أنجح في تغطية سوى واحد بالمئة من آثار الحرب على المدنيين. وقد كنتُ شاهدةً على انتهاكات وقعت بحقهم في مناطق الحرب، وفي أوقات أخرى كنتُ جزءا من القصة، وهو ما ضاعف من أعبائنا في البحث عن الحقيقة وعن دورنا بوصفنا صحفيين يتوجب عليهم أن يكونوا صوتا للمُغيبين المنتهكة حقوقهم من أطراف الحرب.

وتكاد تكون هذه هي المرة الأولى التي نحمل فيها وزر الحقيقة؛ فالواقع الذي خلّفتُه حرب السودان يحول دون ممارسة الصحفي لعمله كما يجب. لقد أصبحت ممارسة الصحافة تهمة.

15 أبريل/ نيسان 2023

كان اليوم الأول للحرب في السودان هو صافرة البداية لما نعانيه حاليا نحن الصحفيين. كنتُ في مدينة بحري بالقرب من معسكر يتبع لقوات الدعم السريع. الساعة تجاوزت التاسعة صباحًا بقليل: أصوات طلقات الرصاص، انتشرت العربات العسكرية التابعة للدعم السريع عند مدخل جسر شمبات الرابط بين مدينة بحري ومدينة أم درمان. أُطلق الرصاص بكثافة في الهواء، مُنع المدنيون من العبور، ركض الناس يمينا ويسارا، وحتى تلك اللحظة لم يع أحدٌ ما حدث، قُتل من قتل، وهرب من هرب، وأغلق الجسر أمام المارة.
انقطع التيار الكهربائي وشبكة المياه. ارتكزت قوات الدعم السريع بالقرب من أبواب المنازل، كنتُ أنقل الأخبار العاجلة للمنصة التي أعمل بها ما إن تبدأ أصوات الاشتباكات وأنا مُستلقية على الأرض.

عاجل: الطيران الحربي التابع للجيش السوداني يحلق وقوات الدعم السريع تطلق المضادات الأرضية، أكتب الخبر بيدين مُرتجفتين تحت وقع القصف والاشتباكات للمرةِ الأولى في حياتي.

بعد يومين من بدء الحرب انتشرت أخبار تتحدث عن قصف طيران الجيش لمعسكر الدعم السريع وعن سيطرة الجيش، ولم يكن أيّ من ذلك صحيحا، وحتى الآن يسيطر الدعم السريع على هذه المواقع، وهو ما أبرز تحديًّا آخر في عملنا الصحفي؛ أقصد نقل بعض الأخبار عن العمليات العسكرية يتطلب قربك من مكان الحدث، ولا يمكن الاعتماد بالكامل على شهود العيان؛ إذ كان يُدلي بعضهم بإفاداته وفقًا لانتمائه إما للدعم السريع وإما للجيش وليس وفقا للواقع على الأرض. كذلك لم تكن

المصادر العسكرية دقيقةً في إفاداتها؛ إذ يسعى كل طرف أحيانا للترويج لواقع عسكري لا شواهد له على الأرض.

وبما يتعلق بالوجود في مناطق الأحداث، فإن واقع الحرب يثبت في السودان أن ذلك يمثل مخاطرةً كبيرة؛ ذلك أنه قتل عددا من الصحفيين والإعلاميين على نحو مُتعمد، وتعرض آخرون للاعتقال والإخفاء القسري والتهديد.

خروج قسري

بعد حوالي خمسة أيام اضطررنا إلى اتخاذ قرار مغادرة المنزل، نفد الماء والطعام، أخفيتُ كل ما يشير إلى هويتي الصحفية. ما رأيتهُ فور خروجي من المنزل كان يستحق التوثيق عبر التصوير، وكانت هذه مهمة مستحيلة مع انتشار قوات الدعم السريع.

فارغ الرصاص يملأ الأرض، حواجز على جانبي الطريق، اشتباكات متقطعة تعلو وتيرتها وتنخفض، دخان الحرائق من اتجاه القصر الجمهوري يملأ السماء، الناس يحاولون الفرار من مناطق الاشتباكات وآخرون جلسوا على الأرض بلا مبالاة في الطريق إلى ولاية الجزيرة انتشرت حواجز على طول الطريق لقوات الدعم السريع، وهو ما يناقض وقتئذ أخبارا عن محدودية انتشارهم.

لا يمكن للصحفي أن يكون حاضرا في ظل الحرب في أكثر من مكان لتغطية الحدث، وتضاءلت فرص الاعتماد على شهود العيان والمصادر ما ضيق على الصحفي فرص نقل الأحداث اعتمادا على وسائل كانت موثوقة قبل الحرب.

تظل الجهات الرسمية في الدولة من متحدثين باسمها أو الوكالات التابعة لها مصدرا رئيسا للمعلومات، ولكن غيابها كان بارزا منذ بدء الحرب. وصار الحصول على المعلومة من الصعوبة بمكان، لا توجد إحصاءات دقيقة أو سرعة في نقل المعلومات وفق ما يقتضيه واقع الحرب في السودان، وبات وقت إنجاز أيّ مادة صحفية يتوجب فيها استقاء المعلومات من المصادر الحكومية أطول من اللازم، على سبيل المثال أنجزت مواد صحفية قبل الحرب كانت تستغرق وقتا ما بين 24 ساعة إلى 48 ساعة، وبعد الحرب ما بين أسبوع إلى عشرة أيام

الواقع الذي خلّفتُه حرب السودان يحول دون ممارسة الصحفي لعمله كما يجب. لقد أصبحت ممارسة الصحافة تهمة (تصوير: الطيب صديق - رويترز).

أُقرُّ وأنا أكتب هذه المذكرات، بصفتي صحفية تعمل في ظل الحرب الدائرة في السودان منذُ أكثر من عام، أنني لم أنجح في تغطية سوى واحد بالمئة من آثار الحرب على المدنيين.

شبكات الاتصال والكهرباء

مع تأثير الحرب على قطاع الكهرباء، تذبذبت جودة الكهرباء والإنترنت وساءت خدماتها ليجعل ذلك عددا من المناطق خارج دائرة التغطية الإعلامية، كما هو الحال على سبيل المثال في ولاية الجزيرة وسط السودان.

ومع انتقالي إليها من ولاية الخرطوم، اضطرني ضعف خدمات الاتصال وانقطاع الكهرباء إلى الخروج من المنزل يوميا والبقاء لحوالي 5 ساعات بالقرب من أراض زراعية تتوفر فيها شبكة التقاط أقوى للإنترنت والمكالمات.

وبعد سيطرة الدعم السريع واجتياحه ولاية الجزيرة وقراها، بات من الصعوبة بمكان الخروج إلى المزارع، فلجأتُ إلى أسطح المنازل لوضع جهاز الواي فاي المحمول عليها، متنقلة بالجهاز من سطح لآخر في ظل تذبذب الخدمات، وقد أثر ذلك على أدائنا الصحفي وأهمية نقل المعلومة في وقتها؛ فعوضا عن ممارسة عملنا الصحفي في نقل الحدث وتملك المعلومة، صرنا خارج دائرة الحدث وما يترتب عنه.

انتهاكات الحرب

أوقنُ تماما أن هناك آلاف القصص الإنسانية المُغيبة في حرب السودان التي لا تحظى بالتغطية الكافية في وسائل الإعلام المحكومة بالانحيازات التحريرية.

ومن التحديات الأساسية أن الصحفي أصبح يتعرض لضغوطات من أطراف الصراع لإعلان الولاء لها، وهو ما يخالف تماما معايير العمل الصحفي بالانحياز لطرف دون آخر؛ ذلك

من التحديات الأساسية أن الصحفي أصبح يتعرض لضغوطات من أطراف الصراع لإعلان الولاء لها، وهو ما يخالف تماما معايير العمل الصحفي بالانحياز لطرف دون آخر (تصوير: الطيب صديق - رويترز).

اضطرني ضعف خدمات الاتصال وانقطاع الكهرباء إلى الخروج من المنزل يوميا والبقاء لحوالي 5 ساعات بالقرب من أراض زراعية تتوفر فيها شبكة التقاط أقوى للإنترنت والمكالمات (تصوير: محمّد نورالدين عبدالله - رويترز).

أن مهمتنا بصفتنا صحفيين تقتصر على نقل المعلومة ووضع القارئ أو المشاهد في قلب الحدث، أو عرضها في أي من القوالب الصحفية.

وفيما يتعلق بالانتهاكات التي تقع تجاه المدنيين، يتوجب على الصحفيين الذين يحاولون تسليط الضوء عليها الاختباء وراء أسماء مستعارة، أو باسم الوكالة والمؤسسة الإعلامية التي يشتغلون فيها، وقد اضطررت إلى ذلك أكثر من مرة. ويضاف إلى ذلك امتناع شهود العيان الذين تعرضوا لانتهاكات عن الحديث عن قصصهم وهم في مناطق سيطرة أيّ من تلك القوات (الدعم السريع، الجيش) لضمان سلامتهم، وسيكون علينا الانتظار حتى وصولهم إلى مكان آمن إن تمكنوا من المغادرة أحياء، وبموتِ بعضهم غُيبت كثير من القصص والحقوق.

نقل بعض الأخبار عن العمليات العسكرية يتطلب قربك من مكان الحدث، ولا يمكن الاعتماد بالكامل على شهود العيان؛ إذ كان يُدلي بعضهم بإفاداته وفقًا لانتمائه إما للدعم السريع وإما للجيش وليس وفقا للواقع على الأرض.

تهمة أن تكون صحفيا

كنتُ مجبرةً على إخفاء هويتي الصحفية خلال وجودي في مناطق سيطرة الدعم السريع أو وأنا خارجةٌ منها، وقيّد ذلك من فرص عملي على تغطية الأحداث في مناطق وقعت فيها انتهاكات؛ فإخفاء هويتي الصحفية حتم عليّ اللجوء إلى وسائل أخرى لاستقاء المعلومات والأحداث، وساعدني في ذلك أنني كنتُ في كثير منها جزءا من الحدث؛ بالنزوح والنوم على الطرقات، أو بأن أكون عالقة بين اشتباكات الجيش السوداني والدعم السريع، ولم تتح لي أحيانا سوى فرصة الإنصات من دون أن أطرح الأسئلة والالتزام بالصمت وتخزين المشاهد في ذاكرتي دون اللجوء إلى التصوير الذي يضعنا في دائرة الشبهات أو الاتهام بالتجسس لصالح طرف ضد آخر.

ختاما، أوقن تماما أن هناك آلاف القصص والملفات والقضايا التي ينبغي توثيقها والكشف عنها حفظا للحقوق والتاريخ، وواجبٌ على كل ممارس للمهنة البعد عن فوهة البنادق والنظر حيثُ تسقط قذائفها، وتتبع آثارها، هنا تكمن القصة، هنا الحدث.

أدوار الإعلام العماني في زمن التغيرات المناخية

شيماء العيسائي

تبرز هذه الورقة كيف ركز الإعلام العماني في زمن الكوارث الطبيعية على «الإشادة» بجهود الحكومة لتحسين سمعتها في مقابل إغفال صوت الضحايا والمتأثرين بالأعاصير وتمثل دوره في التحذير والوقاية من الكوارث في المستقبل.

تشير الدراسات إلى احتمالية تكرار العواصف الإعصارية الشديدة في منطقة الخليج العربي بسبب زيادة انبعاثات الكربون الأسود والكبريت الناتجة عن النشاط البشري في الغلاف الجوي، ولا سيما خلال فترة ما قبل الرياح الموسمية في بحر العرب(1) (2). وتكون التأثيرات المناخية في سلطنة عمان غالبا أكثر من الدول الأخرى في منطقة الخليج؛ إذ تعاني مخاطر مثل الأعاصير والعواصف الناتجة من بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي بشكل موسمي.

تُعَد الكوارث الطبيعية تجربة مؤلمة تؤثر بشكل غير متوقع على الوظائف الاجتماعية، وتسبب ضغوطا جماعية كبيرة، مما يمكن أحيانا أن يؤدي إلى تشويش في التركيبة الاجتماعية والروابط بين الأفراد داخل المجتمعات، فإن الأضرار والخسائر الاجتماعية ليست آثارا أو عواقب للكارثة، بل هي جوهرها بحد ذاتها. ومع ذلك، قد تلعب وسائل الإعلام المحلية والصحافة دورا مهما في نشر المعلومات والتحذيرات قبل الكوارث الطبيعية وفي أثنائها وبعدها؛ إذ تحفظ الأرواح، وتوجه سلوك الأفراد والجماعات، وتسهم في تشكيل الرأي العام في الظروف الصعبة للكوارث الطبيعية، مما يسهم في تقليل الآثار السلبية المترتبة عن تلك الكوارث، كالأعاصير والعواصف والتغيرات المناخية المختلفة؛ ذلك أن وسائل الإعلام والصحافة تتعاون مع الجهات المعنية والفاعلة جنبا إلى جنب لإدارة الكوارث، وتمر غالبا بما يعرف بـ«دورة إدارة الكوارث»(3) بهدف نقل المعلومات بسرعة إلى الجمهور خلال الأنواء المناخية، للحد من الأضرار المادية والبشرية. وتتضمن المرحلتان الأوليان التخفيف والتأهب قبل حدوث الكارثة، للحد من تأثيراتها وتقليل الأضرار المحتملة. وتشمل مرحلة التخفيف اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الكوارث والتقليل من تأثيرها من خلال الإعلان المبكر عن الأوضاع الطبيعية المتوقعة عبر وسائل إعلامية مختلفة لضمان التواصل مع أفراد المجتمع جميعهم بشكل عادل. ثم تأتي مرحلة «التأهب»؛ إذ تُتخذ التدابير اللازمة لتجهيز الأفراد المتضررين لمواجهة الأحداث بعد وقوع الكوارث. بعد ذلك، تبدأ مرحلة الاستجابة التي

تشمل اتخاذ الإجراءات الضرورية لإدارة تأثير الكارثة ومواجهتها بهدف تقليل الخسائر والأضرار. وأخيرا، تأتي مرحلة التعافي بعد وقوع الكارثة المادية؛ إذ يعمل الجميع على إعادة بناء المناطق المتضررة واستعادة حياة سكانها إلى ما كانت عليه في السابق.

من جانب آخر، فقد تكشف وسائل الإعلام عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات الحكومية القائمة على إدارة الكوارث الطبيعية والمجتمع، عبر التوعية بأولوياتها في نقل المعلومات وطريقة تمريرها للجماهير واللغة السائدة على تغطيتها الإعلامية، وكذلك الاهتمام بجانب ما دون سواه؛ فكلما بثت وسائل الإعلام عن الجهات الفاعلة وتفاعلاتها في أوقات الكوارث الطبيعية، زادت قدرة الجماعات على فهم توازن القوى المؤسسية وفاعليتها في الدولة بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قد يمكن للمحتوى الإخباري أن يعكس الوضعية الهشة لبعض الجهات الموكل إليها حماية أفرادها من الكوارث الطبيعية، والذي بدوره يمكن أن يضر بسلوكات المجتمعات والأفراد فيما بينهم من جهة، وبالمكونات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المرتبطة بهم من جهة أخرى، مما قد ينعكس على نحو مباشر على النواحي السياسية وتمثيلاتها المختلفة داخل الدولة.

علاوة على ذلك، يمكن لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها أن تسهم في توعية الناس وتشجيعهم على التفكير بشكل مدروس ومنظم خلال الكوارث الطبيعية، بهدف تقليل الأضرار الناتجة عنها. عندئذ، تلجأ وسائل الإعلام إلى المساهمة في بناء ما يسمى بـ»الذاكرة الجمعية» التي تلعب دورا مهما في تشكيل «الوعي الجماعي» للأفراد(4). وتُعرف الذاكرة بأنها قدرة يمكن تنظيمها

سد وادي ضيقة، أضخم خزان مياه طبيعي في سلطنة عُمان (شترستوك).

ومشاركتها اجتماعيا وتُعرف باسم «الذاكرة الجمعية»؛ إذ تُحافظ على الذكريات الجماعية عبر الأجيال وتؤثر في سلوكات الأفراد وتجاربهم في سياق تفاعلي داخل المجتمع. وعلى الرغم من أن الذاكرة الجماعية تنشأ على مستوى الفرد في عقله، فإنها تنتقل من خلال التواصل والتفاعلات الاجتماعية(5). ويمكن تقسيم الذاكرة الجمعية إلى جزأين: الأول هو الذاكرة التواصلية التي تعتمد على التواصل اليومي بين الأفراد وتحتفظ بالمعلومات داخل الأسر، أما الثاني فهو الذاكرة الثقافية التي تُعد شكلا مؤسسيا من الذاكرة يشمل التقاليد ونقل المعرفة والتحويل، وهذا يساعد على بناء علاقة الناس بالماضي(6). وفي سياق الكوارث الطبيعية والإعلام، يهدف الإعلام إلى تشكيل الذاكرة الجماعية بطابع «ثقافي» أو مؤسسي لضمان تحقيق مصالح واعتبارات معينة، سواء أكانت مرتبطة بالمؤسسة الإعلامية ذاتها أو بالدولة التي تدعمها، أم لتحقيق أهداف نبيلة مثل تعزيز الصمود والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.

وفي بعض الأحيان، تشمل هذه الوظائف تشكيل ما يُعرف بـ«المجتمعات المعرفية»، وهي مجموعات تشترك في المعتقدات والقيم والأفكار التي تُشكل أساس تواصلها، بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو وسيلة التفاعل التي تستخدمها. تتفق هذه المجموعة على معايير البحث ومفاهيم الصلاحية(7) إذ إن المعرفة هنا تُبنى على أساس تراكمي وفردي في فترات زمنية متعاقبة -قد تمتد لسنوات على سبيل المثال-.

قد تكشف وسائل الإعلام عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات الحكومية القائمة على إدارة الكوارث الطبيعية والمجتمع، عبر التوعية بأولوياتها في نقل المعلومات وطريقة تمريرها للجماهير واللغة السائدة على تغطيتها الإعلامية، وكذلك الاهتمام بجانب ما دون سواه.

وفي سياق بناء المعرفة إعلاميا في أوقات الكوارث الطبيعية، قد يكون في غاية الأهمية أن يبني الإعلام المحلي خبرات متراكمة لجماهيره من خلال تعزيز الجوانب الإيجابية وتطويرها والاستفادة من نقاط الضعف التي حدثت، والتي قد تعزز مرونة المجتمعات وصمودها وكيفية مواجهة الأنواء المناخية المختلفة بطريقة جمعية لضمان نجاة الأفراد والمجتمعات. ومما يجدر ملاحظته أن قدرة المجتمعات على التكيف خلال الأزمات تعتمد على عدة عوامل أساسية، مثل التنمية الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي ونقل المعلومات والاتصالات، وكذلك كفاءة المجتمع بشكل عام(8). وفي حالات الكوارث الطبيعية، يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي والمعلومات ووسائل الاتصال -الإعلام- أساسيين في إدارة هذه الكوارث، التي قد تؤثر على نحو متزامن على العناصر الأخرى. عندما تدير وسائل الإعلام المواد بشكل يضمن توزيعها بشكل عادل ومتساوٍ على مختلف فئات المجتمع، يمكن أن يشجع ذلك المجتمعات على بناء معارف تعزز استدامتها وقدرتها على التكيف الاجتماعي.

بناء على ذلك، وبعد تشكيل «الذاكرة الجماعية» و«الوعي الجمعي» للجماهير، اللذين تنتج عنهما «المجتمعات المعرفية»، تأتي المرونة والقدرة على الصمود الجماعي التي يمكن أن تقاس في أوقات الأزمات وبعدها من خلال ثلاثة أسس: طريقة الحفاظ على هيكل التعاون الجماعي ووظيفته في أثناء التعامل مع الاضطرابات، والقدرة على تعزيز التنظيم الشخصي للأفراد استجابة للأوضاع الطارئة أو توقعها، إضافة إلى القدرة على التعلم والتكيف(9) . يمكن وصف المجتمعات بأنها متماسكة في مواجهة مثل هذه الأزمات والكوارث الطبيعية عندما تظهر عملية ربط مجموعة من القدرات التكيفية بشكل إيجابي للتكيف السريع بعد حدوث اضطراب(10) ، وفي هذه الحالة، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون مفيدة بوصفها وسيلة إعلامية تفاعلية تعزز التواصل والتكامل بين وسائل الإعلام والجهات المعنية بإدارة الكوارث الطبيعية والجمهور من خلال رصد ردود فعل الجماهير. ومن ثم، يسهم ذلك في تعزيز القدرة على التطوير والتحسين في مجال الإدراك والبناء، ويعزز القدرة على التصدي للأزمات والكوارث المستقبلية بفعالية

في سلطنة عمان، زادت التغطية الإعلامية للكوارث الطبيعية منذ إعصار جونو (أو غونو) عام 2007، وهو ما ساعد على تطوير خبرة محلية في التعامل مع الحالات المناخية الاستثنائية (تصوير: مرتضى نيكوبازل - رويترز).

ركزت وسائل الإعلام، سواء كانت حكومية أو خاصة، بشكل كبير على إبراز جهود الحكومة خلال الكارثة وبعدها، معتبرة هذه الجهود الحدث الأبرز في تغطيتها الإعلامية، في حين لم يحظَ الضحايا والمتأثرون بالإعصار بالاهتمام الإعلامي الكافي.

في سلطنة عمان، زادت التغطية الإعلامية للكوارث الطبيعية منذ إعصار جونو (أو غونو) في عام 2007، وهو ما ساعد على تطوير خبرة محلية وتراكمية في التعامل مع سلوك وتوجهات الأفراد خلال الحالات المناخية الاستثنائية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة مثل التلفزيون، والصحف، والإذاعات، ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للجهات المختصة في إدارة الكوارث. في بعض الأحيان، يضطلع الإعلام الرسمي في سلطنة عمان بدورين مهمين خلال الأزمات: الأول هو دور إخباري، والآخر توجيهي يؤثر في سلوك الأفراد وأفكارهم الجماعية. ويتعاون الإعلام الرسمي للدولة مع أقسام الإعلام الداخلي للمؤسسات المعنية في التواصل مع الجمهور خلال الأوقات الصعبة، كالطيران المدني وشرطة عمان السلطانية والدفاع المدني؛ إذ تُكَثَّف الجهود لضمان توفير المعلومات الصحيحة والموثوقة (11).

ترتبط وسائل الإعلام في عُمان بجوانب إدارة الكوارث جميعها، بدءا من الوقاية والتأهب والاستجابة، وصولا إلى التعافي، وتتعلق هذه الجوانب بالمراحل الثلاث للأزمة؛ وهي مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة الأزمة نفسها، ومرحلة ما بعد الأزمة(12). في كثير من الأحيان، يسعى الإعلام الرسمي للدولة والإعلام الداخلي للمؤسسات المعنية إلى تقليل تأثير الحالة المناخية على المجتمع، فتُصدَر الرسائل الإعلامية للجماهير بعدة لغات -العربية والإنجليزية والأوردية ولغة الإشارة- من قبل المركز الوطني للإنذار المبكر التابع لهيئة الطيران المدني، ثم تُتداول بشكل رسمي من قبل وسائل الإعلام المحلية والصحافة وصفحات التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة للجهات المعنية، بهدف ضمان وصول المعلومة إلى فئات المجتمع جميعها. وغالبا ما تتباين طرق نقل الرسائل الإعلامية في التركيز على الموضوعات والجهات المعنية، وفي اللغة المستخدمة، وزمن إيصالها إلى الجمهور.

على هذا الأساس، ينظم الأفراد ذاكرتهم الجماعية استنادا إلى الأحداث التي شهدوها وعلاقاتهم الاجتماعية، علاوة على التفاعل مع الجهات المسؤولة عن إدارة الكوارث في الدولة. ويجري ذلك عن طريق استقبال المعلومات والبيانات المنشورة في وسائل الإعلام خلال فترة زمنية معينة، مما يسهم بشكل كبير في تشكيل الآراء والتفكير الجماعي للأفراد في الوقت الراهن. في عُمان، تعمل الجهات ذات الاختصاص -بشكل واع أو غير واع- على تشكيل «التفكير الجماعي» باستخدام الذاكرة الجماعية للأحداث السابقة المشابهة، لخلق «الوعي الجمعي» الذي يقود إلى «مجتمع معرفي». فعلى سبيل المثال، خلال تغطية إعصار جونو، ركزت وسائل الإعلام، سواء أكانت حكومية أم خاصة، بشكل كبير، على إبراز جهود الحكومة خلال الكارثة وبعدها، معتبرة هذه الجهود الحدث الأبرز في تغطيتها الإعلامية، في حين لم يحظَ الضحايا والمتأثرون بالإعصار بالاهتمام الإعلامي الكافي، على الرغم من أهميتهم في تغطية الكوارث في وسائل الإعلام العالمية، نظرا لتأثرهم المباشر ومعاناتهم الكبيرة من تبعات الكارثة(13). وبالطريقة نفسها، تميزت تغطية إعصار فيت (2010) بتركيزها على موضوعات معينة، ومنحها اهتماما أكبر مثل جهود الحكومة. وعمدت الصحف إلى تخصيص مساحات كبيرة للثناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في أثناء تغطية إعصار فيت، بينما لم يُركّز بشكل كاف على بقية الموضوعات؛ إذ كانت نسبة تغطيتها لا تتجاوز 4٪ فقط لقضايا مهمة، مثل التحذير والضحايا والوقاية من الكوارث في المستقبل(14).

وعند تحليل سريع لمنخفض المطير (2024) بناءً على المعلومات التي نُشرت في التلفزيون الحكومي وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات الحكومية، نرى مثلا أن مركز الإنذار المبكر التابع لهيئة الطيران المدني نشر تحذيرا بحالة مناخية مقبلة على السلطنة(15) على منصات التواصل الاجتماعي قبل يومين تقريبا، وجرت مشاركته في

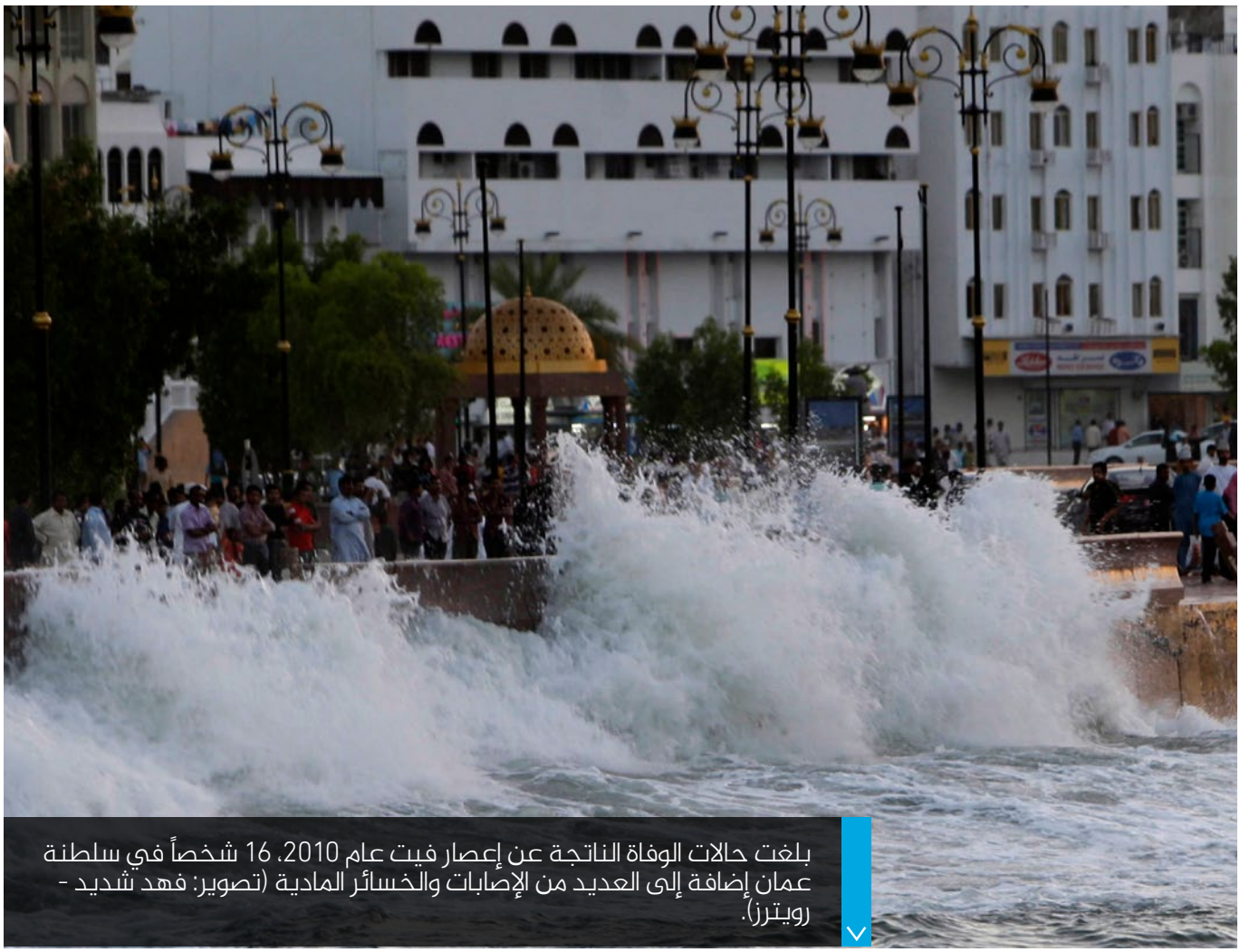

بلغت حالات الوفاة الناتجة عن إعصار فيت عام 2010، 16 شخصاً في سلطنة عمان إضافة إلى العديد من الإصابات والخسائر المادية (تصوير: فهد شديد - رويترز).

وسائل الإعلام الأخرى مثل التلفزيون ومنصات التواصل الاجتماعي التابعة للجهات المختصة. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الإعلان والتحذير بالزخم الإعلامي اللازم؛ ذلك أن بعض المؤسسات الإعلامية الأخرى والمؤسسات الحكومية المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أفرادها لم تتأهب بشكل كاف لمواجهة الحالة المناخية. فعلى سبيل المثال، إن وزارة التربية والتعليم المعنية بحفظ أرواح المنتمين لها من طلبة وطالبات وكوادر تعليمية لم تستعد جيدا لمواجهة الحالة المناخية؛ ونتيجة لذلك توفي 10 أطفال طلاب اجتاحتهم مياه الفيضان الناتج من الحالة المناخية في «سمد الشأن» في شمال محافظة الشرقية، في حين أن المجموع الكلي لضحايا «المطير» وصل 21 ما بين 14 -16 أبريل، وتضررت الممتلكات الخاصة للمواطنين والمواطنات (16).

تميزت تغطية إعصار فيت بتركيزها على جهود الحكومة، وعمدت الصحف إلى تخصيص مساحات كبيرة للثناء على الإجراءات التي اتخذتها، بينما لم تتجاوز تغطيتها 4٪ لقضايا هامة مثل التحذير والضحايا والوقاية من الكوارث في المستقبل.

ففي الحالة المناخية «المطير»، بدأ محتوى الإعلام توجيهيا في مرحلتي ما قبل الحالة المناخية وفي أثنائها وبعدها، بينما أصبح إخباريا في غالبه فيما بعد الحالة. وركزت التغطية الإعلامية على الجهود الحكومية بشكل كبير، قبل الحالة المناخية وفي أثنائها وبعدها (17) ، وهو -مما لا شك فيه- أمر بالغ الأهمية لضمان سمعة المؤسسات المعنية، وكذلك لضمان سلامة الأفراد. في الوقت ذاته، لم يحظ ضحايا حادثة «المطير» في عُمان بنصيب كاف من التعاطف والاهتمام من قبلً وسائل الإعلام الرسمية؛ إذ لم تُخصص أي تغطية صحفية منفردة أو لقاءات مع أهالي الضحايا أو أي مساحة

إعلامية منفردة للتعاطف معهم. ومما لا يمكن الإغفال عنه، أن مهمة الإعلام في الأزمات والكوارث تتضمن ليس فقط نشر المعلومات وتوجيه الجمهور لاتخاذ إجراءات وقائية، بل أيضًا تهدف إلى تقليل مستوى القلق والخوف لديهم وتعزيز الجوانب المعنوية للمساعدة على تجاوز الأزمة(18).

خلاصة الأمر، أن إعلام الأزمات يُعنى، أساسا، بنقل المعلومات إلى الأشخاص المعنيين إما من أجل مساعدتهم على تفادي خطر ما ومنعه، وإما من أجل التعافي من نتائج أزمة ما أو تعزيز سمعة المؤسسة وتحسينها. وبناء على ما ذُكِر، ومن وجهة نظر شخصية، تحاول وسائل الإعلام العمانية توجيه التفكير الجماعي نحو تقدير الجهود الحكومية، لتسليط الضوء على الجهات الحكومية الفاعلة في أوقات الأزمات لكسب مزيد من الرضا المجتمعي داخل الدولة. في حين قد تؤدي التغطية غير الكافية للضحايا والتعاطف معهم إلى مزيد من المعاناة، مما قد يؤخر مرحلة التعافي التي من المفترض أن تأتي بعد انتهاء الكارثة؛ ذلك أن مرحلة التعافي من الكوارث الطبيعية تتطلب قدرا كافيا من العمل والتكاتف بين الجهات الحكومية الفاعلة والجماهير؛ لأنه ومن دون تكاتف متكامل، فقد يؤثر ذلك في الذاكرة الجماعية للأفراد، مما قد ينتج عنه تشويش في تكوين المجتمعات المبنية على المعرفة السابقة وكذلك ممارستها.

مهمة الإعلام في الأزمات والكوارث تتضمن ليس فقط نشر المعلومات وتوجيه الجمهور لاتخاذ إجراءات وقائية، بل أيضًا تهدف إلى تقليل مستوى القلق والخوف لديهم وتعزيز الجوانب المعنوية للمساعدة على تجاوز الأزمة (تصوير: فهد شديد - رويترز).

المراجع

(1) Hiroyuki Murakami, Gabriel A Vecchi, and Seth Underwood, "Increasing Frequency of Extremely Severe Cyclonic Storms over the Arabian Sea," Nature Climate Change 7, no. 12 (2017): 885–889

(2) Amato T Evan and Suzana J Camargo, "A Climatology of Arabian Sea Cyclonic Storms," Journal of climate 24, no. 1 (2011). Ryan L Sriver, "Man-Made Cyclones," Nature 479, no. 7371 (2011)

(3) بخاش, عبدالله ع. n.d. "معالجة مواقع الصحافة الإلكترونية لكارثة إعصار لبان في اليمن." -. https://abaa.uobaghdad.edu.iq/index.php/abaa/article/download/277/165/402.

(4) M. Halbwachs, L.A. Coser On Collective Memory University of Chicago Press (1992)

(5) Jan Assmann Communicative and cultural memoryCultural Memory Studies: an International and Interdisciplinary Handbook, Edited by Astrid Erll, Ansgar Nünning, and Sara B. Young ,8 = 8 ,Cultural Memory ; Medien Und Kulturelle Erinnerung ,New York ; Berlin Walter de Gruyter, (2008) .109–18

(6) المصدر السابق

(7) Haas, P .(1992). Introduction: Epistemic communities and international policy coordination. International Organization, 46 (1), 1–35.

(8) Maslen, Sarah .2017. Collective Knowledge for Industrial Disaster Prevention." Academia." https://www.academia.edu/33168429/Collective_Knowledge_for_Industrial_Disaster_Prevention.

(9) Walker B, Westley F (2011) Perspectives on resilience to disasters across sectors and cultures. Ecol Soc 16(2):4. http://www.ecologyandsociety.org/vol16/iss2/art4/

(10) Norris F, Stevens S, Pfefferbaum B, Wyche K, Pfefferbaum R (2008) Community resilience as a metaphor, theory, set of capacities, and strategy for disaster readiness. Am J Community Psychol 41:127–150

(11) الموقع الرسمي : https://cem-oman.com/home/ar/thecenter/3-about-us

(12) الشقصي, عبيد س. 2013. "اتجاهات الجمهور نحو تعامل الإعلام العماني مع أزمة إعصار «جونو»." https://www.researchgate.net/publication/319362722_Public_Attitudes_Towards_Omani_Media_Coverage_of_Gono_Cyclone_Crisis/fulltext/59a71c16aca272895c16a13e/Public-Attitudes-Towards-Omani-Media-Coverage-of-Gono-Cyclone-Crisis.pdf. Researchgate.

(13) البلوشية, فاطمة م. 2018. "تغطية الكوارث الطبيعية في الصحافة العمانية العربية اليومية : دراسة تحليلية مقارنة للإعصارين المداريين (جونو2007 - فيت 2010)." https://www.omaninfo.om/library/show/53/4813. Omaninfo.

(14) المصدر السابق

(15) المصدر: https://x.com/OmanMeteorology/status/1779042096055230875

(16) المصدر: https://x.com/omantvnews/status/1779521548811997568

(17) مثال 1 في التركيز على الجهود الحكومية بشكل مكثف: https://omannews.gov.om/topics/ar/3/show/431965

(18) من المصدر ذاته في (17)

في السنغال.. «صحافة بلا صحافة»

عبد الأحد الرشيد

شاشات سوداء، وإذاعات تكتم صوتها وصحف تحتجب عن الصدور في السنغال احتجاجا على إجراءات ضريبية أقرتها الحكومة. في البلد الذي يوصف بـ «واحة» الديمقراطية في غرب أفريقيا تواجه المؤسسات الإعلامية - خاصة الصغيرة - ضغوطا مالية متزايدة في مقابل تغول الرأسمال المتحكم في الأجندة التحريرية.

منذ عقد من الزمن تمر الصحافة السنغالية بأزمة خانقة تمنعها من الاضطلاع بدورها كسلطة رابعة في دولة تعدّ واحة للديمقراطية في منطقة غرب أفريقيا. والحال أنّ الصحافة لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية في السنغال التي لم تشهد قطّ انقلابا عسكريا رغم الاضطرابات السياسية التي تهدد استقرارها السياسي وحرية التعبير التي تعد ركنا من أركان الديمقراطية، ولعل الحراك السياسي الأخير الذي أفضى إلى انتخابات رئاسية في البلاد، دليل على دور هذه المؤسسات في مراقبة التحول الديمقراطي.

أزمة مالية

تواجه الصحافة السنغالية تحديات مالية غير مسبوقة في مقدمتها التمويل غير المستدام؛ إذ تعتمد عدة وسائل إعلام على مصادر تمويل غير مستقرة، مثل الإعلانات والحملات الترويجية، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات المالية. كذلك فإن المنافسة على الإعلانات التجارية يمكن أن تكون شديدة، وهو ما يؤثر على الإيرادات التي تحصل عليها وسائل الإعلام، وقد تميل الشركات الكبرى إلى إعلانات أكثر مع وسائل الإعلام الكبيرة أو الرائدة، على نحو يترك المؤسسات الأصغر تواجه صعوبات مالية. أما الاعتماد على الدعم الحكومي أو دعم الجهات الرسمية فقد يؤثر على استقلاليتها وتوازن تقاريرها.

ولأن رياح التحول الرقمي هبت على البلد، فإن وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف المطبوعة والصحف الإذاعية والتلفزيونية تعيش تحديات مالية بسبب التراجع في الإيرادات من الإعلانات التقليدية؛ فهذه المؤسسات تحتاج إلى التكيف مع نماذج الأعمال الرقمية، وهو ما يتطلب استثمارات قد تكون صعبة على بعض المؤسسات، ولا سيما تلك المرتبطة برجال أعمال.

وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في ارتفاع التكاليف، مثل دفع الرواتب، وصيانة المعدات، وتكاليف توزيع الأخبار، قد تكون مرتفعة، خصوصا في ظل قلة الموارد المالية.

والصحافة في السنغال تمثل مصدرا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة اليومية؛ إذ يستند إليها المواطنون لمعرفة ما يجري في البلاد على مدار الساعة، والتعبير عن آرائهم في الشأن العام في إطار حرية التعبير التي يضمنها الدستور.

ومع الانفجار التكنولوجي المذهل الذي صاحب الانفتاح

المعرفي الذي دعمته شبكات التواصل الاجتماعي، بدأت المؤسسات الإعلامية الخاصة تعاني مشكلات مالية لقلة الموارد المالية لكثرة القنوات الإلكترونية، وقلة اعتماد المؤسسات التجارية على القنوات التلفزيونية والإذاعات للترويج والإشهار (الإعلان)، الأمر الذي جعل المؤسسات الإعلامية الخاصة في السنغال تجد نفسها سنويا في حالة اقتصادية صعبة لا تسعفها في دفع الضرائب في وقتها. ولحسن الحظ، كانت الحكومات السابقة تعفيها من الضرائب في حالة الاضطرار، ولكن الحكومة الجديدة رفضت أن تكون مثل سابقاتها، وأجبرت المؤسسات الإعلامية على دفع الضرائب بطريقة أو بأخرى.

ورغم المفاوضات التي حاولت

منذ عقد من الزمن تمر الصحافة السنغالية بأزمة خانقة تمنعها من الاضطلاع بدورها كسلطة رابعة في دولة تعدّ واحة للديمقراطية في منطقة غرب أفريقيا.

المؤسسات الإعلامية إجراءها لتخفيض الضرائب، فقد جمدت المصالح الضريبية الحسابات البنكية للمؤسسات الإعلامية التي لم تدفع ما عليها، وذلك لتشديد الخناق على الهيئات الإعلامية حسب مدير المؤسسة الإعلامية «GFM» الذي يرى «أنّ الضرائب فوق طاقة المؤسسات الإعلامية؛ لأنّها تعاني من أزمة مالية خانقة لا تمكنها من سداد الديون الضريبية، ومن ثَم فعلى الحكومة الجديدة التفاوض مع المؤسسات الإعلامية لمساعدتها على دفع الضرائب بأقساط».

واحتجاجا على هذه الضغوطات الضريبية، بدأت المؤسسات الإعلامية الخاصة يوم الثلاثاء 13 أغسطس 2024 إضرابا عن العمل تحت شعار «يوم بلا صحافة»، وقد شاركت فيه كل المؤسسات الإعلامية الخاصة عدا صحيفتي «والفجر» و«يور يور».

ويرى مدير قسم التحرير في إذاعة «RFM» بابكر فال، في تصريح لـ «مجلة الصحافة»، أنّ «المؤسسات الإعلامية الخاصة تعاني أصلا من أزمة مالية كبيرة، وقد تفاقم الوضع بسبب الحكومة الجديدة التي

لعبت الصحافة دورا كبيرا في الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية في السنغال التي لم تشهد قط انقلابا عسكريًا رغم الاضطرابات التي تهدد استقرارها السياسي وحرية التعبير (تصوير: سيلفان الشرقاوي - رويترز).

جعلت المؤسسات الإعلامية الخاصة تواجه ضغوطات ضريبية غير مسبوقة؛ لذلك قررنا بدء إضراب عن العمل لمطالبة الحكومة بالتراجع عن خططها التدريجية لإعدام المؤسسات الإعلامية الخاصة

أما عن الأسباب التي دفعت مؤسسة «والفجر» إلى عدم المشاركة، فيقول مصطفى جوب إنهم لم يشاركوا في الإضراب «لأنه غير منطقي وليس له جدوى؛ فدفع الضرائب واجب على المؤسسات الإعلامية جميعها، وعليه لا يمكن قبول أيّ خطوة تهدف إلى مساعدة المؤسسات الإعلامية على عدم دفع الضرائب»، بينما يرى المدير العام لمؤسسة «دي ميديا» بوغان غي أنّ دفع الضرائب واجب ولكن لا يجب على الحكومة الجديدة أن تتخذها سلاحا سياسيا لكتم أفواه المؤسسات الإعلامية التي تنتقد سياستها.

وفي المقابل يرى النائب في البرلمان السنغالي أحمد باه (ينتمي إلى تحالف الحزب الحاكم) أنّه «لأول مرة في أفريقيا تخوض مؤسسات إعلامية إضرابا عن العمل لتبرير عدم دفعها الضرائب، فمن المتعارف عليه أن المؤسسات الإعلامية

«المؤسسات الإعلامية الخاصة تعاني من أزمة مالية كبيرة، وقد تفاقم الوضع بسبب الحكومة الجديدة التي جعلتها المؤسسات الإعلامية الخاصة تواجه ضغوطات ضريبية غير مسبوقة؛ لذلك قررنا بدء إضراب عن العمل لمطالبة الحكومة بالتراجع عن خططها التدريجية لإعدام المؤسسات الإعلامية الخاصة».

يصل عدد الصحف اليومية في السنغال إلى 45 صحيفة، بينما بلغ عدد القنوات 20 قناة وأكثر من 30 إذاعة (غيتي).

تخوض إضرابا عن العمل بسبب قتل صحفي أو تعذيبه، أو وضع قيود على حرية الصحافة...».

وردّ عليه رئيس المجموعة البرلمانية لتحالف الحزب الحاكم السابق (عبدو امبو) قائلا: «إنّ الحكومة الجديدة لا تعرف أولوياتها؛ لذلك تسعى إلى إعدام مؤسسات الصحافة، وعلى المواطنين الوقوف بجانبها لأنها بسقوطها تنهار الديمقراطية في البلاد».

وبالنظر في عمق القضية، نرى أنّ الصحافة السنغالية تعاني من أزمة في الشكل والمضمون، لذلك لم يعد المواطن يثق بها ويصدق كل ما يصدر عنها؛ لفقدانها الاستقلالية في ممارسة مهامها كسلطة رابعة، وذلك يرجع إلى أنّ كثيرا من السياسيين يملكون أيادي طويلة في المؤسسات الإعلامية ويملون عليها بعض المواقف في القضايا المحلية والإقليمية والدولية؛ لذلك يجب على الحكومة الجديدة أن تدعم المؤسسات الإعلامية عن طريق مساعدتها في الحصول على موارد مالية صافية تمكنها من تحقيق الاستقلالية في مهامها.

«لأول مرة في أفريقيا تخوض مؤسسات إعلامية إضرابا عن العمل لتبرير عدم دفعها الضرائب، فمن المتعارف عليه أن المؤسسات الإعلامية تخوض إضرابا عن العمل بسبب قتل صحفي أو تعذيبه، أو وضع قيود على حرية الصحافة».

منذ عقد من الزمن تمر الصحافة السنغالية بأزمة خانقة تمنعها من الاضطلاع بدورها كسلطة رابعة في دولة تعدّ واحة للديمقراطية في منطقة غرب أفريقيا. (تصوير: خليل ساجيركايا - غيتي).

معهد الجزيـرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE